بسم الله الرحمن الرحيم

اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية ـ العربية

(2014–2002)

The Impact of Geopolitical Determinants on Turkish_ Arab Relations

(2002_2014)

اعداد الطالب :

مشاري امجد مشهور القاضي

المشرف :

أـ د :علي الشرعة

قدمة هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة ال البيت

2015

قرار لجنه المناقشة

قدمت هذه الرسالة (أثر المحددات الجيوسياسيه على العلاقات التركية-العربية 2002-2014) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وأوصي بإجازتها بتاريخ .

أعضاء لجنة المناقشة : **التوقيع :**

الأستاذ الدكتور	**علي الشرعة**	مشرفاً رئيسا:.................
الأستاذ الدكتور	**صايل السرحان**	عضواً: ....
الأستاذ الدكتور	**جمال الشلبي**	عضواً: ....
الأستاذ الدكتور	**هاني أخو ارشيدة**	عضواً: ....

الإهداء

إلى من مهد لي طريق العلم بعد الله

إلى من ذلل لي الصعاب بدعواتهم الصالحة

إلى من وقفا بجانبي وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه ..

إلى والدي أمد الله في عمرهما ، ورزقني برهما ورضاهما ..

إلى من مدوا يد العون إلى .. إخواني وأخواتي ..

إلى أستاذتي الكرام

إلى طلاب الدراسات العليا ..

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

الشكر والتقدير

اشكر الله وكل من ساعدني في كتابة الرسالة ، وفي مقدمتهم الدكتور علي الشرعة الدكتور هاني أخو رشيدة والدكتور صايل السرحان والدكتور أمين العزام والدكتور عادل القاضي ، لما قدموه لي من علم وتوصية وإرشاد ، كما لا يفوتني تقديم الشكر وبالغ التقدير إلى الدكتور علي الشرعة ، الذي إعطاني من وقته الكثير وتعلمت على يديه كيف يكتب الفرد بحثاً ، فذلل لي الصعاب وقادني إلى السبيل الذي به أتممت رسالتي

جزاهم الله خيرا وأسبغ عليهم الصحة والعافية

انه سميع مجيب

الباحث

الملخص

أثر المحددات الجيوسياسيه على العلاقات التركية-العربية

(2002-2014)

إعداد الطالب : مشاري القاضي

إشراف الدكتور : علي الشرعة

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تطورات المحددات الجيوسياسية التركية على العلاقات التركية - العربية في الفترة الممتدة ما بين عامي 2002و2014 وقد تناولت مشكلة الدراسة التطورات في الساسة الخارجية التركية وأثرها على العلاقات التركية العربية من خلال فترة الدراسة (2002-2014) ، وبيان طبية تلك التطورات وذلك من خلال تحليلها وبيان مدى تأثيرها على العلاقات التركية العربية وتتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال رئيسي محوري وهو :

ما أثر المحددات الجيوسياسيه على العلاقات التركية-العربية ، وما هي العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات التركية العربية ؟

وتم اعتماد منهجي نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية , والمنهج الوظيفي للتحقق من الإجابة على سؤالها المحوري وتبين من خلال استخدام المنهجين في الدراسة أن هناك علاقة ارتباطيه بين السياسة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية .

وتوصلت الدراسة إلى عده نتائج استوجبت هي الأخرى عدة توصيات ،واهم النتائج هي: إن موقع تركيا بفرض عليها عمل علاقات متكاملة مع كافة الأطراف الإقليمية منها والدولية وبالتالي علاقات قويه مع جوارها العربي والموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها بأن تهتم بالاعتبارات الإقليمية ليعود عليها بالبعد الأمني ومنافع اقتصادية مختلفة ، الأمر الذي دفعها أيضا للوقف إلى جانب الكثير من القضايا العربية ، كما إن وصول حزب العدالة والتنمية أسهم في اتساع التأييد الشعبي العربي لتركيا كون هذا الحزب لم يسعى إلى فرض أجنده ايدولوجية ، بل بالعكس كان له دور كبير في تحقيق التقدم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث رأى العرب إن هذا النموذج هو الذي من الممكن التقرب إليه والتعامل معه في شتى المجالات .

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها : تطوير العلاقات العربية التركية بناء على ما تبديه تركيا من مرونة تجاه الأحداث العربية وان تقوم الدول العربية بتحسين علاقاتها مع تركيا في مختلف المجالات ، وليس على حساب العلاقات العربية وان يكون الدور التركي في المنطقة العربية مكملاً للأدوار العربية وليس بديلاً عنها .

ABSTRACT

The impact of Geopolitical Determinants on Turkish_Arab Relations(2002-2014)

researcher : Moshari Alqadi

supervisor : Dr. Ali ALshraa

This study aimed to identify the impact of Turkish foreign policy developments on the Turkish - Arab relations in the period between 2002 and2013 , the study has addressed the problem of the developments in Turkish foreign policy and its impact on Turkish - Arab relations through the study period (2002- 2014) and a statement the nature of these developments through the analysis and the extent of its impact on Turkish _ Arab relations , and the study focused on a major problem , a pivotal question :

What Is The Impact On The Geopolitical Development On The Arab-Turkish Relations(2002-2014)Relations relations and what are the factors affecting the future of the Arab Turkish relations ?

it was a systematic adoption of systems analysis and decision - making to verify the answer to her the pivotal question and found through the use of two approaches in the study that there is a correlation between the Turkish foreign policy and Turkish - Arab relations relationship

the study found several results necessitated are other several recommendations the most important results are : the site turkey imposes upon the work of integrated relations with all regional parties and international , and therefore has strong ties with the Arab neighborhood , geo - strategic location enjoyed by turkey's position that the concerned regional considerations to back them the security dimension various economic benefits , which also paid to stand by a lot of Arab issues , and that arrival of the

justice and development shares Party in the breadth of the Arab public support for Turkey , the fact that this party did not seek to impose ideological agenda , but on the contrary had a significant role in achieving progress in economic and social affairs of the country where the Arabs saw that this model is that it is possible to draw closer to it and deal with it in various fields

Depending on the results that have been reached study recommended a series of recommendations , including the development of the Arab -Turkish relations based on what shown by Turkey of flexibility towards the Arab events , and that the Arab countries to improve relations with turkey in various fields , and not at the expense of inter Arab relations with Turkey in various fields and not at the expense of inter Arab relations and to be Turkish role in the Arab region Arab complement of roles and is not a substitute for It .

المقدمة

ان البعد المكاني في الجانب الجيو سياسي يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية الى حد كبير ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعاد تعاونية او صراعية او مزيجا بين هذه الأبعاد فالعلاقات التركية-العربية لا يمكن البحث فيها دون استحضار الجغرافيا وما ورثته من قضايا توافقية او خلافية في مجالات مختلفة يرصد هذا البحث القرارات محددات الدور التركي وأبعاده على ضوء مواقف صانعي القرارات الأتراك بمستوياته المحلية والإقليمية والدولية مع الاهتمام بتفسير بواعث هذا التحريك العربي وقضاياه وكيف استطاعت تركيا منذ عهد (حزب العدالة والتنمية) وهو بدء تاريخ هذه الدراسة- ان تحدث توازنا بين موقعها الجيوستراتيجي وماضيها الإسلامي وحاضرها العلماني وكيف أضاف لها ذلك قوة متجددة كوسيط حضاري بين الشرق والغرب مما يوضح دورها المهم مستقبلا من الواضح انه منذ جاء حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في أعقاب فوزه في الانتخابات التي جرت في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 2002 بزعامة (رجب طيب اردوغان)تحاول تركيا إعادة صياغة دورها والجيوسياسي وقف ما يحقق أهدافها ومصالحها العليا ويعزز دورها ويبني مكانتها (نور الدين 2008)

من هنا كانت الرهانات العديدة التي انخرطت فيها الدبلوماسية التركية وشاركت فيها على مستويات عديدة ارتكزت على معطيات الجغرافيا والقوة البشرية والاقتصادية التي استندت على منهجية متزنة في إدارة السياسة الداخلية حظيت باحترام الرأي العام التركي عبر ممارسة ديمقراطية وتنمية سياسة واقتصاد لإحداث نهضة داخلية تعمل كرافعة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لإدارة سياسة خارجية ناجحة وفاعلة بعد الظروف والتداعيات التي مرت وتمر بها المنطقة بسبب متغيرات البيئة الإقليمية والدولية كانت تركيا علامة فارقة وقاسما مشتركا بين تاريخ اينتمكنت خلاله كدولة إقليمية نافذة لها أهداف ومصالح تردد تحقيقها ان تنفذ سياستها الخارجية بحيث تتواءم وتتساوق مع كثير من المتناقضات في ان واحد حيث ان النجاح في إدارة علاقتها مع جيرانها في إقليمها او محيطها الدولي وعلى مستوى الأنظمة الرسمية والشعوب ويتضح ذلك من ملامح إدارة هذه العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا الاتحادية وإيران واسيا الوسطى واليونان وقبرص وإسرائيل والمنطقة العربية"(موضوع الدراسة)

أولا : أهمية الدراسة

ان جدوى دراسة موضوع العلاقات التركية- الغربية في هذه المرحلة يكتسب أهمية خاصة وتفرضه أسباب وجيهة ويستحق البحث على المستوى النظري ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات بنيوية على الصعيد الداخلي وتلقي بظلالها لا شك في المرحلة المستقبلية على العلاقات الدولية ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية

1- الأهمية العلمية (النظرية)

أ. ان جذور العلاقات التركية –العربية موغلة في القدم وترجع الى عصور قديمة وهي محصلة تفاعل عوامل جغرافيا وبشرية واقتصادية وسياسية وترتكز على خلفية تاريخية يمكن ان تسهم في تعميق الروابط بين الأتراك والعرب يمكن للإسلام ومبادئه العليا وقيمه السمحة ان يؤدي دورا في تحويل معطيات الواقع الجغرافي الى تفاعل ثقافات وصناعة تاريخ وترابط مصالح .

ب. إضافة للعوامل الجغرافية والتاريخية فان للعامل الاقتصادي دوره المهم في هذا المجال بحيث يضفي على هذا التفاعل شكلا خاصا ومميزا.

ج. لما كانت العلاقات التركية-تتبدى من خلال ارتباطات مباشرة بين الجانبين على الصعيد الثنائي مع كل دولة عربية على حده او على صعيد الجامعة العربية متزامنة مع تفاعلات أخرى تحدث على مستويات عدة ذات صلة بالنظام الدولي فإننا هنا لسنا بصدد دراسة هذه العلاقات في تاريخية قديمة لا تخدم موضوع البحث بل من الأهمية تتبع تطورها في المرحلة الحالية والمستقبلية مما يحقق الفائدة المرجوة للباحثين والمهتمين.

2- الأهمية العملية

ان الأمر يتطلب من صناع القرار العرب والأتراك مد جسور التواصل ورسم سياستهم بشكل يراعي مصالح الجانبين وإيجاد حلول للقضايا العالقة (الحدود الاراضي المياه الأقليات) مما يساعد الجانبين على التجاذب في دائرة مصالح متقاربة ليكسب كل منهما الدور المحرك للأخر في دائرة تأثيره ويضع أهدافهما العليا في الطريق الصحيح.

ثانيا: أهداف الدراسة

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1- استجلاء اثر المتغير القيادي في تركيا وصياغته لدورها الاستراتيجي على العلاقات التركية –العربية واستخلاص مسارات هذه العلاقات في المرحلة الحالية والمستقبلية.
2- بيان محددات السياسة الخارجية التركية التي تبرز نقاط التلاقي والافتراق في العلاقات التركية-العربية.
3- تحديد الشروط والوسائل والأساليب والأدوات التي يمكن ان تدفع بالتفاعلات التركية-العربية لتأسيس حالة من الانسجام والتوافق تجاه القضايا المشتركة يسهم في صنع التقارب والتعاون المرجوين.
4- توضيح طبعة التفاعلات في العلاقات التركية-العربية وبيان ما إذا كانت هناك إمكانية لعمل تركي-عربي مشترك على الصعيد الرسمي والشعبي ليصبح وسيلة اتصال وتفاهم تدفع في اتجاه نفعيا الأداء وتحقيق مكاسب مشتركة وتعالج مواقع الضعف وتعزز مواطن القوة.

ثالثا: مشكلة الدراسة وتسائلاتها:

تمثل تركيا قوة إقليمية هامة قدمت قواعد عمل ومنطلقات حاولت من خلالها تركيز الاتجاهات الأساسية لسياستها الخارجية لتحقيق العديد من الأهداف وتخصيص الكثير من الوسائل لانجازها وعليه فقط أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي :

ما اثر المحددات الجيوسياسيه على العلاقات التركية-العربية خلال فترة الدراسة؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما اثر المتغير القيادي المتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة- على إعادة صياغة العلاقات التركية –العربية؟
2- ما مدى تأثير عملية توزيع الأدوار التي تمارسها القوى الدولية او تفرضها طبيعة النظام الدولي- وما يلازمها من تطورات وما يرافقها من معادلات توازنية – على العلاقات التركية –العربية؟

3- ما تأثير البعد الاستراتيجي لتركيا مع النظام الإقليمي العربي خاصة جوارها العربى مع ما يرافقه من قضايا المياه والأراضي والحدود والأقليات والحراك المجتمعي في دفع العلاقات التركية-العربية او تثبيطها؟
4- ما مدى إسهام البعد الاقتصادي بما يتضمنه من توظيف الزراعة والإنتاج والصناعة والأسواق والترانزيت والتجارة الدولية والاعتماد المتبادل في تعزيز العلاقات التركية-العربية؟

رابعا : فرضيات الدراسة

بناءا على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها

"هناك علاقة ارتباطيه بين العامل الجغرافي والفعل الإقليمي وبين وجود علاقة تعاونية تركية-عربية "

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1- أسهم وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في تعزيز التوجيهات الايجابية في المحددات الجيوسياسية التركية اتجاه المنطقة العربية.
2- هناك علاقة ارتباطيه بين المتغيرات الإقليمية والدولية التي تعصف بالمنطقة وبين تعزيز الدور الإقليمي التركي على حساب الدول العربية المحورية في النظام العربي
3- كلما كانت العلاقات التركية – الإسرائيلية تصادمية تطورت العلاقات التركية – العربية.

خامسا : متغيرات الدراسة

يبرز في هذا البحث المتغيران الرئيسان التاليان:

1- المتغير المستقل: وقد تمثل في المحددات الجيوسياسيه.
2- المتغير التابع: وقد تمثل في العلاقات التركية – العربية.

وسنشرع بتعريف مفهوم هذين المتغيرين اسميا وإجرائيا:

سادسا : مصطلحات الدراسة

أ- المحددات الجيوسياسيه:

أ- هي ركيزة محركة للسياسيتين الداخلية والخارجية

لتحقيق أهداف الدولة من خلال تحليل قوتها ووزنها وأهميتها وقدرتها على أداء وظائفها العقائدية والتطويرية والتوزيعية استنادا الى موقعها ومقومات هذا الموقع على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب- التعريف الإجرائي:

يمكن تحديد المؤشرات التالية لهذا المفهوم (الطويل 2004)

(1) ملائمة موقع الدولة لتحقيق استقرارها وتماسكها وتفاعلها مع محيطها.
(2) التركيب والتوزيع الجغرافي لقضايا الحدود والمياه والاقتصاد والتجارة الدولية والاعتماد المتبادل.
(3) الارتباطات الإقليمية والدولية وشكلها عسكرية كانت ام اقتصادية.

2-العلاقات التركية – العربية:

أ- التعريف الاسمي (اللغوي):

هي ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية وغير الرسمية بين تركيا والدول العربية (حقي ، 2003)

ب- التعريف الإجرائي:

يمكن بيان مؤشرات العلاقات التركية – العربية التي تخدم موضوع البحث وأغراضه بما يلي :

(1) سياسيا: تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقاتهم التبادلية بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي لهذه الأطراف (الدول) بشكل متحرك.
(2) اقتصاديا: استغلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات (المجذوب، 1994)

(3) اجتماعيا: تتمثل في هوية المجتمع وبنيته والقيم السائدة فيه ومدى الاستجابة من قبل المواطنين في طرفي العلاقة لذلك ودورهم في تدعيم المجتمع والدولة ومن ثم العلاقات المتبادلة.

سابعا : حدود الدراسة

لقد روعي ان تكون الفترة الزمنية مابين عامي (2002) و (2014) اما مبررات اختيار(2002) كبداية للفترة الزمنية للبحث في لان هذا العام شهد وصولا لحزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا ودوره في إعادة صياغة توجيهات السياسة الخارجية التركية بشكل عام واتجاه المنطقة العربية بشكل خاص إضافة الى أنها الفترة التي شهدت تغيرات عالمية وإقليمية بدا من العام الذي سبقها (2001) تمثلت في بروز التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية والغرب في أعقاب الهجوم على برجي التجارة في نيويورك وما تلاها من قضايا الحرب على الإرهاب وتغيير النظام السياسي في العراق وبالتالي التغيير في بنية النظام الدولي ووظائفه .

اما اختيار العام (2014) كنهاية الفترة الزمنية للبحث ف لان هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمكن من انجازه وتحليله وبالتالي التوصل الى نتائج أكثر دقة وموضوعية اما فيما يتعلق بالحدود المكانية (الجغرافية) للبحث فانه وعلى الرغم من ان العنوان يشير على العلاقات التركية – العربية بشكل عام إلا ان التركيز سيكون على علاقة تركيا مع جوارها العربي وما يتطلبه من تناول الدول الإقليمية والدولية التي لسياستها الخارجية تأثير مباشر على العلاقة بين تركيا والعرب بما يخدم موضوع البحث ويحقق أهدافه ويمكن من تحصيل الفائدة المرجوة.

ثامنا : منهجية الدراسة

استنادا الى طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية التي يسعى على إيجابه على تساؤلاتها والأهداف التي يؤخر تحقيقها والفروض التي ينوي اختبارها فقط رأى الباحث انه من الأنسب استخدام منهجي (نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية) والمنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية

كما انه سيتم الاستعانة بالمنهج (الوصفي) و (التحليلي) للكشف عن عناصر المحددات الجيوسياسيه والجيوسياسية في العلاقات العربية – التركية وإبرازها وتبيان أثرها.

وفي ما يلي عرض موجز لمنهجي (نظرية الدور) والمنهج (الوظيفي) من حيث:

1- أصحاب كل منهج ومفهومه.
2- مقومات المنهج وركائزه.
3- كيفية توظيف المنهج في البحث.

1- نظرية الدور في العلاقات الدولية

أ- أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

أسهم كل من جورج منيرا وجوزيف مورينير وبروس بير في إيجاد هذه النظرية وتطويرها يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها : منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع ان دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه.

ب- مقومات هذه النظرية وركائزها:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها وخصائصها القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها وتتمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية إذ يعتبر منظار الدور (THE ROLE PERSPESTIVE) الموجة الأساسية لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها كما ان أداء الدور

(THE RPLE PERFORMANEE) يتشكل نتيجة لرؤية سياسة واضحة لمصالح الدولة لأهدافها الوطنية ويعتبر جوهر الدور (THE ROLE SSENCE) المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور.

ج- كيفية توظيف النظرية:

نظرا لمشكلة البحث فان هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع تداور الذي تقوم به تداول موضوع دراسة بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي يشكل مصادر الدور (THE ROLE RESOURCE) وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

2- المنهج الوظيفي في إطار الجغرافية السياسية:

أ. **رواد المنهج ومفهومه:**

لقد ابتكر (هارشون) المنهج الوظيفي في إطار الجغرافية السياسية وساعد في إطار تطويره كل من (دوكلاس) و (جاكسون) ويرى هؤلاء ان الجغرافية السياسية الجيوبولتكس ترتكز على تحليل القوة وتحديد الوزن السياسي للدولة وتأثيره في النظام الدولي من خلال تركيبها وبنيتها وخصائصها ومعطياتها طبيعيا وبشريا واقتصاديا وكذلك أهدافها وقيمها أي كل ما يسهم في قوتها ويزيد او يحد من ثقلها إضافة الى الاهتمام بسياساتها واستراتيجياتها القومية لإثبات هويتها وشخصيتها السياسية وزيادة فاعليتها في السياسة الدولية.

ب- مقومات المنهج الوظيفي وركائزه :

يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها خاصة إذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا من الناحية الإستراتيجية في إدارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يرتبط بمصالح الدولة وبناءا عليه فان المنهج الوظيفي في إطار الجغرافية السياسية يعنى بدراسة العلاقات الدولية من حيث

1- مناسبة موقع الدولة لتحقيق استقلالها وصيانته ورفاهيتها وتماسكها.
2- تحديد النطاق الإقليمي للدولة وإحداث قوة جذب تعمل على تماسك الدولة وتحليل مبررات وجودها.
3- تحليل العلاقات الخارجية من حيث: حدود الدولة ومياهها الإقليمية وعلاقتها الاقتصادية وتجارتها الدولية واستثماراتها وتطورها التقني ومعرفة التركيب والتوزيع الجغرافي لهذه القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وكيف يمكن ان يقود الى تحليل السياسة الخارجية للدولة ويدفعها الى ارتباطات دفاعية وهجومية مع دول أخرى باعتبار مصالحها العامل الرئيسي الذي يقود ويوجه الدول في المرحلة الحالية.

ج- كيفية توظيف المنهج:

ان مقومات هذا المنهج تسهم بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها حيث تشكل تركيا البوابة الشمالية للوطن العربي فأي تفاعل للجانبين لا بد ان يأخذ في حسبانه موقع الأخر ولا يمكن دراسة العلاقات التركية-العربية دون سبر غور المكان وارتباطه بالزمان والتاريخ إضافة الى موقع تركيا على تخوم المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ان الجغرافيا السياسية في المنطقة التركية والعربية يمثل حالة متغيرة تفرضها معطيات داخلية وخارجية فالميل نحو أي تغيير سياسي وعسكري او اقتصادي يظل محكوما بحقيقة اشتراك أطراف البحث في الموقع والمصالح

تاسعا : الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع

وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات :

1- مؤتمر العلاقات التركية – العربية بين الأمس والحاضر (مؤتمر العلاقات التركية 2010)

عقد هذا المؤتمر في الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة غازي التركية عام (2010) تناولت أوراق العمل المقدمة المحاور المختلفة في العلاقات التركية – العربية ونقاط التلاقي والافتراق بين الجانبين وقدمت جملة من المقترحات اللازمة لتطويرها وبينت إمكانية قيام علاقات تركية – عربية تؤسس لحالة من الانسجام والتوافق بينهما.

2- **دراسة ابرهيم 2007,بعنوان الروية العربية لتركيا الجديدة** ,حيث استهدفت الدراسة ابراز صورة تركيا التي بدات تتحسن في الادراك العربي خلال السنوات القليلة الماضية, خاصة في عام 2002 عندما فاز حزب العدالة والتنمية باغلبية المقاعد ,ووصوله بالتالي الى السلطة .

3- دراسة أكرم نصر أبو حمدي (أبو حمدي 2007)

بعنوان : اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي: خلصت هذه الدراسة الى بيان دوافع التقارب التركي – العربي ودوافع تغير الموقف التركي تجاه الصراع

العربي – الإسرائيلي وتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي ومحاولة الجانبين التوصل الى حلول للقضايا العالقة كالمياه والحدود والأقليات.

4- دراسة وليد رضوان (رضوان 2006) بعنوان : العلاقات التركية العربية:

خلصت هذه الدراسة في أهم محاورها الى أهم معوقات التقارب التركي – العربي وبينت ان المقاربة لاحتمالات التباعد والتنافر العربي – التركي في المجاز الأتي تنحصر في عناوين رئيسية تتمثل في عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والقضية الكردية والتوغلات التركية في شمال العراق والاتفاق التركي –الإسرائيلي.

5- دراسة soner cagapaty(soner 2001)

بعنوان : where goes the u.s Turkish

تعرضت الدراسة في احد محاورها الى العلاقات التركية – العربية وبواعث تطورها واهم العوامل التي تحد من إمكانية المضي قدما في هذه العلاقات والمتمثلة في عدد من التناقضات التي تتوضح في العلاقات التركية – الأمريكية والتركية- الإسرائيلية وكيف تستطيع تركيا ان توائم وتوازن بين هذه الفضاءات في آن واحد.

6- دراسة (ericronlean) بعنوان (the challenge to turkey) خلصت هذه الدراسة الى بيان أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة وأمكن الإفادة منها لاستخدامها كفترة ضابطة في الدراسة لتبين مدى التطور في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات وبيانها لطبيعة العلاقات التركية – العربية وتتبعها وتطورها والعوامل التي عززتها والمحددات فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على المحددات الجيوسياسيه على تلك العلاقات وبيان اثر المتغير القيادي في وضع هذه التفاعلات والتوصل الى إمكانية تحقيق التعاون والتقارب المرجوين.

عاشرا

الفصل الأول : المحددات الجيو سياسية لتركيا وعلاقتها الإقليمية

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية

المبحث الثاني : العلاقات الإقليمية وتوازن القوة الإقليمي

المبحث الثالث: أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات الدولية والإقليمية

الفصل الثاني:السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وأثرها على العلاقات التركية العربية

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

المبحث الثاني : العلاقات التركية العربية

المبحث الثالث : أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات التركية العربية

الفصل الأول

المحددات الجيو سياسية لتركيا وعلاقتها الإقليمية

لقد ساد في الدراسات التقليدية للسياسة الخارجية, تحليل تلك السياسات بوصفها وحدة متجانسة تجاه كل المشكلات الدولية, لان السياسات الخارجية للدول في تلك الفترة كانت تدور حول قضية أساسية هي الأمن, وكانت القضايا الأخرى تحتل مكانة هامشية , في تحديد مسارات وتوجهات السياسة الخارجية, لكن في فترة ما بعد الحرب الباردة, وحتى وقتنا الحالي, شهدت العلاقات الدولية نوعا من الاعتماد المتبادل, حيث ظهرت فيه قضايا جديدة تفوق في أهميتها القضايا التقليدية, وقد أصبحت هذه القضايا تحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدول, ومن المتصور ان تتبع الدول سياسة خارجية معينة تجاه قضايا معينة, وسياسة خارجية أخرى تجاه قضايا أخرى, ومن المتصور أيضا ان تتركز السياسة الخارجية للوحدة الدولية إزاء وحدة أخرى في قضية واحدة, في حين تتوزع سياساتها إزاء وحدة أخرى حول قضايا متعددة (السيد,1998:96), وتعتبر المنطقة الإقليمية حول تركيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى سواء روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية , وكان لإحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001, والحرب التي تقودها مع حلفاءها ضد الإرهاب عامل مساعد على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في المنطقة, كما ان لمخزون المنطقة الاقتصادي أيضا دور أخر, بالإضافة إلى وجود إسرائيل ضمن المنطقة الإقليمية التركية, وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث و(هي) :

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية

يعد العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، فحجم الإقليم له اثر على قوة الدولة، إذ ان الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع أفضل من غيرها، لان كبر مساحة الإقليم يوفر لها عمقا استراتيجيا، ويجعل احتلالها أمرا صعبا ومكلفا، كما ان كبر مساحة الإقليم يفسح المجال لتنوع الموارد الاقتصادية، حيث تتميز بعض مناطق الإقليم بتوفر مورد اقتصادي فيها (البترول مثلا) في حين تتميز مناطق الإقليم الأخرى بتوفر موارد أخرى مثل الزراعة والسياحة، كما ان الكثير من المهتمين والدارسين في العلاقات الدولية يرون بأن العلاقة بين السياسة والجغرافية هي علاقة وثيقة، حيث ان علم الجغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم

ويدرس تأثير جغرافية الدولة وطبيعتها وظروفها على السياسة الدولية، وكثير من التغيرات التي تطرأ على العلاقات الدولية سواء أكان سلبيا أم إيجابا تنشأ من منطلق البعد الجغرافي الذي يتحكم في هذه الدول، والعامل الجغرافي اثر على العلاقات بين الشعوب منذ القدم فكانت الحروب والغزوات تكثر بين القبائل والشعوب المتجاورة أكثر من التي تكون بعيدة جغرافيا، ولعل السبب الذي يعود إليه أهمية العامل الجغرافي ودوره في تغير وتقلب العلاقات الدولية هو الحدود المشتركة بين الدول وكثرة القضايا العالقة التي لها علاقة بالحدود، بالإضافة إلى وجود المنافذ المائية والبحرية المشتركة بين الدولة والدول المجاورة، يؤثر كذلك كثيرا على العلاقات الدولية، وانطلاقا من أهمية الموقع الجغرافي في العلاقات الدولية، فقد ركزت الكثير من الدراسات عليه كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في العلاقات الدولية، وعلى القضايا المشتركة بين الدول المتجاورة كالمياه والحدود والسكان والموارد وخصوصا الطاقة من خلال المطلبين التاليين .

المطلب الأول : الجغرافية والطاقة البشرية

أعادت المتغيرات العالمية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وما تلاها الروح إلى الجغرافية السياسية في العلاقات الدولية وطرحت طموحات التحرر والتوحيد والانقسام والتكوين الجغرافي ، بالرغم مما رافقها من تداعيات تقلص الجيوبولتكس لصالح الامتداد البشري و الاقتصادي المفضي إلى الاعتماد المتبادل . هذه التغيرات شكلت منعطفاً خطيراً بالنسبة للأتراك والعرب، وأعطت لتركيا خصوصاً دوراً جديداً عوض ما يمكن ا ن تكون فقدته في ألحقبه السابقة. فقد كأن لهذا الدور الذي استثمرته القيادة السياسية التركية. خاصة فيما يتعلق منه بتوجهات سياسيه الخارجية الجديدة تجاه المنطقة العربية ا أهميته في التحولات والتبدلات التي تشهدها العلاقة التركية _ العربية .

من هنا فأننا سنناقش هذه المطالب من خلال التعرض للقضايا التالية في الفرتين التاليتين: :

أولاً : الجغرافية :- تتمتع تركيا بموقع متميز وفريد حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة ، هي البلقان في شمالها الغربي والقوقاز (أذربيجان ، ارمينا ، جورجيا) في شمالها الشرقي ، والشرق الأوسط بما في ذالك المنطقة العربية في الجنوب فهي تحادد سوريا والعراق من الشمال (جوده ، 1984 : 682-684) ، وهي (تركيا) تشكل نقطه التقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا ، وتسيطر على مضيق البوسفور و الدردنيل اللذين يتحكما بمداخل البحرين الأسود و الأبيض المتوسط ويدعم ذلك مساحتها الشاسعة ، حيث تأتي في ألمرتبه (34) في العالم

بمساحه تقدر ب. (452 .779. كم2) لتكون بذلك اكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية،ومن أكبر دول الشرق الأوسط ، وتقع (97%) من مساحتها في قارة آسيا و(3%) في قارة أوروبا،ويفصل بين جزئيها الأسيوي

1. والأوروبي بحر ايجة ومرمره ومضيقا البوسفور والدردنيل ، وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات ، مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية ، لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية (كيلاني ،1995 : ص7)، أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض (36-44) شمالا وخطي طول (26-44) شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية، فعمقها الطبوغرافي ومظهرها الهيدروغرافي اكسبها تنوعا في جغرافيتها من سهول وجبال وسواحل ووفره مياه وشبكه واسعة من المجا ري المائية والأنهار الداخلية ، أو تلك التي تجتازها إلى دول أخرى (دجله والفرات) (أبو حمدي ، 2007)

العلاقة التركية مع دول الجوار وخاصة العربية منها ، يستحضرها البعد الجغرافي (الجيوبلوتيكي) بمجاليه المكاني وما يتضمنه من اقتصاد وأمن ، الديمغرافي وما يشتمل من تداخل وامتداد سكاني وأقليات ، مما جعل التواصل وارداً والتماس مدركاً ، وأنتج ذاكرة تاريخيه مثقله بالنواحي الايجابية والسلبية تؤثر في أنتاج مصلحه توافيه أو متناقصة ، وأعطى فرصه وقدرة على التهديد والتحكم ، أو التوافق والتصالح ، نتيجة التأثير والتأثر المتبادلين (مركز البحوث والمعلومات ، 1982) ، خاصة وأن المنطقتين كانتا تشكلان وحده جغرافيه وعقائدية قبل فك الارتباط في الأرض في إعقاب الحرب العالمية الأولى ، وانتهاء الخلافة الإسلامية (العثمانية) بتأسيس الجمهورية التركية عام (1923) (القطاونة 2009: 22-24).

لقد كأن للمتغيرات والتحولات الإستراتيجية وتداعيات العولمة والأزمات الدولية والإقليمية التي طرأت على النظام العالمي وتداعياتها على المنطقة اثر كبير على الموقع الجيوبلوتيكي ، ونقل ذلك التأثير إلى العلاقات الدولية وعلى التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية على وجه الخصوص ، بالتوازي مع ركام مثقل من القضايا والملفات ليس اقلها الحدود والأراضي المتنازع عليها والمياه والأمن والأقليات والحراك المجتمع السياسي والاجتماعي في معظم الدول العربية إضافة إلى الموروث التاريخي والحضاري (الحضرمي ، 2010)

هذا الموقع التركي اكسبها أهمية إستراتيجية خاصة نظراً لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددا أمنية واقتصادية ووفر لها إمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها والمفتوح على انتماءات حضارية وثقافية مختلفة ، مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية (سعيد ، 1987 : 79-86) ، أو كما يقول (Peter Carterier) (Perter, 1992) السكرتير الأسبق لحلف شمال الأطلسي (هي الدولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأوروبي آسيوي "'Eurasian " القوقاز والبلقان والخليج العربي والشرق الأوسط) ، ويتأكد ذلك بشكل جلي وواضح من خلال رصد الفعل التركي النشط في قضايا المنطقة العربية خصوصاً غزة ، لبنان ، مصر ، ليبيا ، تونس ، سوريا ، ... واهتمام تركيا بمجريات إحداثها ومحاوله الاستفادة من نتائجها وتقليل الخسائر الناجمة عن تداعياتها وآثارها . كما يؤكد أن تركيا اعتماداً على موقعها الجغرافي استقرت على خيارات أكثر تحديداً واتجهت إلى البيئة الملائمة المعتمدة على إمكاناتها الذاتية .

وحتى تكتمل الصورة أكثر عن محددات الدور التركي ، لا بد من التعرض للطاقة البشرية والامتداد الديمغرافي بين الدائرتين التركية والعربية . (الحضرمي , 2010)

ثانيا : الطاقة البشرية :

تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان والبالغ عددهم (70) مليون نسمة بزيادة سكاني ة تبلغ (2,2) سنويا وبكثافة (194) نسمة / كم2 ، ويتركز معظم سكانها في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب ، وتتركز الأقلية العربية شرقا ، وخاصة في إقليم أناضوليا (هاتاي) ولواء الإسكندرية ، تتمتع تركيا بموزاييك مع النسيج الاجتماعي المتنوع مذهبيا وعرقيا فثلث سكانها علويين وضمنهم أكراد ، وبالإضافة إلى أقليات عربية وأرمينية وجورجية ويونانية .... (Un World Population Prospects Assessed in 1980, 1995) أما قومياً فأن الأتراك يشكلون (80%)من التركية السكانية ، والأكراد (15%)، كما أن (98 %)من السكان مسلمون ، ويتواجد فيها (138000) يهودي وحوالي (21000) مسيحي ومن الملاحظ أن ثقلها الديمغرافي هذا يعطيها طاقة بشرية ترفدها بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي ، ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث عددها (أبو حمدي ، 2007) . كأن الأتراك من الشعوب التي قدمت للدين الإسلامي وساهمت في أنتشارة في بداية حكم ألدوله العثمانية ، وأن بدت الصورة أكثر قتامه في نهاية حكمهم حيث برزت التيارات القومية المتطرفة التي حولت تركيا إلى العلمانية بعد الثورة

الكمالية (نسبة إلى كمال مصطفى أتاتورك) وترسيخها من قبل خلفاءه فيما بعد مما أدى إلى شبة قطيعة بين العرب والأتراك (صالحة ، 1995) وشهدت تركيا عودة الإسلام السياسي فيها على المستوى الرسمي وتوج بوصل حزب الدالة والتنمية إلى السلطة عام (2002) وأن التأصيل الروحي للإسلام موجود في وجدان الشعب التركي ، وهذا ما عكسه التجاوب الشعبي فيها مع ما تعرضت له غزة من حرب وحصار من قبل (إسرائيل)حيث المظاهرات الحاشدة في تركيا تنديداً بالحصار ، أو إرسال أسطول الحرية لفك الحصار فيما بعد ، والدي أدى تعرض إسرائيل له من قتل (9) من الأتراك إلى توتر العلاقة التركية - الإسرائيلية على الصعيد الرسمي ومزيد من الاحتقان لدى الشعب التركي تجاه الصهاينة .

تمتلك تركيا حاليا مستوى متميزا من المهارة تمثل في قوى بشرية مؤهلة وعمالة رخيصة نسبيا وتوجد 14 كلية للمصايد السمكية وخمسة أقسام بكليات الزراعة لتعليم الطلاب والخريجين في مجال المصايد (بما في ذلك الاستزراع المائي)والعلوم المائية ويتخرج في هذه المؤسسات أكثر من 300 طالب سنويا فقط ، على الرغم من أن الإعداد العاملة في هذا القطاع لا تزال قليلة ويتم التعيين بشكل رئيسي في قطاع الاستزراع المائي البحري

وعلى الرغم من تنمية نظم الاستزراع ، فلا تزال هناك حاجة إلى زيادة العمالة بإعداد كبيرة ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض تكلفة العمالة وعلى الرغم من ذلك فأن العدد الفعلي للعاملين في قطاع الاستزراع المائي التركي لا يزال غير معروف نظرا لعدم وجود نظام شامل لجمع البيانات . ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع والأنشطة المتصلة به بأكثر من 5000 موظف (Okumus, 2005) . هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الداعمة الثانوية ، وتحديداً التغذية والمعدات والاستشارات تنمو بسرعة مما يوفر مزيدا من فرص العمل . (تركماني 2010 : 307)

المطلب الثاني : الحدود والمياه

تعد قضايا الحدود من القضايا المهمة ، والمرتكزات الجيوسياسيه المؤثرة بشكل كبير على العلاقات الدولية وكانت سببا في معظم الحروب والنزاعات على الأرض منذ القدم وبالنسبة لتركيا فأن هناك مجموعه من القضايا التي ما زالت عالقة حتى الآن في الحدود مع كل من العراق سوريا وهي قضايا الموصل الرابع مع الدراسة كأحد الامثله على طبيعة السياسة الخارجية التركية التي تتعامل فيها مع الدول العربية ، أما المسألة الكردية والتي تعتبر من أهم مصالح تركيا للوطن العربي ، وتقتضي هذه المصلحة إلا تقام دولة كردية بالإضافة إلى منع إي دولة عربية بأن تسمح للحركة الكردية من أن تبني لها قواعد على أراضيها (معوض ، 1998 : 7- 8) كما تعد المسألة المائية في البلدان العربية من أهم المسائل التي تواجه الحكومات العربية حاليا ومستقبلاً ، أذ يبدو معها الوطن العربي عموماً بصدد أزمة مائية خانقة ، وأن هناك مساً فظيعاً بمصدر الحياة لملايين من البشر ، التي تنتظر ا لغذاء والشراب ، فأهمية الماء لا تنحصر باعتبارها مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان على قيد الحياة فحسب ، بل لأنه أيضا يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي ، و التنمية الاقتصادية ، والاستقرار ا لاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري ، في مختلف مجالاته ، ويحتوي الوطن العربي ثروة مائية مهمة تجعل من موقعه الجيوسياسيه موقع استقطاب واهتمام إقليمي ودولي (المختار ، 1991 : 13).

انطلاقاً مما سبق فأننا سنقوم بدراسة قضيتي الحدود وخاصة المسألة الكردية التي ما زالت حاضرة حتى الآن والمياه وأثرهما على العلاقات العربية ا لتركية في الفقرتين التاليتين:

أولا: الحدود : تمتلك تركيا حدودا برية مشتركة مع ثماني دول ضمن مسافات طولية متفاوتة ، كما أن البحار تحيط هبا من ثلاث جهات ويبلغ طول الحدود البرية و البحرية التركية حوالي 9700كم ، وهذا يتطلب منها زيادة الحاجات الأمنية والدفاعية لتأمين هذه الحدود ، إلى أن تعدد الدول المحيطة بتركيا والتي تشترك معها في الحدود ، يخلق العديد من الفرص و التحديات أمام الدولة التركية ، وما يهمنا في موضوع دراستنا هو الحدود التركية المشتركة مع الدول العربية وهي العراق وسوريا ، والتي تربطها مع تركيا حدود بطول 1153 كم ، أما القضية

التي تشترك فيها هاتين الدولتين مع تركيا ، والتي أرقت كل واحدة منها ، وأدت إلى الكثير من التغيير في طبيعة العلاقات بينها فهي المسألة الكردية وما تبعها من أثار وأحداث (البدور ، 2012 : 216-217)، وتشترك تركيا وابرأن وسوريا في رفضها لأي دوله كردية مستقلة على أي ارض عربية ’ زاد هذا التخوف بعد حرب الخليج الثانية ، حيث أدى الفراغ الذي سببه الخطر الجوي على شمال العراق وجنوبها إلى إتاحة الفرصة لإقامة الدولة الكردية الفدرالية في 4 تشرين الأول 1992 (عودة 2003 : 320) واعتبرت تركيا إعلان الحكومة الكردية تجاوزاً للخطوط الحمراء ، فتحركت سريعاً لدى دول الجوار الكردي ، ودعت كلا من ابرأن وسوريا إلى اجتماع تنسيقي في أنقرة في تشرين الثاني عام 1992 (معوض ، 1998 :151) واستمرت حكومات تركيا المتعاقبة في تبني خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية في تركيا ، واستغلت هذه الحكومات الأوضاع العراقية المضطربة في شمال العراق وغياب سلطة ألدوله هناك من اجل مواصله عملياتها العسكرية حين قامت باختراق الأراضي العراقية مرات عديدة بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني(معوض 1998 : 157).

أقامت تركيا منطقة أمنية عازل ة في شمال العراق من اجل منع حزب العمال الكردستاني من شن هجمات على تركيا أانطلاقا من شمال العراق ، ويبلغ عمقها (5-10)كم داخل شمال العراق ، وهذا يعني اقتطاع تركيا جزاً من أراضي العراق وتهديد سياسته ووحدة ا راضية ، وقد عارض العراق إقامة هذه المنطقة من خلال مذكرات احتجاج تقدم بها إلى المنظمات الدولية ، وطالب العراق بعقد مؤتمر قمة عربية لمناقشة " عملية الفولاذ" وهي العملية العسكرية التي تقوم بها تركيا في شمال العراق ضد الأكراد كما وجهت تركيا في عام 1998 اتهاما إلى سورية بإيواء ودعم حزب العمال الكردستاني واتهمت تركيا سوريا بإيواء عبدا لله أوجلان زعيم التمرد الكردي ، بالإضافة إلى معسكرات تدريبية لحزبه وبلغ التصعيد التركي إلى درجة التهديد باجتياح الأراضي السورية(معوض 1998 :145-146).

في العهد الحديث ، عهد حزب العدالة والتنمية والمعروف بتركيزه على الانفتاح الداخلي ، وتسوية القضايا الخارجية ، فقد جرى الحديث "المبادرة الكردية " حيث اجتمع البرلمان التركي في 12 تشرين الثاني 2009 ، لمناقشة إعلان الحكومة عن خطه شاملة تنهي الصراع المسلح ، وإجراء تغييرات جوهرية على مطالب الأكراد الثقافية والسياسية في تركيا وتعيين نائب رئيس الحكومة " بولنت ارينش " مسؤولاً عن الملف الكردي ، وتولية ا مر الحوار مع الاكراد ، ويرى حزب العدالة والتنمية أن المسالة الكردية هي احد أهم شواغل ومشاكل ا لسياسة

العامة والعالقات العربية التركية وهي احد مص ادر التهديد الرئيسية للاستقرار في تركيا فكأن لزاماً من منطلق سياسة الحزب المتوازنة أن يقوم بإجراء مفاوضات مع الجانب الكردي ، والاطلاع على مطالبهم ومناقشتها معهم ولكن المطالب الكردية تتجاوز السياسات التي يمكن أن تسمح تركيا لها القيام بها ، وكأن من أهم مطالبها الحكم الذاتي والإدارة الذاتية (محفوظ ، 2012 :65)، حيث وضع رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغأن حداً لطموحات الاكراد في تركيا ، برفضه مطلبي الحكم الذاتي واعتماد الكردية لغة ثانيه في تركيا ، ووصف أردوغان هذه المطالب بأنها " فخ قبيح " وقال أن " لغة امتنا واحده " اللغة المشتركة هي اللغة التركية ، ولا يمكن قبول تغيير هذا الواقع ، وأعلن اردوغأن أنه يدافع عن القضية الكردية ، لكنه ضد النزعة التركية كما ضد النزعة الكردية ، مضيفا " ليس في حضارتنا مكان للعرقية " ، وتابع بمكن لكن شخص أن يتكلم بلغته الأم ، وأن يطبع بلغات ولهجات مختلفة ، وأن يفتح دورات لتعليمها ، وأن يفتح أقساما لها في الجامعات ، لكن اللغة المشتركة واحدة وهي التركية وشدد على أن ملب الحكم الذاتي لعبة خطرة ، متهما حزب السلام والديمقراطية الكردي الممثل في البرلمان من دون أن يسميه ب، بأنه قناع للمنظمة الارهابيه (حزب العمال الكردستاني) وهو يمارس هذه أللعبه عشية كل انتخابات نيابية وسرعان ما رد رئيس حزب السلام و الديمقراطية الكردي صلاح الدين ديميرطاش على اردوغأن واصفا كلامه على الامه الواحدة واللغة الواحد ه بالشرك بالله ، وقال أن الله يقول : " وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا " فأي نوع من الإسلام يؤمن به رئيس الحكومة ؟ وما قوله (اردوغأن) أنه توجد لغه واحده وأمه واحده ليس سوى محاوله لتذويبنا ، وإذا كانوا يعتقدون ذلك فهم مخطئون ، أن الاكراد يريدون أن يعيشوا مع الآخرين في هذه البلاد لكن بحريه ومساواة ، وأضاف ديميرطاش بلهجة شديدة ،أن رئيس الحكومة يجب أن يعرف أنه بتهديداته هذه لن يستطيع وقف التغيير ، ورأى أن سياسة حزب العدالة والتنمية اتجاه الاكراد ، لا تختلف عن سياسات ألدوله مند مطلع عهد الجمهورية وهم يقولون الخطاب ذاته مع فارق أن حزب العدالة والتنمية يحمل الهراوة ويريد تكسير رأسنا ، وهو يلبس قفازات ووصف مشروع الحكم الذاتي بأنه يسعى لحماية وحدة تركيا ، وأن أكثر المصفقين لخطاب رئيس الحكومة هم القوميون الأتراك ، الدين يريدون رئيس الحكومة أن يسير معهم جنباً إلى جنب (السفير اللبنانية ،2010-12-29).

لقد كلفت المشكلة الكردية تركيا خسائر بشرية ومادية فادحة منذ اندلاع الصراع الدموي بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية ، والتي تقدر بحوالي خمسين ألف قتيل ونحو أربعمائة مليار دولار ، ولا تزال تقف هذه المشكلة إمام تركيا كمعضلة مستعصية رغم

المبادرات التي طرحت في السابق إلا أن الحكومة التركية برئاسة رجب طيب اردوغأن تبدو اليوم عازمة على حلها هذه المرة مهما كأن الثمن، كما أن الطرفين اقرب للحل من إي وقت مضى ، لذلك ، بدأت المفاوضات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبدا لله أوجلان المجون في جزيرة " ايمرالي " في بحر مرمره في نهاية العام 2012 للتوصل إلى إنهاء النزاع المسلح ، وذهب وفود من نواب حزب السلام والديمقراطية إلى اوجلان ليحملوا رسائله إلى قادة لحزب المقيمين في المعسكرات بجبال قنديل في شمال العراق ، وصدرت تصريحات ايجابية سواء كانت من الحكومة التركية أو القادة الاكراد تبشر بأن الخطوات تسير باتجاه حل المشكلة

(الجزيرة نت 2013-5-16)

ثانيا : المياه : تعود بوادر الأزمة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي ، سورية والعراق إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918 ، التي ا أدت إلى انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية , تشكل دول جديدة ، منها تركيا وسورية والعراق ، وصارت تركيا ، بحكم موقعها الجغرافي ، تتحكم بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات ، اللذين حظيت سورية بالمجرى الأوسط لهما في حين يقع المجرى الأسفل للنهرين وهو اكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية فمياه نهري دجلة والفرات هي مياه دولية ، وهي الصفة التي تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز إقليم ألدوله التي ينبع منها ، إلى غيرها من الدول ، ما ينزع عن النهرين صفة " النهرين الوطنيين " وبالتالي صفة السيادة ويعطي الدولة ذات العلاقة الدولية بالنهرين حقوقا مكتسبة ، وبذلك أصبح النهرين خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الأنهار الدولية ، فضلا عن أن الصفة الدولية للنهرين ، قد ترسخت من خلال عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات وهي (عبد الفتاح 1988: 434-435):

1. في أيار 1930 وقعت الحكومة التركية مع كل من فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا وبريطانيا ا لمنتدبة على العراق معاهدة عرفت بمعاهدة حلب تم بموجبها تخطيط الحدود الخاصة بمجرى نهر دجلة بين تركيا وسوريا والعراق ، ووضعت قواعد لاستغلال مياه نهر دجلة بين الدول الثلاث ، وتأكيد اعتراف تركيا بأن هذا النهر هو نهر دولي بينها وبين جاراتها سوريا والعراق .
2. معاهدة لوزان الثانية بين دول الحلفاء وتركيا تموز 1923 والتي عملت على وضع الإحكام الأساسية الخاصة بحماية حقوق ومصالح الدول المائية خاصة فيما يتعلق بقضايا المياه في الدول المنتدبة على سوريا والعراق (فرنسا وبريطانيا) من جهة ،

وبين تركيا من جهة أخرى واهم ما جاء فيها من بنود المادة 109 والتي تدعو إلى تنظيم مياه الأحواض المشتركة في حوضي دجلة والفرات .

3. في عام 1946 تم عقد اتفاقية صداقة وتعاون وحسن جوار بين العراق وتركيا ، وقد الحق بها بموجب المادة السادسة من الاتفاقية ستة بروتوكولات تعالج تنظيم جريان النهرين مع روافدهما ، بالإضافة إلى أمور فنية مثل اختيار مواقع السدود ومحطات المقاييس وتبادل المعلومات وغيرها .
4. في عام 1970 وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني واتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث المائي ، وتحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة بينهما .
5. في عام 1990 وقع العراق وسوريا اتفاقا يقضي بتحديد حصة كل منهما من المياه الواردة من نهر الفرات إلى حين التوصل إلى أتفاق ثلاث ي مع تركيا ونهائي حول قسمه مياه الفرات .
6. في عام 1987 اتفقتا سوريا وتركيا اتفاقا مؤقتا يقضي بأن يلتزم الجانب التركي بتصريف معدل سنوي يزيد عن 500م2/ثانية منمياه الفرات ، وذلك خلال فترة إملاء سد الأتاتورك.

أن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية ، ولاسيما نهر الفرات يمنح تركيا موقعا متميزا ، وقوه استراتيجيه وما يدعم ذلك هو أن نحو 90% من مياه الفرات تنبع من الأراضي التركية وهو ما سهل على السياسة الخارجية التركية في تطلعاتها نحو إقامة علاقات جديدة مع دول الجوار الجغرافي الجنوبي منطلقة وفق هذا الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين ، وتقف مشكلة المياه حائلاً أمام تفعيل التطور في العلاقات العربية التركية ولاسيما سوريا والعراق ، وتفاقمت بشكل حاد منذ أوائل الثمانينات ،عندما ابتدأت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول والذي يشمل بناء جملة مشروعات مائية كبيرة متعددة الإغراض والنتائج ، منها بناء سدود وخزانات وأنفاق ، ونظم اقنية ري ، ومحطات كهرومائية لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات ، وتقع على الحدود المحاذية لكل من سوريا والعراق ، وسيتم بناء هذه المشاريع على حساب الحقوق السورية والعراقية في مياه دجلة والفرات وهذا يتخالف مع القوانين والأعراف الدولية فضلا عن تعليم الشريعة الإسلامية السمحاء نضراً لإضرارها بمصالح جيرانها العرب (السبعاوي 1988)، وبذلك تحاول تركيا حل مشاكلها

الداخليـة وتطـوير خططهـا التنمويـة علـى حسـاب حقـوق الجـوار العربـي ، مـن دون الأخـذ فـي الاعتبـار الحـق التـاريخي لسـوريا والعـراق فـي الاسـتفادة ا لكاملـة مـن نهـري دجلـة والفـرات، ولاسيما أن النهرين هما نهران دوليان ، مثل الأنهر الأخرى التي تخترق أكثر من دوله، كنهر الدانوب وفستولا وغيرهما (دياب ، 1996:32-34).

أن ضعف المحيط العربي المحاذي لتركيا ، سهل عليها المضي في أنجاز مشروع جنوب شرق الأناضول ، ولاسيما سد أتاتورك على نهر الفرات ، الذي الحق ضرراً كبيراً بالأمن المائي لكل من سوريا والعراق وتمثل هذا الضرر بانخفاض توليد الطاقة الكهربائية في العراق ، وتقف عدة محطات توليد في سد القادسية ، وإضرارا كبيرة في الإنتاج الزراعي ، ونقص في مياه الشرب (الـزوراء العراقيـة ، 0997-7-17).فـي آب 2006 أعلنـت تركيـا البـدء بتنفيـذ مشـروع سـد " اليسو " على مجرى نهر دجلة الرئيسي ، على مسافة نحو 65 كم من الحدود التركية العراقية ، ونحو 45 كم من الحدود التركية السورية ، ويعد هذا السد من أضخم المشـاريع المائيـة التركيـة على نهر دجلة ، وهو لا يزال قيد الإنشاء حاليا ، ومن المتوقع الانتهاء من بنائه في عام 2018 ، وتقدر سعته التخزينية بنحو 11.4 مليار م3 ، ومساحة بحيرته نحو 400 كم 2 ، ويبلـغ طاقـة المحطات الكهرومائية للسد بحدود 3830 ميغا واط (السومرية العراقية 2013-7-13).

تعتبر المياه من القضايا الرئيسية التي تشكل في الوقت الحاضر بؤرة للصراع في منطقة الشرق الأوسط ن ومرد ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تعاني من شح المياه وبشكل دفع العديد ا لباحثين العرب إلى استحداث مفهوم الأمن المائي العربي ، كمـا أن للميـاه دور كبيـر فـي توطيد أو تـوتر العلاقـات الدوليـة ، إذا أن الارتفـاع فـي الاسـتهلاك البشـري وتزايـد الحاجـة للمـاء فـي الشـرب والزراعـة وتوليد الطاقـة وتـوفير الأمـن الغذائي ، جعـل لهـا أهميـه خاصـة فـي مستقبل الـدول والشـعوب ، خاصـة أن التكنولوجيـا أسـهمت فـي أمكانيـة سـيطرة الـدول علـى المـوارد المائيـة واسـتثمارها ، دون الاكتـراث أحيانـا بـالحقوق المائيـة للـدول الأخـرى فيمـا يتعلـق فـي الميـاه المشـتركة بـين الـدول سـواء تعلـق الأمـر بـالأحواض المائيـة أو الأنهـار دائمـة الجريـان ، والإشكالات بين دول المنبع والمصب ، وازداد الأمر تعقيداً بتأثير التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وزيادة نسب التصحر والجفاف ، واتلي تعـاني منهـا الكثيـر مـن الـدول العربيـة خاصـة تلك المجاورة لتركيا مما اظهر مشكلة جديدة ي العلاقات الدولية فيما يخص السياسـات المائيـة على الصعيد الدولي إلى الحد الذي ذهب ببعض المختصين إلى القول أن الصراعات والحروب القادمة ستكون أهم أسبابها التنـازع علـى مـوارد الميـاه ، وقبـل الحديث عن مشكلة المياه ومـدى

تأثيرها على العلاقات العربية التركية باعتبارها مرتكزاً جيوبوليتيكياً لا بد من التطرق من الوضع المائي للبلدان العربية والتي سيتم الحديث عنها هنا وهي سوريا والعراق وبالإضافة إلى الوضع المائي في تركيا كما تعاني سوريا من شح الموارد المائية بالمقارنة مع العراق وتركيا ، حيث تعتمد على 80% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات وتقع معظم الأراضي السورية في المناطق الجافة وشبه الجافة ب، إذ أن أكثر من نصف الأراضي السورية تتلقى هطولات اقل من 220ملم والهطولات غير منتظمة وتختلف من سنه إلى أخرى ، إما العراق فالوضع فيه أفضل من سوريا حيث يمتلك العراق مصدر مياه رئيسي متمثلا بنهر دجلة والذي يبلغ معدل واردة السنوي 50 مليار متر مكعب ، عدا أن نهر الفرات يوفر للعراق ملا يقل عن 10مليارات متر مكعب سنوياً (السمان ، 1994: 94)ويعد نهر دجله والفرات من أهم المصادر المائية في العراق ، بسبب ضخامة إيراده السنوي ، وتشهد المصادر الخارجية لمياه نهر دجلة تهديدين الأول طبيعي مناخي والثاني سياسي والجيوبوليتيكي ، ويرتبط بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول الأخرى ، أما نهر الفرات فقد تراجعت إيراداته السنوية بشكل كبير جداً بسبب الظروف المناخية والمشاريع التركية (الجهاز المركزي للإحصاء العراقي 2007 : 2)

المبحث الثاني : العلاقات الإقليمية وتوازن القوة الإقليمي

ينطلق المؤلف من اعتبار أن الطموح التركي، الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الجغرافي والإقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، وتصفير المشاكل مع جيرانها.

الأمر الذي يفسر تحركاتها تجاه دول مختلفة السياسات والأيديولوجيات، بطيف يبدأ من الدول العربية كسوريا والعراق ودول الإقليم الأخرى كإيران وحتى إسرائيل، ويمتد إلى دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، كما تجلى في المصالحة مع أرمينيا والمضي في الطريق نفسه مع اليونان.

ويؤكد تركماني أن تبدلات كبيرة طرأت على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقًا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق.

ويرى أن الاستجابة لهذه التغيّرات العالمية والإقليمية، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدودًا لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة. (تركماني 2010 , 307) وسنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب الاول :دور تركيا الإقليمي

اضطلعت تركيا بدور بارز على مسرح عمليات الشرق الأوسط انطلاقا مجموعه منال مبادئ الأساسية والمواقف المركزية التي تبنتها حيال قضايا الصراع في منطقة الشر الأوسط منذ ان وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002 ، أسهم ذلك في تصاعد الدور الإقليمي لتركيا لعدد من الأسباب أهمها قوه المنطق الأخلاقي الذي انطبع على مواقفها بسبب دفاعها عن الحقوق العربية ، هذا عن استفادتها غياب قوى مركزيه كمصر وسوريا عن تفاعلات الإقليم بفعل الثورات الشعبية، وانشغال العديد من الدول العربية الأخرى بتحصين ذاتها لمواجهة امتداد رياح (الربيع العربي) إلى حصونها وسنتناول هذا المطلب كما يلي (خليل ، 2013: 1)

أولا: مقومات الدور التركي في الدول العربية : تمتلك تركيا جميع عناصر القوه الوطنية التي تؤهلها بان تلعب دورا إقليميا مؤثراً في المنطقة وبخاصة بعد حرب العراق ودخولها الاتحاد الأوروبي مستقبلا حيث تمتلك القدرات الهائلة التالية (المعايطة :2008)

أ. مساحه واسعة تصل إلى 780580 كم2 مع تعدد المناخات واستمرار هطول الأمطار

ب. قوى بشرية هائلة مؤهلة حيث يصل عدد سكان تركيا إلى 70 مليون نسمة ، 99% مسلمون ، ولا تعاني تركيا من تعدد الإيديولوجيات والمذاهب

ج. قوات مسلحة محترفة يصل تعدادها إلى مليون جندي من مختلف الصنوف ويصل معدل الإنفاق العسكري إلى 8.500 مليون دولار سنويا

اعتمدت تركيا لتدعيم دورها الإقليمي على مجموعة من النظريات التي صاغها فيلسوف السياسة الخارجية ، والمسؤول الأول عنها أحمد داود اوغلو ، حتى في المرحلة السابقة عن وصولة لرئاسة الجهاز الدبلوماسي التركي هذه النظريات يأتي على رأسها نظرية التحول

الحضاري : و صفر مشاكل" و"العمق الاستراتيجي " وأثارت هذه السياسات كثيرا من الانتباه ن من قبل المتابعين للشؤون الدولية ، فقد دخلت بمرحلة تحول عميق كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته خاصة في منطقة الشرق الأوسط وفصلت حكومة رجب طيب اردوغان تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية منها التطورات الفلسطينية الإسرائيلية ، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الإحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي وتداعيات حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تغيير ميزان القوه بين دولة المنقطة جراء إبعاد العراق بوصفة قوة إقليمية (عبد القادر 2012 , 574).

أصبح للدبلوماسية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تحركات مكثفة فق ما اصطلح على تسمية " العثمانية الجديدة " أولت خلالها تركيا الاهتمام الكبر إلى تفاعلات الشرق الأوسط ، وظهر ذلك من خلال زيادة المسئولين الأتراك ومستوى العلاقات المختلفة وحمها التي باتت تربط تركيا بعدد من دول الشرق ا لأوسط ، على نحو جعل من تركيا على الدوام بالقرب من الإحداث في معظم تفاعلاتها ، ان لم تكن مركز هذه التفاعلات (عبد القادر : 2012 , 574)

لقد شاركت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الأول من ا لقرن الحادي والعشرين بدءا نم إحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بما سمي الحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق وإسقاط أنظمة الحكم فيها واحتلالهما خلال عامي (2002-2003) على التوالي ، في توصل تركيا غلى بديهية مهمة : مهمة انه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقتها مع العالمين العربي والإسلامي فكان عليها ان تقيم توازنا دقيقا بين مختلف ا لتيارات والمصالح والاتجاهات : الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية ،وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليمي ين, بحيث تكون تركيا بلدا محوريا على مسافة واحدة من الجميع بقدرته على التأثير في مجريات الإحداث, وبهذا شهدت السياسة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الأوسط , كان من ابرز مظاهره الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في منطقة الشرق الأوسط ففي كانون الثاني 2003 استضافت تركيا قمة على مستوى الدول العربية المهتمة بقضية الحرب على العراق لمناقشة البدائل على هذه الحرب (دسوقي / 90:2009).

لكي يؤكد تركيا انه دق سياستها الخارجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط في عهد حكم حزب العدالة والتنمية هدفه توثيق العلاقات مع دول العالمين العربي والإسلامي كان لا بد منها ان تتخذ بعض الإجراءات حيال الإحداث التي تحدث ضمن نطاق هذه الدول فمثلا عن طرح مشروع لإدانة إقامة إسرائيل للجدار الفاصل في فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة قامت تركيا بالتصويت إيجابا على قرار الإدانة ، أضف إلى ذلك ترشيح أكمل الدين إحسان اوغلو في كانون الثاني 2004 اغتيال الشيخ احمد ياسين ، كما سمحت بانطلاق مظاهرات منددة بذلك وبسياسة إسرائيل في فلسطين من إمام السفارة الإسرائيلية في ا نقرة في حزيران وتموز وأب عام 2006 وشاركت تركيا في قيادة جولات المحادثات غير المباشرة بين سوريا ، وإسرائيل منذ 21 أيار 2008 حول انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان , كما طالب حزب العدالة والتنمية التركي احترام انتخابات البلدية الفلسطينية وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت في عامي 2005 و 2006 والتي حصلت فيه حركة حماس على اعلي نسبة من الأصوات , وأكد الحزب انه من الضروري دعم وإشراك حركة حماس في العملية السياسية , كما جرى إطلاق مبادرات للهدنة بين الحركة وإسرائيل التي توجت بالمبادرة التركية التي أبدت بموجبها حركة حماس استعدادها لتنفيذ هدنة طويلة الأمد (دسوقي 2009, 92).

وهكذا فان دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية, لأسباب ثلاثة:

1-تحتفظ تركيا بعلاقات قوية مع إسرائيل والفلسطينيين.

2-ترتبط تركيا بعلاقات طيبة مع سورية وإيران إلى جانب مصر والسعودية.

3-تتسم السياسة التركية بوجه عام بالعقلانية.

لقد منح التحرك التركي تجاه غزة فرصة للدخول على خط إقليمي ساخن أخر,يسهل عليها جمع المزيد من النقاط لصالح دبلوماسيتها النشطة, من خلال المشاركة التركية في أية قوات دولية , والمساهمة في إعادة أعمار غزة, لكن كل تلك التحركات والنشاطات التركية التي قامت بها تجاه العالمين العربي والإسلامي, بما فيها تلك المتعلقة بالقيام بضرب عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق, لم تكن بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية أو التنسيق معها (نور الدين ,2007: 103), وذلك لان تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولا يمكن التحرك عسكريا خارج حدودها دون التنسيق مع قيادة الحلف التي تهيمن عليه الولايات

المتحدة الأمريكية , كما ان تركيا في وضع مفاوضات للعضوية مع الاتحاد الأوروبي , وأي تحرك لها يقتضي اخذ هذا العامل في الاعتبار , أضف إلى ذلك ان تركيا تواجه مشكلات حرجة جدا بالنسبة للمسالة القبرصية والأرمينية وغيرها من القضايا التي تحتاج لدعم الولايات المتحدة الأمريكية , وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح لدى القادة الأتراك قناعة ان تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي , وان موقعها الحقيقي يكمن في الشرق الأوسط, خاصة بعد تدهور علاقاتها مع إسرائيل بعد إحداث غزة 2009, ومؤتمر دافوس ومهاجمة أسطول الحرية واهانة السفير التركي في إسرائيل , لذلك قامت تركيا بإعادة بناء علاقاتها مع معظم الدول العربية وإيران , مع السعي لتحقيق هيمنة اقتصادية في الشرق الأوسط كونها تعد نفسها مقبولة شعبيا في المنطقة أكثر من إسرائيل وإيران (هياجنة 2011 :18) .

حدثت الثورات العربية وحدث الكثير من التقلبات والتغيرات السياسية في معظم الدول العربية منها ما كان بإرادة الشعوب كممصر وتونس أو تحسب القدوم الربيع العربي مثل الخليج العربي ,وكان موقف تركيا اقرب إلى ان نوصفه بأنها تتجنب الصراعات العرقية والدينية ودفعها هذا إلى النظر بجدية إلى ان يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوة الناعمة ورأت تركيا في الثورات العربية وعلى لسان احمد داود اوغلو ، : أنها بمثابة تدفق طبيعي وإنها عفوية وضرورية وإنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي ان تحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين ، وان التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة ا اجتماعية ، ولا بد من ابتعاد الزعماء عن ا لوقوف أمام رياح التغيير) " ، ومثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا للموقف التركي من هذه الثورات ، وشملت ما يلي (عبد القادر ، 2012: 588) :

1- احترام ارادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية

2- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها ، وضرورة ان يحصل تغيير سلميا

3- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنبا لتكرار حالة العراق وافغانستان ، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم .

4- تقديم العون والدعم للتحولات ا لداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة .

5- رعاية المصالح التركية العليا ، التي تشمل ا لاستمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعاية الأتراك والحفاظ على ممتلكاتهم

6- ا لاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في نظام القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة

7- عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار دور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة .

8- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقتها الخارجية ومصالح تركيا معها .

رغم ازدواجية الموقف التركي من الثورة الليبية إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الإحداث ، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي إمام القنصلية التركية واتهامها بدعم ألقذافي ، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي لذلك غيرت من موقفها في التدخل الغربي ، ودعت القذافي إلى التنحي قامت بغلق سفارتها في طرابلس ، وان مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لمت تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي وقد اضطرت تركيا لأول مره إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب ، إذ يعني مساندة ا لحكومات بحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي لكنه يفقد النظام السياسي التركي بقيادة حب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب ، لذا كان عليها الموازنة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية ، وقد اتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر ،كما هو الحال عندما تبنت منهجا حذرا تجاه إحداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتدخل تلك الإحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب ، والقضايا الطائفية من جانب أخر ، وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بدايتها ، الأمر الذي أدى ألي اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية (سليم2012 :497 :)

لقد كان استمرار الدور التركي متعدد الاتجاهات نحو ثورات الربيع العربي رغم محدودية تأثيراته يمثل استمرار للوضع القائم في تلك الدول ، كونه يعبر عن السياسة التركية التي لم تكن لديها النوايا ا لايجابية في الخوض بشؤون الآخرين ، وهذا كان يتطلب تعزيز الدور التركي لكنه يلزم حدوث تحولات أو تغييرات جذرية ، داخلية وإقليمية ، تقوم على افتراض استقرار الوضع الداخلي التركي ، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه ، لكن تسارع وتيرة ا لتغيرات الإقليمية قد يكون من شانه الكشف بشكل ا كبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي ، ورؤيته ومحدوديته قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا (نور الدين 2011).

ان الوقائع السياسية التي أفرزتها السياسة التركية تجاه ثورات الربيع العربي توصلت إلى نتيجة ا ولية مفادها : ان الابتعاد التركي عن المنطقة ا لعربية طوال العقود الماضية اثر وبشكل واضح على استيعاب صناع القرار ا لتركي لتطورات الإحداث الجارية ي الدول العربية ، وجعلهم يتوقعوا ان أمورا معقدة ستجبر تركيا على مراجعة كاملة وإعادة قراءة لآلية صنع القرار السياسي التركي بناء على المستجدات ، التي ولدت محاور وتحالفات قائمة على خلفيات مذهبية وطائفية واضحة ، لذا يمكن القول ان التعاطف الشعبي العربي عبر التصعيد مع إسرائيل ، ودعم غزة المحاصرة واستغلال سوء علاقات معظم الدول العربية إيران ، بعد حدوث تناقضات في الموقف التركي تجاه الإحداث في مصر وتونس ، ثم ظهر ذلك جليا في رفض المشاركة في حملة الناتو على ليبيا ثم محاولة اللحاق بالثوار لكسب رضاهم خوفا من حرمان أنقرة من مكتسبات إستراتيجية ، وأخيرا الموقف ا لضعيف والمتردد تجاه الأزمة السورية ا لذي اثبت ان أطروحات الساسة الأتراك مجرد ظاهرة إعلامية (الشمري ، 2012)

تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينها ، فثمة من يراها مؤشرا على الطابع البرجماتي وتغليب مصالح الاقتصادية بالأساس ،وهناك من يراها مؤشرا على ارتباك السياسة الخارجية التركية ، نتيجة وقوعها في إسار سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير ، ويراها آخرون مؤشرا على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى . ويتلاقى الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا ، وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية ، وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل ا لعسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي ، لا سيما ان مثل هدا التدخل قد يتم استدعاؤه لاحقاً ضد تركيا ذاتها (نور الدين ، 2011)

ثانيا : اثر دور تركيا الإقليمي في المنطقة على العلاقات العربية التركية : من خلال دراستنا والدراسات السابقة تبين ان هناك دور واقعي وعملي تقوم به تركيا إقليميا, وأثرت فيه الكثير من هذه العوامل , وكان لهذا الدور أيضا تأثيره على العلاقات العربية التركية , فقد أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي , سياسيا واقتصاديا وعسكريا:

1-من الناحية السياسية ، أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج, مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى لاستفادة من الخبرة التركية ، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي ،حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات ، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة ، من خلال دور الجيش ، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا. وثمة اتجاه ثلاث يرى ان حالات البعض

بجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، او باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة اقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة.

وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه اردوغان في 7 ابريل 2011 عن "خريطة طريق"لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية أمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف، لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته، فتزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لازمات المنطقة، او حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا (معوض، 2011 : 138-140).

2. من الناحية الاقتصادية، تعاني تركيا حاليا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرت تركيا خلال الشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر واليمن، و 20% لتونس، و 43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب

في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا ، وفق تقديرات عام 2009 (معوض، 2011 :136).

إذا كانت عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن،ومن ثم، فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل اقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور أثار هذه التغيرات، ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاثة

تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك على النحو التالي(تركماني،2010 : 105):

1- تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا التصور على ان التغيرات الراهنة من شأنها ان تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبيا، هما:

أ- مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية: وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية،وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتدادا للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية احد مصادر بروز ادوار القوى الأخرى في المنطقة، ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي_الإيراني،او التركي_الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخرى لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقرارا، ودفع إسرائيل لمعالجة أسرع لخلافاتها مع تركيا لتحجيم السيناريوهات السلبية التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية (Ayoob, 2011 :57-70).

ب- مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي _التركي : فمن الناحية الاقتصادية مثلا ، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة ان تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل (Ozturk, 2011: 1/3)، وبشكل أكثر شمولا، فإن ديناميات الثورات داخليا وخارجيا يفترض ان تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها

من خلال بدائل إستراتيجية. وتمثل تركيا بديلا استراتيجيا إقليميا مهما، وان كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية (سليم، 2011: 7/29). وأحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا (وإيران) هو تحقق درجة اكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع السيطرة المتوقعة للقوى ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي اكبر بهويتها الحضارية ومسئولياتها تجاه شعوبها، واقل تبعية للخارج، وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري –التركي- الإيراني(اوغلو، 1994 : 182).

2- تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمرار للوضع القائم بدرجة او أخرى، وامتدادا للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الايجابي لتعزيز الدور التركي،فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات او تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل اكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا.

3- تصور تراجع الدور التركي : سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية أو الاهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة"، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية.

تركيا اليوم لاعب فاعل في المنطقة الإقليمية ولاعب مؤثر في السياسة الإقليمية ولذلك فإنه من الممكن ان يكون لها دورا فاعل في الأدوار الدولية أو التمثيل الدولي وربما تتعزز المنطقة بظهور تركيا لتقف سدا منيعا بوجه المطامع الغربية في المنطقة العربية والإقليمية على حد سواء، غير ان ما تريده تركيا من دور لها في شؤون وقضايا المنطقة واستقرارها، لا يعتمد على الرغبة التركية فقط، وإنما على مواقف وادوار الأطراف الأخرى وتعاونهم، إقليميا ودوليا، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، ومن هنا تجدر مراقبة تطور الأحداث خلال الأشهر المقبلة،

ورؤية ما إذا كانت تسير نحو رؤية مشتركة وتعاون بين واشنطن وأنقرة، أم العكس، وهذا يعزز الرأي الذي يؤيد" إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط الايجابي لحل بعض القضايا العالقة، على اعتبار ان تركيا دولة ذات عمق استراتيجي ثقيل"، كما ان تركيا تلقى قبولا وترحيبا من الأوساط العربية والإقليمية لأنها وقفت إلى جانب القضايا العربية التي عجز العرب عن المطالبة بها او النهوض بها كالحرب على غزة عام 2008 والتي وقفت فيها تركيا موقفا ايجابيا أكثر من الدول العربية التي عجزت على إقامة قمة طارئة إلا بعد فترة طويلة، وتركيا اليوم أثبتت متانة وحرص عميقين من اجل دعم القضايا العربية لذلك نجد ان الغرب يحاول اللجوء إليها باعتبارها شريكا إقليميا فاعلا في المنطقة، ولذلك نجد ان أي تحالف أمريكي تركي ستكون فيه الغلبة لتركيا لأنها ستكون طرفا يفرض شرطه للتحالف او بمعنى أخر يتحالف بشروطه التي يضعها هو لا التي تفرض عليها، لقد أظهرت القوة الدبلوماسية في السياسة الخارجية التركية مقدار الترتيب العقلاني والاتزان في القرار السياسي الخارجي والداخلي والذي عجل من عملية التطور الخارجي لموقع تركيا الإقليمي والدولي على حد سواء، تركيا وهي تخطو بسرعة محسوبة ومسؤولية باتجاه دور فاعل لا تنسى جيرانها العرب وبالتالي من خلال هذا الموقف الايجابي تجاه العرب جعل كمن تركيا حليفا استراتيجيا مع العرب يقاسمه همومه ومشاكله ويشاطره المواقف الايجابية من اجل دعم القضايا العربية التي يجد العرب في تركيا أنها جديرة بالتحالف لأنها أثبتت صدق سياستها وعمق علاقتها مع العرب،اما الغرب وبخاصة الولايات المتحدة فتجد في تركيا شريكا يؤثر ويتأثر ويلعب دورا إقليميا وهي أساس متين للعلاقات والتحالفات لأنها دولة بدت قوية اليوم بفضل حكمة زعمائها عليه فان أي تحالف تركي مع الغرب او مع الولايات المتحدة الأمريكية ان تم فسيكون بشروط تركية خالصة (النعيمي، 2009 : 6/28).

*من خلال ما سبق يتبين لنا ان الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة يرتكز على ثلاث آليات رئيسة هي (بوبوش، 2011 : 5-6):

1- الخطاب المعتدل، الذي يحترم الأخر ويهدف إلى مخاطبة العقل ، ويحافظ على التوازن المطلوب بين الحقوق المشروعة والموقف المبدئي من القضايا المطروحة ، ويعزز هذا النوع من الخطاب عامل الثقة المطلوب توافره في الدور الذي تقوم به تركيا على مساحة المنطقة بأكملها.

2- التركيز على دور الوسيط ، فالدور التركي في المنطقة لا يسعى إلى زعامة، وإنما لإيجاد فضاء متماسك يؤمن مصالحه، وهو في هذا الإطار لا يسعى إلى نزعة هيمنة بالقوة او التداخل رغما عن رغبة الطرف الأخر، ولذلك فان الدور التركي يكتسب شرعيته من الأطراف المتنازعة مباشرة وبمباركة منها.

3- زيادة القوة الناعمة بهدف جعل تركيا نواة الدول الساعية للارتقاء إقليميا من دون انتهاج المنهج الصدامي، وهذه الطريقة تؤدي إلى ان يأتي الارتقاء الإقليمي الجيو_سياسي لتركيا منسجما مع طبيعة المنطقة وارثها، ويستمد قوته من النهج الإصلاحي الداخلي على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مع التركيز على الانجازات الاقتصادية للبلاد والقوة التي وصلت إليها في هذا المجال، وأيضا من المنهج الانفتاحي الخارجي على الجوانب نفسها تاريخيا او قوميا، او عبر فرض نفسها بالقوة على الآخرين.

ساهمت مواقف رئيس الوزراء التركي في الفترة 2002-2014 إلى حد كبير في وصول العلاقات العربية والتركية إلى مستويات عليا، من خلال سياسته المتزنة ، والوقوف إلى جانب العرب والإسلام في كثير من المواقف ، وتحول اردوغان إلى شخصية قيادية مركزية في ظل شرق مضطرب تبحث شعوبه عن ملخص إمام هذا التمادي الذي يفوق قدرة البشر على الاحتمال من تصرفات الغرب (ممثلا بالولايات المتحدة)، الذي يستبيح الأرض والكرامة والأرواح في هذا الجزء من العالم الممتد من بغداد إلى القدس وغزة وكل ذلك من اجل إسرائيل ومصالحة المادية ، وهذه المرة أيضا لا ينظر العرب إلى اردوغان على انه " السلطان الفاتح " الذي سيقهر قلاع الأعداء ، إنما هو نموذج لرجل الدولة الذي يؤمن بان السلام لا يعني الاستسلام كما لا يعني القبول باحتلال الآخرين ألمت على اعتداءاتهم وحصاره للشعوب العربية في أوانها ، ويرى العرب في خطاب اردوغان السياسي قوة الحق أقوى من قوه السلاح والعدوان ، إذا ما اقترنت بالصلابة في الدفاع عنه وثبات العزيمة في مواجهة أولئك الذين يستبيحونه ، وهكذا لن ينسى العرب صورة رئيس وزراء تركيا وهو ينتف محتجا على أكاذيب ووقاحة شيمون بيريز في منتدى دافوس ،كما لن ينسوا مواقفه الحازمة ضد العدوان على غزة ورده القوى على جريمة اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية (عمون الإخبارية,2012-7-28)

المطلب الثاني : توازن القوة الإقليمي

يجد التوازن التراكمي الدقيق في سياسة تركيا الداخلية امتداد في سياسة تركيا الإقليمية وخصوصا على الصعيد العربي ، حيث تدير سياستها على طريقة مركبة تجاه الأركان الثلاث

للقوه في الشرق الأوسط وإيران ، وإسرائيل ودول " الاعتدال العربي " ومثلما لتركيا مصالح وقواسم مشتركة مع الإطراف الثلاث فلها أيضا أهداف لا تتفق بالضرورة مع كل من هذه الأركان الثلاث ، وهو أمر مشروع في السياسة الإقليمية ، وتشهد الفئات المتحكمة في علاقات تركيا بهذه الأطراف ،على براعة تركيا في قراءة المعطيات ، ومن ثم تحديد التناقضات والخروج بأفضل النتائج من منظور المصالح الوطنية التركية (اللباد2006، 6)

تبني السياسات الإقليمية للدول على عده ركائز من أهمها التحالفات الدولية بالإضافة إلى الجغرافيا والإمكانات البشرية والاقتصادية والروابط التاريخية والمتغيرات الإقليمية والدولية ، جميعها تفرز الكثير من العوامل التي تؤثر على العلاقات الدولية ، بالنسبة لتركيا وعلاقاتها العربية فقد كان هناك أربعة قضايا رئيسية كان لها الأثر الكبير في توجهات سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية (اللباد2011 :15) وهي التي سنتناولها في الفقرات التالية :

أولا الغرب وإسرائيل :

الولايات المتحدة الأمريكية : اتسمت العلاقات التركية – الأمريكية بقدر كبير من الثبات منذ الحرب العالمية الثانية ، خاص بعد السياسة الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة والقائمة على سياسة " الاحتواء " حيث انطلقت الولايات المتحدة في علاقتها مع تركيا من تصور مفاده ، الاستفادة منها في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق ن حيث أقيمت عدة قواعد ومحطات تصنت ورادار داخل الأراضي التركية ، وفي المقابل حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة ، لدرجه ان القوات البرية التركية تتلقى الحصة الأكبر من هذه المساعدات ، لا سيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية 1974 إلا أنها سرعان ما تعود إلى حالة أقوى وامتن من ا لسابق ، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في 10/ كانون الثاني/ يناير عام 1980 والتي زادت من الدور العسكري والاستراتيجي لتركيا في المنطقة (حيدري1981 :165) ، ثم حصلت تركيا بعد ذلك على مساعدات أمريكية وصلت إلى 934 مليون دولار عام 1985 ، بعد ان كانت عام 1980 بحدود 400مليون دولار (حيدري 1981،:168) وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، ازدادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف أبان الرئيس بوش الابن " الحرب على الإرهاب " ، حيث قابلت تركيا بإيجابية تعديل المادة الخاصة بحلف " الناتو " والتي تفرض على الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا ، وخلال ساعات قليلة قامت تركيا بتسهيل استخدام مالها البري والجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين

الأول عام 2001 ،اما عندما أرادت الولايات المتحدة إشراك تركيا في حربها على العراق 2003 رفضت تركيا الطلب خشية قيام دولة كردية على أنقاض العراق الممزق جراء الحرب ، لكن في المقابل اعتماد تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا سبب لأنقرة الحرج في معارضة واشنطن في طلبها إشراك تركيا في الحرب ، حيث تقدمت الحكومة التركية إلى البرلمان التركي في 18 شباط 2003 بطلب للحصول على موافقة برلمانية تخولها السماح بدخول القوات الأمريكية إلى العراق عبر تركيا ، لكن استطلاعات الرأي العام أظهرت ان 90% من الأتراك يعارضون الحرب على العراق ، فكانت نتيجة التصويت رفض ا لبرلمان التركي إعطاء الموافقة المنشودة التي كانت تدركها حكومة حزب العدالة والتنمية ، لكنها لم تشأ الوقوع في حرج أمام واشنطن ،واتهامها بعرقلة الخطط الإستراتيجية أو الوقوف في وجه الإرادة الأمريكية ، (تغيان ، 2011 :253)

ان الموقف الأمريكي السلبي تجاه تركيا بعد رفض المشاركة بطريق مباشر في الحرب على العراق ، كان عاملا لمزيد من التقارب التركي - العربي ن حيث التقت قناعة الدول العربية مع المصالح التركية بضرورة توحيد العراق ، وعدم تقسيمه ، الذي يشكل خطرا على الأمن القومي العربي ، حيث دعت تركيا لمؤتمر يضم دول الجوار العراقي لتشكيل حالة ضغط على بعض العراقيين والأمريكيين الذين يسعون لتقسيم وحدة العراق ، خاصة في ظل رغبة طردية للاستقلال الذاتي ، ودعم إسرائيلي مطلق لهذا التوجه ، لكن لم تلق الدعوة التركية صدى سوى من سوريا التي يوجد بها حوالي مليون ونصف المليون كردي (نور الدين 2007 :148)

قام رئيس الوزراء التركي بزيارتين ناجحتين للولايات المتحدة ، اعتبرتا نقطه تحول في العلاقات التركية – الأمريكية ، كانت الأولى في نهاية عام 2007 ، والثانية بداية العام 2008 كانتا بداية لتعميق التعاون الاقتصادي والأمني بينهما من جديد واستفاد اردوغان من الأحداث الأخيرة في بعض البلدان العربية " الربيع العربي " فيما يتعلق بتطور علاقاته مع الولايات المتحدة ، حيث أصبح قائدا لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة ، بفضل تأييده لعمليات الناتو في ليبيا ، وتأكيده على ا لديمقراطية والإسلام والعلمانية وموقفه من سوريا ، حيث لم يحظ عدد كبير من القادة الأجانب بفترة طويلة من المقابلات مع الرئيس اوباما كما حصل اردوغان (أبو داير 2012 :265) .

مما سبق نستطيع القول بأن وجود نظام ديمقراطي علماني في بلد مسلم مثل تركيا ، ووجود حزب حاكم معتدل مثل حزب العدالة والتنمية ، هو نموذج تقدمة الولايات المتحدة في العالمين

العربي والإسلامي ،وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي لن تكون سوى خير مثال تستخدمه الولايات المتحدة في تحقيق مأربها وهي بسط نفوذها على العالم.

-الاتحاد الأوروبي : لم تغير التداعيات والآثار التي ترتبت على المتغيرات العالمية في المرحلة الحالية من أهمية تركيا للمنظومة الأمنية الأوروبية ، حيث موقعها الجيوستراتيجي والجيوسياسي بالنسبة لأوروبا ، لكن بقيت قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، ويرجع تاريخ القضية إلى عام 1989 في عهد رئيس الوزراء التركي أوزال ،الذي تقدم بمذكرة طلب فيها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، لكنها قوبلت بالرفض عام 1989 لأسباب عدة أهمها المشكلة القبرصية , والمشكلة الأرمينية ، كونها دولة ذات غالبية مسلمة، فضلا عن مشاكل لها علاقة بالديمقراطية، وهيمنة المؤسسة العسكرية التركية على الحياة السياسية، وقد تبنت تركيا العديد من الإصلاحات، وغيرت نظامها السياسي والعلماني بما يتناسب وقيم الاتحاد الأوروبي، وسنت التشريعات ا لتي قلصت دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن العمل السياسي(الشخاترة، 2009 :38-40).

من هنا يرى البعض، ان المساعي الحثيثة التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية لحل الإشكالات التي يراها الأوروبيون كمعوقات للانضمام التركي لأوروبا تدل على ان تركيا لا زالت ترى ان الوجهة الأوروبية هي الأفضل، رغم الصعوبات المتمثلة بالقيم الحضارية المسيحية التي قامت عليها الوحدة الأوروبية,وهو ما يؤكد عليه الأوروبيون أنفسهم في مواثيقهم،وقد تبنت تركيا العديد من الإصلاحات وغيرت نظامها السياسي والعلماني بما يتناسب وقيم الاتحاد الأوروبي ، وانقسم أعضاء الاتحاد الأوروبي حيال ملف تركيا بين مؤيد لانضمامها ومعارض، وكان لكل فريق من الفريقين حجج مختلفة : فمعارضو الانضمام، يسندون حجتهم الأولى إلى الجغرافيا، وكون الثقافة الإسلامية لا تتوافق والقيم الأوروبية، اما الفريق الأخر وهم مناصرو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي استندوا على عدة براهين، منها: التقارب الثقافي والاقتصادي(نور الدين،1998 :37-44).

بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل على أسطول الحرية، الذي كان يحمل مساعدات إلى قطاع غزة في 31 أيار 2010م،وما نتج عنه من توتر العلاقة الإسرائيلية-التركية، خرجت تصريحات أوروبية وأمريكية تفسر ان توجه تركيا إلى الشرق خاصة العالم العربي يرجع إلى عرقلة الاتحاد الأوروبي التركية للانضمام إليه محملة بعض البلدان الأوروبية مسؤولية ذلك الرفض (تغيان، 2011 :175-176).

لقد كان التوجه التركي شرقا يعتبر رسالة إلى الغرب بأنها تمتلك البديل عن أوروبا، وهذا يأتي من قبيل المساومة,أو أنها ترى أم كلا من التوجهين لا يناقض الأخر، من هنا عمدت القيادة التركية إلى حسم قضية الهوية واشكاليتها الجدلية والفلسفية عبر إحداث توازن مدروس بين لانتماء الجغرافي والعقائدي بصورة أكثر عمقا والتزاما ، وقاربوا الإسلام بمفهوم جديد يخدم الخصوصية، ويركز على مركزية الإنسان وتعميم الحريات، وإطلاق ديناميكيات المجتمع، وتداول السلطة، وإحداث صورة ايجابية في العلاقة بين الدولة والمجتمع داخليا(الشخاترة، 57-59).

إسرائيل : تعتبر تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بقيام الدولة اليهودية في ارض فلسين المحتلة عام 1948 ، ومرت علاقة تركيا وإسرائيل قبل عام 1996 بكثير من الإحداث التي سببت تارة بالتقارب ، وتارة أخرى بالتباعد ، إلى ان وقع البلدين الاتفاق الأمني التركي الإسرائيلي عام 1996 ، حيث يسمح للسلاح الجوي للطائرات الإسرائيلية بالوجود في القواعد الجوية التركية ، لتساهم في إجراء المناورات العسكرية التي تشارك أحيانا فيها الولايات المتحدة الأمريكية (خورشيد 1998 :7) ، ومن ابرز مظاهر التعاون التركي الإسرائيلي الزيارات المتبادلة والمكثفة لكبار المسئولين العسكريين والسياسيين ، وتوقع الاتفاقية الأمنية عام 1996 والتي تشمل بالإضافة إلى التعاون في مجال سلاح الجو إنتاج صواريخ متوسطة المدى وشراء تركيا دبابات إسرائيلية ، وتحديث طائرات مقاتلة تركيا وتطوير العلاقات من الناحية الأمنية والاستخباراتية وتبادل المعلومات ، وإلى جانب التعاون العسكري الوثيق شهدت أيضا العلاقات الاقتصادية بينهما تطورا كبيرا حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين عام 2000 وعقد اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر مانوجات إلى إسرائيل عبر خليج انطاكية (نور ا لدين 1992 :56)

بعد ا لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وخاصة بعد إحداث قطاع غزة ، تأزمت العلاقات التركية الإسرائيلية وشهدت توترا شديداً ، حيث كان من مظاهرة ان طالبت تركيا إسرائيل بوقف العدوان الفوري على القطاع وجمدت الاتفاق الأمني وموقف اردوغان في مؤتمر دافوس واعتراف تركيا بحركة حماس ، بالإضافة للتدخل مباشرة في حل الإشكال بين حركتي فتح وحماس ، والمطالبة بالاعتذار في قضيتي الاعتداء على أسطول الحري واهانة السفير التركي إثناء مقابلته مع وزير الخارجية الإسرائيلي ، ويعد ابتعاد تركيا في سياستها الخارجي عن إسرائيل لا يعني إلا قاربا مع الدول العربية ، وخصوصا ان سبب التباعد هو

القضـايا العربيـة ووقـوف القيـادة التركيـة وتعاطفهـا مـع ابـرز قضـية تشـغل العـالم العربـي والإسلامي وهي قضية القدس ، حيث توجهت أنظـار الشعوب إلـى اردوغـان وصـورته كبطـل مسلم ، وانتعش الأمل في صدور البعض ، خاصة بعد موقفه في مؤتمر دافوس لان يكون هناك مناصـرا قويـا وشرسـا يـدافع عن القضـية الفلسـطينية بـنفس الطريقـة التـي دافـع بهـا اردوغـان (العلاف 2003: 62-67)

ثانيا : إيران : تمتلك إيران المقومات الأساسية للقيام بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بالاستناد إلى كتلـة كبيرة مـن المـوارد البشـرية ن كمـا أنهـا تسكن بقعـة مـن الأرض بالغـة الأهمية من الناحية الجغرافية ، وتمثـل امتدادا تاريخيـا عميقـا ، وتـأثير معنويـا كبيـرا علـى دول الجـوار الجغرافـي ، جـراء الارتبـاط مـع هـذه الـدول بأواصـر وثيقـة قوامهـا العلاقـات السياسـية والاقتصـادية ، رغـم مـا شـابها بـدرجات متفاوتـة مـن التـوتر والقلـق والحـذر فـي مراحـل تطـور العلاقـات المختلفـة ، الأمـر الـذي جعـل مـن إيـران طرفـا فـي المعـادلات الإقليميـة ، وعـد عـام 1979 ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط وتحديداً بعد الثورة الإسلامية ، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كـان مجـرد بدايـة لعلاقـة صـعبه مـع العـرب تجـاوزت مرحلـة الامـلاءات التـي كـان يمارسـها نظـام الشـاه ، كمـا إنـا لـم تقتصـر علـى تحريـك النـوازع القوميـة الفارسية ضد العرب ، فأصبحت تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي ، وإرادة السيطرة والاستحواذ ، والرغبة بالسيادة الإقليمية ، والسعي للحصول على مكانـة دوليـة بـالقوة وإرادة الإرغام ، وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الإبعاد ، من أبرزها (مكي 2012 :343)

1- البعـد الجغرافـي : حيـث تمثـل إيـران نقطـه وصـل بـين مـوقعين يعانيـان مـن ضـعف عسكري وهما الشرق الأوسط ووسط قارة أسيا ، أدى سهولة التأثير عليها في جميع الجوانب .

2- البعد الإيديولوجي :تصر إيران على أن الرسالة التي تحملهـا الثـورة الإسـلامية هـي مـا يحتاج العالم إليه ألان .

3- البعد الأمني : تعرض الأمني الإيراني إلى تحديات عدة فرضـتها إحداث الحـادي عشـر من أيلول 2001 ، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وأفغانسـتان واسيا الوسطى .

لقد ركزت إيران من ناحيتها على مقاومة السياسة الأمريكية في المنطقة عبر مقارنة شاملة لقضايا المنطقة من خلال عسكرة المجتمعات العربية " العراق ، فلسطين ، لبنان ، سوريا " وفرض الميليشيات التي تمولها هذه الدول ، وربط استقرار هذه المجتمعات بقبولها در إيران الإقليمي ومحاولة تحويل الصراعات في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية .

ولنجاح مشروعها فقد استخدمت إيران عدة أدوات واليات ، تمكنها من السير باتجاه تحقيق المشروع الإيراني في الشرق الأوسط ، ومن هذه الأدوات القوى المحلية والعربية، وابرز مثال عليها حزب الله في لبنان المدعوم كليا من إيران، وحركة حماس التي وجدت في إيران وسوريا نافذة لتحقيق نجاح حكومته التي فازت عام 2006 ، وأغلقت جميع الطرق أمامها، بالإضافة إلى الفعاليات السياسية الشيعية في العراق والتي بدأت بالظهور بعد عام 2003 بعد تغيير نظام الحكم (العدوان، 2014 : 131-133).

واستغلت إيران "الربيع العربي" لتعبئة وحشد "الكراهية الطائفية"الشيعية المعاصرة، فطهران صورت الانتفاضة المناصرة للديمقراطية ضد نظام الأسد في سوريا، على أنها انتفاضة سنية ضد الأقلية العلوية، وهي طائفة صغيرة من الشيعة، ثم استغلت هذا للعب على حبل متلازمة اضطهاد الشيعة في المنطقة، بتعبئتهم في المناطق التي تمتد من العراق إلى لبنان من اجل إرسالهم إلى سوريا لحشدهم وراء قضية دعم نظام الأسد، كما تدعم إيران أيضا ثوار الأقلية الشيعية "الحوثيون"في اليمن، الذين يعارضون الحكومة المركزية المدعومة من قبل السعودية، وقي الوقت نفسه، ضيق السعوديون الخناق على انتفاضة مؤيدة للديمقراطية قامت بها الاغلبية الشيعية في البحرين، وقد ساعدت هذه التحركات على إثارة تصدعات طائفية في المنطقة، خصوصا في شمال الهلال الخصيب، فهذا القوس، كونه موطنا لثلاث دول ضعيفة، هي لبنان وسوريا والعراق، يعد بصفة أساسية الساحة الرئيسية للمنافسات الإقليمية، حيث تتمازج حدود هذه الدول وتنزف معا بشكل متزايد، ويتحد الشيعة من منطقة شمال الهلال الخصيب مع بعضهم البعض ومع إيران بطرق لم نشهدها من قبل في الذاكرة الحية، وتركيا، التي فوضت إيران من سياستها الرامية لتغيير النظام في سوريا، دخلت ساحة المنافسة في الهلال الخصيب، حيث ألقت بثقلها خلف الأحزاب السورية والعراقية التابعة ل"الإخوان المسلمين"، وهذا التحرك صور أنقرة ودمشق كأعداء، وعمل على فتور العلاقات بين أنقرة وبغداد، حيث يدير الحكومة الشيعة الذين تعتبرهم تركيا رسلا وخدما لإيران، وقد عمد الأكراد العراقيون،القلقون من حكم الحكومة المركزية الناشئة في بغداد، إلى استغلال الوضع التقرب من أنقرة، مستفيدين من

محور الطاقة الوليد الذي يجري تطويره بين البلدين بالفعل، كما يسعى الأكراد السوريون أيضا إلى الحصول على حماية تركيا (جاغيتاي، 2013) .

ينقسم العرب إلى قسمين في قبول او رفض الدور الإقليمي الإيراني،وذلك تبعا لأبعاد أيديولوجية حيث ان الدول التي تسيطر الشيعة على سياستها الخارجية تقبل ان يكون لإيران دور أساسي في المنطقة كسوريا ولبنان والعراق بعد 2003 ، اما أول التي تحكمها السنة فترفض هذا الدور، وفي هذه الحالة سيكون الملاذ الوحيد لهذه الدول هو التوجه نحو تركيا كلاعب رئيسي في المنطقة، خاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ذو المرجع الإسلامي، والسياسة التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط ووقوفها إلى جانب الدول العربية في كثير من القضايا.

المبحث الثالث: أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات الدولية والإقليمية

تنبع أهمية الموقع التركي من تمتع تركيا اليوم بعلاقات سياسية جيدة مع شتى دول منطقة الشرق الأوسط وتعاون استراتيجي مع روسيا الاتحادية على الرغم من عضويتها في حلف الناتو, ولذ فان تركيا اليوم في وضع فريد يمكنها من لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية , حيث ان الدور الذي تؤديه تركيا في المنطقة تحقيقا لمصالحها وزيادة لنفوذها ووزنها الإقليمي إلى جانب الدور التي تأدية تركيا في المنطقة تحقيقا لمصالحها وزيادة لنفوذها ووزنها الإقليمي إلى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف العربي ، وخصوصاً بان هذا الدور استمر تركيا في ممارسته خلال مدة الحرب الباردة التي شهدت تطورا ملحوظا في علاقات تركيا بدول المنطقة ، زد على ذلك فأن هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والأقليات وإمكانية تحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطي ، بحيث تصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وين التوجه الغربي الطابع لسياستها دون إغفال ا ن إي تغيير يطرى على أشخاص صناع القرار في تركيا ، لا يؤثر في ثبات مصالحها الوطنية وهذا يعبر عن رؤية واضحة في تقرير المصالح القومية التركية وفي العمل على تحقيقها تحت هذا العنوان أو ذلك وعلية يمكن القول فان الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية ، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ، ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ويمنحها مجالا أوسع

للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة ، وسنتناول في هذه المبحث دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسيه التي أثرت في هذا الدور وتأثرت به من خلال المطلبين التاليين .

المطلب الأول : المحددات الجيوسياسيه التركية

تغيرت تركيا في كل شيء وأصبحت دولة اكبر ديمقراطية في وصول حزب العدالة والتنمية وتراجع دور ا لمؤسسة العسكرية في مجال مراقبة السياسة وأجهزة ا لدولة المدينة ، وقد تغلبت تركيا على معظم مشاكلها الاقتصادية وأصبحت قوه إقليمية مؤثرة ، فلماذا لا يتم التوجه إليها لتعزيز قدرات الدول العربية في مجال استيعاب العمالة والاستفادة من الخبرات التركية، لتصبح تركيا عمقا استراتيجيا واقتصاديا وتجاريا للدول العربية بدلا من ان تكون عمقا عسكريا واستخبار يا لإسرائيل والولايات المتحدة ، وتتطلع تركيا لا تكون ذات تأثير ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في القوقاز وفي آسيا ، وهي شريكة في ا لقتال في أفغانستان ، وتقيم تحالفا اقتصاديا مع العراق ، وتعزم استثمار مليارات الدولارات في مصر ، لم تكن تركيا يوما ما دولة ممانعة ولا تنادي بالحرب على إسرائيل ولكنها دولة فتحت الباب لسوريا للتفاوض مع إسرائيل ، وعبرت عن استعدادها أيضا للوقوف خلف مصر بدعمها المبادرة المصرية ، لان معسكر الاعتدال ليس خصا ولا تريد منافسته، وخرجت تركيا بمكسب سياسي كبير دون ان تدفع ثمنا على حساب علاقتها الإستراتيجية مع أمريكيا وإسرائيل وهذا ما يجب دراسته وتحليله والاستفادة منه (السيد ، 1998: 101)

ساهمت هذه التحولات في ا لبيئة الجيوسياسيه التركية في تعزيز دور تركيا الإقليمي في المنطقة بحثا منها عن دور استراتيجي في القضايا العربية وبحثا من الدول العربية عن مساند في قضاياها الراهنة ، وانطلاقا مما سبق سنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية :

أولا : مقومات الجيوسياسيه : المتابع للتفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سوف يلاحظان دور السياسة التركية في هذه التفاعلات قد بدأ يتنامى منذ مرحلة ما قبل العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، ولم يكن هذا الأمر ليتم بهذه الصورة من دون رغبة دولية وإقليمية ومن دون مقومات أعطت لتركيا الحق في السعي لهذا الدور ، خاصة وان تطورات الوقت الراهن تؤكد ان هذا الدور في سبيله لان يتمدد ويتضخم في المرحلة المقبلة التي تشهد تشكل تحالفات جديدة في المنطقة

وساعدت البيئة الجيوسياسيه التركية والإحداث المرتبطة بها كثيراً في تفعيل هذا الدور والتي يمكن إجمالها بما يلي (جريدة البيان الإماراتية 2009-1-9)0

1- وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلا الحكم بما أعطى لها قبولا شعبيا في دول المنطقة ، بعدما كانت علمانية الدولة وانتماؤها إلى العالم الغربي حائلا بينها وبين القاعات الشعبية في العالمين العربي والإسلامي .

2- إحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة التي دفعتها إلى تبني إستراتيجية تقوم على دعم الإسلام المعتدل في مواجهة إسلام تنظيم القاعدة ووجدت النموذج في حزب العدالة والتنمية الذي يؤمن بالتعددية السياسية وفي نفس الوقت جاء عبر انتخابات ديمقراطية , فقررت ان تدعم هذا الاتجاه وتسوقه في المنطقة, وهو ما تطلب ان توسع إلى حد ما من الدور الإقليمي في المنطقة, ومن هنا جاء المشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تبنيه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب الحرب على العراق.

3- المذهب الديني الذي ينتمي إليه المسلمون الأتراك وهو المذهب السني, فمن جهة فإنها في صراع مذهبي قديم مع إيران التي تريد الولايات المتحدة ان تضعف من دورها الإقليمي , ومن جهة ثانية فان معظم مسلمي المنطقة خاصة العرب ينتمون إلى المذهب السني الأمر الذي يسهل من التقارب التركي مع الشعوب العربية خاصة وان الصلات بين الجانبين تاريخية منذ عهد الإمبراطورية العثمانية,وهناك من يرى ان هذا الدور التركي يأتي كمقدمة لتشكيل محور إقليمي سني يمكن من خلاله تطويق المد الإيراني الشيعي في منطقة الشرق الأوسط, وسوف يتشكل هذا المحور من كل من تركيا ومصر والسعودية والأردن,حسب هذه التحليلات.

4- احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع معظم دول المنطقة خاصة تلك التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة فيما بينها مثل العرب وإسرائيل,خاصة الجانب الفلسطيني المتمثل في حركة حماس, وقد بدأ هذا الدور التركي في أكثر من أزمة شهدتها منطقة الشرق الأوسط, أخرها المجزرة الإسرائيلية الأخيرة ضد سكان قطاع غزة.

ثانيا: اثر المحددات الجيوسياسيه على العلاقات العربية التركية: أخذت تركيا تولي اهتمامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية, وبعد انتهائها من بناء دولة علمانية ديمقراطية على الشاكلة الغربية, كما زاد من أهمية هذه المنطقة الاهتمام المبكر للولايات المتحدة الأمريكية بمصالحه الإستراتيجية في المنطقة العربية, وعلى هذا الأساس ترى ان تركيا قد اشتركت مع كل من

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في عام 1951 في تأسيس منظمة قيادة الشرق الأوسط , إلا ان هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة لرفض الدول العربية له, في حين لم تنظر تركيا في هذه المرحلة إلى مسالة إقامة علاقات ايجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري , حتى بروز الأزمة القبرصية بعد عام 1974م حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان, وبروز دور النفط في السبعينيات وتأثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها, فغيرت تركيا من توجهها إلى الغرب لتسلط أنظارها تجاه الدول العربية , وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية في العصر الحديث وتحديدا بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة وظهور نخبة سياسية جديدة أعطت أهمية كبيرة للمنطقة وللعلاقات التركية العربية (نور الدين1998:333).

بالمقابل أصبح الطرف العربي يقبل بالدور التركي ، ظهر ذلك جليا من خلال الزيارة التي بها وزير خارجية مصر احمد أبو الغيط لأنقرة في بداية أزمة الربيع العربي 2010 في تونس ، وان الطرف الإسرائيلي يقبل هو الآخر بنفس الدور ، فضلا عن ان الأطراف الدولية ممثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية تقبل هي الأخرى به ، ولا شك ان كل طرف من الأطراف ذات الصلة بتفاعلات المنطقة له وجهة نظر فيما يتعلق بالدور التركي ، فمن جهة فإن إسرائيل تريد النظام الإقليمي الحالي هو الذي يحكم تفاعلات المنطقة وهو النظام الإقليمي العربي الذي يتكون فقط من الدول العربية ، اما الولايات المتحدة فهي تسعى ومنذ عقود إلى إجلال نظام شرق أوسطى محل هذا النظام العربي ، اما الطرف العربي فهو يستعين بتركيا في أوقات الأزمات لمواجهة عجز النظام العربي (التركماني2010: 15) ، اما تركيا نفسها فهي تسعى لان تكون الدولة الإقليمية المركزية في النظام الإقليمي الجديد الذي تتشكل ملامحه في الوقت الراهن ، وهي تريد من خلال هذا ا لدور الاقتراب من حلمها التاريخي الذي يتمثل إلى الاتحاد الأوروبي,وهي تقدم نفسها للطرف الأوروبي باعتبارها يمكن ان تكون هي جسر التواصل بينها وبين العالم الإسلامي, وهو الأمر الذي يختبره الاتحاد الأوروبي حاليا, حيث انه لم يقبل عضويتها ولم يرفضها ويجري معها حوارا حول قضايا اقتصادية وحقوقية وثقافية لكنه في نفس الوقت يختبر دورها الذي يمكن ان تقوم به لصالح الاتحاد في المراحل المقبلة, ومن المهم الإشارة إلى ان الدور التركي وان كان يحظى على الدوام بدعم رسمي من دول لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط أو من بعض دول المنطقة , فان الجديد ألان هو ان مثل هذا الدور أصبح يحظى بشرعية شعبية بسبب الموقف التركي المتشدد إزاء الهجمات الإسرائيلية

الوحشية ضد سكان غزة, وهو ما بدا من تصريحاته القوية من جهة , ورفضه الحديث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود ولمرت من جهة ثانية, وهذه النقطة إذا ما أضفناها إلى الجانب المذهبي ضمن مقومات الدور التركي لاتضح لنا ان تركيا قطعت شوطا كبيرا على صعيد تكريس دورها الإقليمي الواسع في المنطقة , والعائق الوحيد إمام هذا الدور هو انه ارتبط هو ومقوماته بصعود حزب العدالة والتنمية , وبالسياسات التي اتخذها الحزب , وبرغبة القوى الكبرى بان تستثمر صعوده في تنفيذ سياسات خاصة بها في المنطقة ,وهذا يعني ان الدور التركي أصبح مرتبطا بهذا الحزب , فإذا ما علمنا ان شعبية الحزب تتراجع داخليا في الوقت الراهن, وان تداول السلطة في تركيا يمكن ان يأتي بأحزاب أخرى إلى الحكم هناك , فان علامات استفهام واسعة لابد من ان توضع إمام هذا الدور التركي في المستقبل (التركماني,2010: 20-25).

ان هناك تغيرات كبيرة طرأت على البيئة الجيوسياسيه لتركيا, نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية,انطلاقا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية , وصولا إلى الاحتلال الأميركي للعراق 2003 , كما ان الاستجابة لهذه التغيرات العالمية والإقليمية , التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية , توحي بان تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية, وتعي قيادتها السياسية ان السياسة الدولية لا تعرف حدودا لحركة الدول , والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح , والرؤية الثاقبة , والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة , وتتوقف فرصة الدول في الحصول على موقع متميز على درجة المسؤولية التي تظهرها النخب الحاكمة , وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عموما والشعوب المحيطة بها بشكل خاص, كما انه بقدر ما يكون للدولة من مشاركة ايجابية في بناء إطار فعال وناجح للتعاون الإقليمي (التركماني,2010 : 25), تساهم في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها وليس فقط داخل حدودها , وتحظى بقدر اكبر من المصداقية , وتزداد فرص حصولها على الشرعية العالمية , ويبدو ان السياسات التركية منذ تسلم حزب " العدالة والتنمية " لمقاليد الحكم عام 2002 لا يمكن اعتبارها خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة بأمزجة شخصية للقيادة ، بقدر ما هي خطوات عملية تنطلق من إستراتيجية جديدة عناوينها الرئيسية تتمثل في ممارسة سياسة مستقلة ، بعيدا عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديدا ، تجاه المستجدات السياسية الدولية وانتهاج سياسة متوازن في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي و مع دول الجوار بشكل خاص ، والابتعاد

ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا ن باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة ن ولا ستقيم في أيامنا هذه تحليل المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط اليوم بدون تركيا وحضورها الفاعل فيه ، لذلك يبدو التأمل في المشهد التركي الجديد ضروريا لفهم مدركات تركيا لدورها والرؤى الجديدة التي ترسم سياستها الشرق أوسطية ، وذلك كله سيشكل مدخلا أساسيا للتعامل مع الواقع الجديد الذي تفرضه ألان في المنطقة (تركماني ، 2010-22-26) فتركيا تعمل جاهدة لاستعادة الدور تأتي في ظل إقليمية ودولية مؤاتية جداً لا سيما ان الولايات المتحدة الأميركية مرتاحة لهذا الدور وتنظر إليه بشكل ايجابي ، حيث ان مشاركة تركيا في البحث عن مخارج الأزمات الإقليمية ألراهنه تساهم في أجاد توازن جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة ، ولا شك ان القادة الأتراك استوعبوا معنى الكلام الأميركي عن ان المهمات اجدد التحالف لا العكس ، وان ذلك في شرط ما بعد 11 سبتمبر / أيلول 2001 ، يزيد من حساسية الدور التركي (تركماني2010 :27)

ان تركيا اليوم تقدم أنموذجا جديداً للعمل السياسي الحكيم ، الذي يتخذ من الإسلام وعاء ثقافياً عظيماً ، ويحاول ان يتعايش مع ا لعصر عبر الآليات الديمقراطية ، وبناء هياكل سياسية تعمل على إيجاد حلول وسط المشكلات التي تعاني منها تركيا ، كما تعمل على تعديل جوهري في المشهدين الإقليمي والدولي ، وفي تصفير خلافاتها مع دول جوارها الإقليمي مع تنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي واستراتيجي . ويجد مرتكز السياسة الخارجية التركية في الرؤية المؤسسة لدور تركيا في محيطها الإقليمي ، وهي فكرة " العمق الاستراتيجي " التي صاغها مفكر تركيا الاستراتيجي احمد داود اوغلو ، والتي تقضي بالابتعاد النسبي عن المحاور ، المقترن باقتراب محسوب من قضايا الجوار ، وتنويع التحالفات الإقليمية والدولية ن يما يمكن تركيا من استخدام امثل لعمقها الاستراتيجي في التأثير على لفاعلين الإقليمي ين والدوليين ، وأدركت تركيا إمكانياتها الإقليمية والظروف الموضوعية المحيطة بها وقدراتها المختزنة ن والشرط الإقليمي والدولي الموائم لها كي تلعب دورها الإقليمي باقتدار ، وباتت تشكل قوه مهمة ذات تأثير يصعب تجاهله في وسط أسيا والعالمين العربي والإسلامي ومنطقة القوقاز المجاورة لها وبالتالي في السياسة الدولية ، كما أدركت ان الدور الإقليمي يقوم أساسا على إدراك المصالح والسعي لتحقيقها ، والتعاون والاعتماد المتبادل لانجاز ما يمكن انجازه بتكاليف وأوقات وجهود اقل (تركماني ، 92:2010)كما يقوم على حراك طبيعي واجتماعي ترعاه الحكومات بالتشريعات والتسهيلات الممكنة ، ضمن شروط جغرافية جيوسياسية وتاريخية وإستراتيجية ، وهو أمر لا يتحقق بالأماني السياسية والضغوط الآنية وردود الأفعال والهبات

العاطفية والإملاءات الخارجية ، ولا بالقوة والقهر بطبيعة الحال ، وتتحرك تركيا في الإقليم الشرق الأوسط كما لو إنا قائد فعلي لدولة ولنظامه المتداعي ، أو كمباره لحل أزماته المتفاقمة على شتى الأصعدة لا سيما ما يخص مشكلات كبيرة ومزمنة كالتوسط والإشراف على المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة والملف النووي الإيراني ، فضلا عن تدخلها المتواصل في العراق الذي تعتبره بمثابة مجالها الحيوي المباشر ومن ضمن جغرافيتها السياسية كما ان المؤشر الذي لا يخطئ هو صعود الدور الإقليمي التركي على مسرح الشرق الأوسط واستحالته عاملاً معادلا وربما رادعاً ايجابياً ، للدور الإيراني . لكن هذا الصعود يجري في ضل فراغ قوه وفراغ قيادة جماعية في النظام الإقليمي العربي ، نشأ بعد انكسار التفاهم الثلاثي المصري السعودي السوري الذي كان يشكل بوصلة لأجندة الإقليمي العربي وأولوياته (تركماني 2010 :95)

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

تتصدر السياسة الخارجية التركية "الجديدة" في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية عناوين الأخبار، وتمثل قضية ملحة لا تزال تثير الحوار والجدل. وعادة ما تركز النقاشات الدائرة في هذا الصدد على التفضيلات السياسية والاستراتيجية التي تتبناها تركيا خلال فترة الربيع العربي وما بعده، والتي غيرت كثيرًا من التركيب الجيوبوليتيكي للسياسات الإقليمية والدولية. ويذهب عديد من النقاد إلى أن التطورات غير المتوقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أضعفت كثيرًا مسيرة تركيا لأن تصبح قوة إقليمية مؤثرة.

وبالرغم من أن الربيع العربي أطلق آمالا جديدة تمامًا عمَّت الإقليم الأوسع من حيث إمكانية تقوية الأنظمة القديمة ديمقراطيا وإعادة بناء استراتيجية للقوى السياسية التقليدية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه مثّل فعلاً تحديًا جوهريًا لتركيا. وفي البيئة السياسية الجديدة لما بعد الربيع العربي، سيتمثل التحدي الحقيقي لتركيا في مسألة ما إذا كان بوسع أنقرة القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في استعادة السلام في المنطقة أم لا. (إسماعيل نعمان 2013 : 6) وسنتناول في هذا المطلب الفقرتين التاليتين

أولا: المتغير القيادي وعملية صنع القرار السياسي في تركيا:يتكون النظام السياسي في تركيا حسب الدستور التركي عام (1982) وتعديلاته والمعمول به حتى الآن من السلطة

التشريعية،وهي ذات مجلس واحد يدعى (المجلس الوطني التركي الكبير) (TGNA), ويتمتع هذا المجلس بصلاحية سن التشريعات والقوانين والرقابة السياسية والمالية على الحكومة، وحق سحب ومنح الثقة منها، ويبلغ عدد أعضائه (550) عضو، وتجري الانتخابات التشريعية كل خمس سنوات (معوض،1998 :15-18). اما السلطة التنفيذية فتتكون بشكل أساسي من رئيس الجمهورية وهو غير مسؤول أمام البرلمان، ويمثل وحدة الأمة، ويضمن تنفيذ الدستور، وله صفة رسمية وشرفية، ومدة ولايته سبع سنوات، ويتم اختياره من المجلس التشريعي لمرة واحدة, ويشترط ان لا يكون عضوا عاملا في إي حزب سياسي، وإذا كان حزبيا يتقدم باستقالته مسبقا (معوض،1998 :15-18), رئيس الوزراء الركن الثاني في السلطة التنفيذية، وهو المسؤول أمام البرلمان ، ويتم اختياره من الحزب الذي يحظى بأغلبية في البرلمان, وهو الذي يتولى مع طاقم الحكومة تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية (حجازي،1998 :117-120)، اما المؤسسة العسكرية , فهي اكبر مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيما, وهي القوة الأساسية الضامنة لاستقرار البلاد، وحامية العلمانية (الكمالية) حسب الدستور، ويرتبط بها مجلس الأمن القومي التركي، الذي يتكون من رئيس الوزراء ورئيس الأركان ورؤساء الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة. وقد تمكن حزب العدالة في الآونة الأخيرة من تحقيق تقدم في تخفيف قبضة المؤسسة العسكرية عبر التعديلات الدستورية الأخيرة عام(2009) بحيث أصبح بإمكان رئيس الوزراء تعيين قائد الجيش ورؤساء الأركان، مما قوى مكانته في مجلس الأمن القومي التركي.لكن هذا لا يلغي صحة القول ان العسكر لا زالوا يشكلون قوة سياسية هامة وان كان ذلك بشكل غير مباشر (أخو رشيد،2022).

لسنا هنا بصدد الحديث بشكل تفصيلي عن الحياة السياسية في تركيا من حيث المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وإنما وانسجاما مع موضوع الدراسة ، سنتناول الظروف التي دفعت بحزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) للوصول إلى السلطة ، وإحداث التغيرات الفاصلة في السياسة التركية داخليا وخارجيا ، ظهر حزب لرفاه (RP) عام (1983) كامتداد لحزب السلام الوطني ذي التوجه الإسلامي ، والذي كان قد ألغاه العسكر عام(1981), وبرز هذا الحزب (لرفاه) عام (1994) حيث فاز مرشحوه في انتخابات المدن الكبرى المحلية في أنقرة واسطنبول ومناطق أخرى، وحصلوا على(19%) من إجمالي أصوات الناخبين، وفي عام(1995) حصل الحزب على (158) مقعدا من أصل (550) مقعدا في الانتخابات البرلمانية , وجاء في المركز الأول من حيث عدد الأصوات والمقاعد, واستطاع ان يتوج انجازاته عام (1996) عندما شكل حكومة ائتلافية بقيادة (اربكان) عندما غير اسمه إلى حزب (الفضيلة)

وأطاح به العسكريون بعد مضي عام، حيث تأزم الموقف بين الجانبين،وتم حل هذا الحزب، وقام على أنقاضه حزب (العدالة والتنمية) (نور الدين،2008)، الذي واصل مشوار الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية،حتى تمكن من الوصول إلى السلطة في انتخابات تشرين ثاني عام(2002)، ولا زال في مدة الحكم حتى ألان، وتلافيا للصدام مع المؤسسة العسكرية وتجاوزها استطاعت قيادة هذا الحزب بحنكة حسم التناقضات الجوهرية والجدلية في التكوين بين الدولة والمجتمع، مما قلص أهمية المؤسسة العسكرية إلى حد ما من خلال سياسة داخلية حظيت باحترام الرأي العام التركي، بما حققته من انجازات إدارية واقتصادية ومالية واجتماعية على الصعيد الداخلي، أعطاها قوة دفع شعبية ورصيد جديد من أعضاء الجمعيات ورجال الصناعة والأعمال والنخب والجماعات الإسلامية كالنقسبندية، والسليمانية والنورسية (نور الدين,2008 : 32-33), على الصعيد الخارجي استمرت توجهات السياسة الخارجية التركية بانطباعات تؤكد للعالم وخاصة الولايات المتحدة والغرب والعرب أنها لا تستبطن مشروعا للسيطرة، ولا تسعى إلى فرض أجندة إيديولوجية، وليس لها دوافع أثنية وطائفية، فرأى الغرب أنها تدعم المصالح الإستراتيجية لهم أكثر مما تعيقها، وان هذه هي المقاربة الإسلامية المطلوبة في الحكم والتي تصلح ان تكون نموذجا يحتذى . كما رأى العرب ان هذا النموذج التركي قد يكون هو المطلوب محاكاته، لذلك فان تركيا استغلت ذلك لتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة للغرب عدد اكبر في الدوائر ، لا سيما تلك التي تربطها بها علاقات جيوبوليتيكية وثقافية وحضارية وخاصة المنطقة العربية ، لتحقيق اكبر قدر ممكن من مصالحها العليا، يعنون ذلك الموقف التركي من الحرب على غزة وتداعياتها فيما بعد، وسياستها تجاه الأوضاع الداخلية في الوطن العربي(القطاونة،2009 :22-24) وخاصة تداعيات ثورات ما سمي (الربيع العربي) لاحقا، حيث الموقف المحوري التركي خاصة في المسالة السورية، والسعي لتكون موجودة في ليبيا بعد (القذافي)، ولعل زيارة (اردوغان) لها وتقديم دعما ماليا يقدر ب (300) مليون دولار بصفة عاجلة للمجلس الانتقالي خير دليل على ذلك, وتصريحه باستمرار المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التركية لهم حتى استقرار الأوضاع،وكذلك زيارته إلى تونس ومصر التي دعا فيها إلى استحداث دستور ينص على علمانية الدولة فيها، وان لقيت هذه النصيحة عدم استحسان من جماعة الإخوان المسلمين في مصر خصوصا. إضافة إلى زيارة الصومال في القرن الإفريقي ولفته الأنظار إلى موضوع المجاعة هناك، وكانت تركيا الدولة صاحبة المبادرة قبل العالم العربي في هذا المجال (عبد المنعم،2011 :2)، لقد أرادت تركيا ان تبرهن أنها تستطيع خلق فضاء جديد في المنطقة هي مركزه، وان هذا لا يتناقض مع كونها

عضوا مؤسسا في حلف (الناتو) ولا مع طموحاتها وسعيها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذلك عمدت تركيا إلى التفاعل مع الجانب العربي رسمياً بشكل جماعي وثنائي والتوجه إليهم شعبياً من فوق رؤوس الأنظمة ومخاطبة الشعوب مباشرة فهي تسعى للتأثر والتأثير المتبادل وإن ترددت علاقاتها مع إسرائيل في الآونة الأخيرة وخاصة على الصعيد الدبلوماسي ، حيث توجت بطرد السفير الإسرائيلي ومنافسة إسرائيل اقتصاديا واستراتيجيا في مياه المتوسط لكنها تحاول دائما تجسيد القوة الناعمة في كثير من الأحيان وتكون دائما طرفا مبادرا لا تنظر ما سيجري ، حيث يقول

(اردوغان): " تركيا دائما لاعب رئيس ولا يعجبها دورها كمشاهد فقط في إي أزمة أو قضيه إقليمية " (عبد المنعم ,2011 :2)

ثانيا :المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية:ان عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الأطلنطي) (NATO) بقيت محددا أساسيا في العلاقة الإستراتيجية ما بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا حتى بعد انتهاء الحرب البادرة وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق , وقد زادت هذا الأمر أهمية بعد حرب الخليج. حيث أعطى تركيا وزنا وأهمية جديدين وان اختلفت وتضادت المصالح في بعض الأحيان, خاصة مع وجود قضايا عالقة كقضية الانضمام للاتحاد الأوروبي والعقدة الأوروبية من الطبيعة الإسلامية لتركيا في هذا المجال. استنادا على سبق سنناقش المتغيرات الإقليمية والدولية , وكيف أفرزت الكثير من العوامل التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، من خلال التعرض للقضايا التالية:

1-العلاقة التركية- الأمريكية.

2- العلاقة التركية- الأوروبية.

3-العلاقة التركية- الإسرائيلية.

1-العلاقة التركية- الأمريكية:

ان العلاقة التركية –الأمريكية متينة وتصل حد التحالف الاستراتيجي، إلا انه بدءا من عام (2003)سادها بعض التوتر بسبب تداعيات الغزو الأمريكي للعراق ورفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الاراضي التركية، لكن تبقى (أنقرة)جزءا مهما من منظومة السياسة الأمنية الأمريكية العالمية التي تنطلق من آسيا الوسطى (القوقاز) وتشمل بحر قزوين، وهذه المنطقة غنية بالنفط والغاز، ودور تركيا محوري فيها نظرا للعلاقات التاريخية والثقافية والدينية والعرقية التي تربها بالجمهوريات الإسلامية، ومساهمة تركيا في إنجاح أي خطة لزيادة توسيع حلف الأطلنطي باتجاه هذه المنطقة، او توطيد الوجود الأمريكي فيها بصفة مستقلة عن مظلة الحلف، وتستمر الإستراتيجية الأمريكية خلال هذا القوس لتمر عبر الشرق الأوسط(سيدروه، 2010 :23-33)، وللموقع التركي فيها أيضا أهمية قصوى سواء في جانبه التعاوني او الصراعي الذي يمكن ان تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعمد السياسة الأمريكية إلى إزالة بؤر التوتر التي تعترض هذا الطريق، اما بإزالة الأنظمة السياسية المناوئة لسياستها او إعادة تقويم سلوكها، وهنا يبرز الجانب الصراعي مع إيران وسوريا وحزب الله، حيث بدأت الخطوات الفعلية لمعالجة وضع هذا الطريق بإزالة النظام السياسي السابق للرئيس الراحل صدام حسين، ومحاولة معالجة وضع سوريا وإيران وحزب الله، وتستمر قوس المصالح الإستراتيجية الأمريكية شرقا حتى تخوم الصين مرورا بأفغانستان وبمحاذاة الباكستان، ولعل احتلال أفغانستان والقضاء على حركة طالبان ومحاربة تنظيم القاعدة جزء من انجاز هذه السياسة،وان كانت أحداث (11 سبتمبر 2001) سببا مباشرا للفعل العسكري الأمريكي في هذه المنطقة(اوسي، 2011)، ويبدو الدور التركي حتى في هذه المنطقة حاضرا سياسيا وامنيا عبر مساهمتها في قوات حلف الناتو فيما بعد، لذلك فان استمرار الشراكة التركية-الأمريكية ضروري لحل الإشكالات الإقليمية التي يمكن ان يسهم الدور الإقليمي التركي في حلها خاصة في المنطقة العربية، وللتدليل على ذلك فان المساهمة التركية كانت ضرورية لتامين انسحاب امن للقوات الأمريكية من العراق، عندما رأت واشنطن تنفيذ ذلك، وضرورية أيضا لتكون وسيطا في أي عملية تسوية نهائية للصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وكذلك في مفاوضات الملف النووي الإيراني والحاجة إلى دورها فيما لو وصلت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود ورأت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن بديل أخر(طهري،2008 :1-6). إضافة إلى دورها في التحالف ضد الإرهاب, وزادت أهمية الدور الفاعل لتركيا في أي تصور آيا كان شكله. من هنا كان الموقف التركي من الإحداث في سوريا مؤخرا وعقد عدد من المؤتمرات لقوى المعارضة فيها، وتصريحات القيادة التركية حيال الأوضاع السورية، وكان

للموقع والجيوبوليتيكي السوري وحساسية تأثيره في الحد من القدرة على المناورة بالنسبة للجانب التركي، وحتى الأمريكي أحيانا حيث يجمع المختصون والباحثون وصناع القرار ان تداعيات إي تدخل عسكري مباشر على غرار ما حصل في ليبيا قد تكون له تداعيات خطيرة على المنطقة برمتها، حيث هشاشة الوضع الأمني والتداخل مع العلاقة السورية الإسرائيلية، وما يمكن ان تؤول إليه، والتحالف الإيراني – السوري وعلاقة الاثنين بحزب الله، وكذلك إمكانية سوريا في زيادة فاعلية الحركة الانفصالية الكردية المناوئة لتركيا نفسها، وعدم التيقن من ردود الفعل في الشارع العربي في دول عربية مجاورة (المعارضة التركية ستنقذ اردوغان على خلفية موقفه من الأزمة السورية،2012)، وخلاصة القول ان لتركيا دور فاعل ومؤثر في إي نظام امني أم اقتصاد امني جديد في المنطقة، وهذا تعزز نظرا لضعف وهشاشة النظام الإقليمي العربي، وفقدانه الإرادة السياسية الجماعية لحل إي أزمة عربية، وقد جاء هذا بشكل صريح على لسان أمين عام جامعة الدول العربية (نبيل العربي)عندما قال:"ان جامعة الدول العربية عاجزة عن حل إي أزمة عربية", ان هذا التردي في العمل العربي المشترك وصل إلى الحد الذي وصف به النظام العربي بأنه يحتضر,فلا هو بحي يرجى ولا ميت يرثى ، مما أفسح المجال أمام الدول الإقليمية للعب دور رئيسي وفعال مثل تركيا ,إيران، إسرائيل، ونتيجة هذا التردي في الوضع العربي وجدت الدول الكبرى ، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، ان الإمكانية موجودة للعودة التي وصفها رئيس الوزراء الأردني (معروف البخيت)(كلمة د.معروف البخيت,2011 :220-221) بأنها صيغة جديدة للاستعمار عبر توظيف مشروعية التدخل الدولي الإنساني لحماية حقوق الإنسان في ظل التغيرات البنيوية التي تشهدها بعض الدول العربية من خلال حركات الاحتجاج الشعبية حيث عمد هذا التدخل إلى إزالة الأنظمة السياسية القائمة، وإحضار قيادات بديلة متحالفة مع القوى الكبرى في معظم الأحيان، تسمح لهذه الدول بإبرام اتفاقيات تعاون امني وعسكري واقتصادي ، مما يزيد عجلة المجمع الصناعي العسكري والمدني في هذه الدول ، ويسمح لها بإعادة صياغة خارطة المنطقة العربية من جديد ، لكي يبقى نجاح مثل هذه السياسات او فشلها رهن بوعي القيادات العربية والنخب الشعبية داخل هذه البلدان، ومدى وعيهم بضرورة الاستجابة للتطورات التي تشهدها هذه الموجة من المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية والإدارية المحقة، وعدم إفساح المجال لأية قوى لاستغلال هذه الأوضاع لتحقيق مأرب وأهداف لجهات ودول لا تصب في مصلحة هذه الشعوب ، خاصة إذا علمنا ان كل عمليات التدخل الدولي التي تمت حتى ألان لمتحقق مشروعيتها، فشروط التدخل نصت على عدم تغيير الأنظمة السياسية القائمة، وقد تغيرت الأنظمة السياسية في الدول المستهدفة وأجبرت على التنحي بالقوة كما في العراق وليبيا

، ونصت كذلك على ان يكون حجم الخسائر التي يسببها التدخل اقل من تلك التي حدثت بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وتبين ان حجم الخسائر الناجمة عن التدخل لا تقارن من حيث اتساعها وأثارها السلبية.

2 -العلاقة التركية –الأوروبية:لم تغير التداعيات والآثار التي ترتبت على المتغيرات العالمية في المرحلة الحالية من أهمية تركيا للمنظومة الأمنية الأوروبية , حيث موقعها الجيوستراتيجي والجيوسياسي بالنسبة لأوروبا. لكن بقيت قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي احد أهم محددات العلاقة التركية –الأوروبية . فقد تقدم رئيس الوزراء التركي الأسبق (أوزال)بمذكرة طلب انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لكنها رفضت عام(1989) حيث تذرع الأوروبيون بعدم قدرة الاقتصاد التركي في الاندماج باقتصادياتهم نظرا لعدم تأهله، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالملف الكردي، والاختلافات الثقافية والدينية لمجتمع عدد سكانه كبير، وهيمنة المؤسسة العسكرية التركية على الحياة السياسية(الشخاترة:2009 38-40)، ولقد تزعمت فرنسا الجبهة الرافضة لهذا المطلب التركيز. فقد قال الرئيس الفرنسي الأسبق (فاليريج سكاردستان):" إذا دخلت تركيا الاتحاد الأوروبي فسيكون ذلك نهاية أوروبا",وتبنى الرئيس الفرنسي الحالي (ساركوزي) نفس هذه الفكرة, وجاء بفكرة بديلة من خلال إبرام اتفاقية وحدة جمركية معها، ثم التوصل إلى صيغة شراكة مميزة معها (ماركو,1995 :41) . من هنا يرى بعضهم ان المساعي الحثيثة التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية لحل الإشكالات التي يراها الأوروبيون معوقات للانضمام التركي لأوروبا تدل على ان تركيا لا زالت ترى ان الوجهة الأوروبية هي الأفضل، رغم الصعوبات المتمثلة بالقيم الحضارية المسيحية التي قامت عليها الوحدة الأوروبية ، وهو ما يؤكده الأوروبيون أنفسهم في مواثيقهم , وكذلك التحفظ الأوروبي على مسالة الأزمة القبرصية, وما التوجه التركي شرقا إلا رسالة إلى الغرب بأنها تملك البديل عن أوروبا , وهذا يأتي من قبيل المساومة, او أنها ترى ان كلا التوجهين لا يناقض الأخر.من هنا عمدت القيادة التركية إلى حسم قضية الهوية واشكاليتها الجدلية والفلسفية عبر إحداث توازن مدروس بين الانتماء الجغرافي والعقائدي بصورة أكثر عمقا والتزاما، وقاربوا الإسلام بمفهوم جديد يخدم الخصوصية، ويركز على مركزية الإنسان وتعميم الحريات, وإطلاق ديناميكيات المجتمع، وتداول السلطة وإحداث صورة ايجابية في العلاقة بين الدولة والمجتمع داخليا وإظهار تركيا بأنها دولة لا تستبطن مشروعا للسيطرة يقوم على توجهات إيديولوجية ولا دوافع أثنية او عرقية او طائفية, والتوازن بين المبادئ والثوابت وبين الواقعية السياسية (الشخاترة,2009 : 38-40)، ومما يدلل على جانب كبير من ذلك قول رئيس الوزراء التركي (رجب طيب

اردوغان) في القاهرة أثناء زيارته لها في شهر أيلول(2011): "العلمانية هي الأرضية الأمثل للحكم الديمقراطي فانا مسلم وفي نفس الوقت رئيس وزراء دولة علمانية وليس هناك ثمة تناقض"، ونصح المصريين بإتباع نفس النهج لتسهيل الانتقال إلى حكم ديمقراطي بعد الثورة المصرية التي أطاحت بالرئيس السابق (محمد حسني مبارك). لكن اقتراحه هذا لقي انتقادات من النخب الإسلامية في مصر والعالم العربي (عبد المنعم، 2011 :2). في كل الأحوال فان هذه السياسات التركية والفضاءات التي استطاعت إيجادها على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية منحها فرصة اكبر لزيادة مكانتها وتعزيز دورها في المنطقة، وانحصرت دائرة التنافس مع إيران و(إسرائيل) في ظل أوضاع عربية مضطربة, قللت من دائرة التحرك العربي الفاعل، فأصبح العرب على الصعيد الرسمي والشعبي ينقسمون في نظرتهم إلى السياسة التركية إلى فريقين, الأول: أبهرته التجربة التركية، ودعا إلى محاكاتها، لكن دون فعل على ارض الواقع والممارسة يدلل على ذلك الاستقبال الحافل الذي حظي به (اردوغان) في زيارته إلى مقر الجامعة العربية إثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب وإلقائه كلمة في الجلسة الافتتاحية, والفريق الثاني يرى في القوة التركية حلما بالعودة إلى طموحات الإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية (اردوغان،2012 :6-8), آيا كان الأمر فان الباحث يرى ان الدول تنطلق بوحي من مصالحها وأهدافها العليا، وان على النظام العربي إعادة تأهيل نفسه والتعامل مع أي قوى إقليمية على مبدأ الندية والشراكة، وهذا هو الذي يضمن تحقيق المصالح المتبادلة وكسب أي طرف إلى دائرة التحرك الايجابي العربي, وبعكس ذلك فان هذه القوى الإقليمية والدولية ستبقى تعتاش على الخلافات العربية-العربية- وتحقق مكاسب على حساب العرب سواء في إطار العلاقات الجماعية او الثنائية.

- 3العلاقات التركية – الإسرائيلية تركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية عام (1951) ، لكن هذه العلاقة تمر بفترة مد وجزر حتى توجت عام (1996) (ألحمصي 2003 :25-27) بتوقيع الاتفاق الأمني – التركي – الإسرائيلي الذي يسمح للطيران الإسرائيلي بالتحليق بموازاة الحدود الدولية بين سوريا وتركيا ، ويساهم في جمع المعلومات عنها ، ويوفر إمكانية إجراء مناورات مشتركة أمريكية - تركية – إسرائيلية على تخوم سوريا والعراق ، وهذا ما حصل بالفعل عام (1998) كما نص هذا التحالف على التعاون في مجال التصنيع العسكري بمختلف إشكاله ويمتد إلى جوانب اقتصاديه في قضايا المياه والزراعة ، وتشجيع تركيا للدعوة إلى إقامة منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط تضم إسرائيل ، مما يسهم في توطيد أركان إسرائيل في الجسم العربي والإسلامي في المنطقة (

فرغل 1998 :24)، حيث شهدت الفترة الأخيرة سلسلة توترات في هذه العلاقة بدء من تعثر مسارات التسوية العربية – الإسرائيلية وخصوصا المسار الفلسطيني – الإسرائيلي ، وتحمل تركيا إسرائيل المسؤولية في ذلك وبعد إحداث قطاع غزة وصل التأزم في هذه العلاقة ذروته لكنه لم يصل حد القطيعة (معوض 1998 :15-18)ومن مظاهرة (العلاف 2003)

(1) مطالبة تركية صريحة لإسرائيل بوقف العدوان ، والتنسيق مع الدول العربية المعنية للضغط على إسرائيل في هذا الخصوص .

(2) تجميد الاتفاق الأمني – التركي – الإسرائيلي.

(3) انسحاب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) من جلسات مؤتمر (دافوس) الذي جمعه مع الرئيس الإسرائيلي (شيمون بيرس) احتجاجا على التصريحات والموقف الإسرائيلي المتعنت تجاه السلام .

(4) اعتراف تركيا بحركة حماس كحركة تحرر وطني عام 2006 خاصة بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية .

(5) إنشاء فروع للوكالة التركية للتنمية في الضفة الغربية .

(6) التدخل المباشر لإنهاء الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية أو أنها الخلافات بينها وتقريب وجهات نظرها .

(7) مطالبة تركيا باعتذار إسرائيل عن تصرفها المهين في العرف الدبلوماسي مع السفير التركي إثناء مقابلته وزير الخارجية الإسرائيلي.

(8) مطالبة تركيا إسرائيل بإجراء تحقيق في قضيه الاعتداء على أسطول الحرية ومقتل 9 من الأتراك كانوا على متن السفينة (مرمره) التي كانت بصدد خرق الحصار على قطاع غزة (ارأس 2009) ورفع القضية فيما بعد إلى المنظمة الدولية وعدم قبول تركيا الحكم الصادر باعتباره منحازا لإسرائيل .

كل هذه القضايا السابقة بالإضافة إلى التنافس التركي الإسرائيلي على مياه البحر الأبيض المتوسط وقضايا التنقيب ن النفط والغاز وتهديد تركيا باستخدامها قواتها البشرية لحماية مناطق نفوذها فيه ، دفع إلى طرد السفير الإسرائيلي من انقره ، وتوتر العلاقات بينهما إلى الحد الذي

دفع الرئيس الأمريكي (اوباما) طلب الاجتماع مع اردوغان في واشنطن والطلب الصريح منه العمل على تخفيف حدة التوتر مع إسرائيل والعودة إلى ترطيب الأجواء ، تمهيداً إلى عودة العلاقات إلى طبيعتها (ألمعيني 2010) . حيث يظهر بعض مظاهر الإزداوجية في التعامل التركي مع إسرائيل فهي تدينها في ممارساتها القمعية تجاه فلسطينيين ، وفي الوقت نفسه يمكن رصد مظاهر تعاون لحشد مزيد من الضغط لمواجهة سوريا ، إضافة إلى محاولات منافسه الدور الإيراني في النفوذ في المنطقة الذي ترى تركيا أنه من الممكن ان يكون على حسابها .

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وأثرها على العلاقات التركية العربية

ان العلاقات الدولية التي تستند إلى المصالح تعد السبب الكامن وراء التقلبات التي تطرأ على السياسات الخارجية للدول، فالدول ووفقا للتطورات الإقليمية او العالمية، تستطيع إجراء تغييرات على سياستها، وقد تصل تلك التغييرات إلى حد قطع العلاقات مع بعض الدول التي ترتبط معها بعلاقات جيدة، وشهدت السياسة الخارجية التركية، كما هو الحال في جميع مجالات الدولة الأخرى، حركة تغيير لم يشهدها التاريخ السياسي للبلاد من قبل، كما اعتمدت تركيا في سياستها على مفهوم يعلي ابتكار الحلول في وجه الأزمات ، وينتهج مقاربات برامجية تجاه الأحداث عوضا عن المواقف السلبية، وحرصت على تطبيق تلك المفاهيم السياسية بشكل فعال، لذا بدأت بانتهاج سياسة "صفر مشاكل" مع جيرانها، لإنشاء جيل ملتزم بتحقيق السلام والاستقرار، هادفة من وراء ذلك إلى تحقيق عيش أكثر رفاهية لسكان بلدان المنطقة، وتحقيق

أعلى درجات التكامل بين تلك البلدان، وانطلاقا من أهمية هذه العلاقات فقد أثرت عليها الكثير من العوامل الداخلية والخارجية، منها ما كان سياسيا، ومنها ما كان اقتصاديا او اجتماعيا، ولعل ابرز العوامل التي أثرت على هذه العلاقات، هي تلك المشتركة بين الشعبين، التاريخ، والجغرافيا، والقضايا الراهنة،وموقف كل منهما منها، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، والتي لا زالت حتى يومنا هذا تزرع الشك في أذهان كل من الطرفين، ان هناك مغزى خفي من وراء محاولات تركيا تنامي دورها الإقليمي في المنطقة، وانطلاقا مما سبق فإننا سنتناول هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

منذ نهاية الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور إقليمي لا سيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2003 ، حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس، بأنهم قادرون على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا، بعد ان انتهى التهديد من الشمال، حيث تعد تركيا العضو في حلف الأطلسي التي وقفت في خط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، كما ان الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية لا بد ان تتركز على أهمية التحول الداخلي، لا سيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد،حيث أتاح الإصلاح الداخلي في تركيا وقدراتها الاقتصادية المتنامية بالبروز كراع للسلام في المناطق المجاورة، وعلى هذا الأساس فقد أبدى قادة تركيا استعدادهم لإتباع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة، وصولا إلى إنهائها من خلال سياسة (التصفير)، وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط لا سيما التطورات اللاحقة وما أفرزته حرب الخليج الثانية وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في بداية عقد التسعينات وحرب احتلال العراق عام 2003 ، وجدت السياسة التركية نفسها بأنها يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليمية، هذا يمكننا من استنباط الأطر العامة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية، إذ كانت من ضمن أهم العوامل التي ساهمت في تغيير العلاقات التركية العربية، ولوصف هذه السياسة وفهم طبيعتها ودورها وأثرها على هذه العلاقات، فإننا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية

ان السياسة الخارجية التركية شهدت أثناء حكم حزب العدالة والتنمية زخما غير مسبوق كما ونوعا، تحولت فيه تركيا من دولة طرف إلى دولة مركز، اخذ بالتنامي، وهذا ما دعا وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى القول، ان الدور التركي في المنطقة محوري ولا يمكن تجاهله، والهدف الرئيس من السياسة الخارجية الجديدة هو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام للجميع، ولا شك ان السياسة الخارجية الجديدة متعددة الأبعاد تختلف في شكل جوهري عن السياسة الخارجية القديمة، وفي الفترة الجديدة، لم تعد علاقات تركيا مع أي طرف تعتبر بديلا عن العلاقات مع طرف أخر، وقد طورت الخارجية التركية دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات، وتعمل تركيا في المرحلة الجديدة على تبني وسائل دبلوماسية في حقل السياسة الخارجية، تستهدف تأكيد موقع تركيا باعتبارها دولة"مركز" ، وتأسيس جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية، وعمقها التاريخي، هذه السياسة هي التي أخذت في إبراز تركيا كلاعب أساسي في السياسة العالمية، كان لزاما على تركيا، لكي تحقق نجاح سياستها الخارجية الجديدة، ان تقوم بإصلاحات سياسية وديمقراطية لتعزيز الحريات في الداخل، من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية للدولة، وقد قامت الحكومة الحالية بالفعل بالعديد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في بداية عهدها، بدون تجاهل لضرورات الأمن، وذلك خلاف أمريكا والدول الأوروبية ، وبذلك نجحت تركيا في الموازنة بين تعزيز الحريات والحفاظ على الأمن،الأمر الذي جعل منها نموذجا لبلدان أخرى (ايشلر 2011 :1/5).

أولا: مقومات السياسة الخارجية التركية: لقد شهد العقد الماضي في تركيا تحولات في مجالات عدة، مهدت الطريق لمناقشات حول دور تركيا الجديدة التي أصبحت أنموذجا ناجحا للانتقال من النظام القديم إلى أخر جديد، فعلى الصعيد المحلي حققت تركيا انجازات كبيرة نتيجة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والسياسية، التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وعلى الصعيد الدولي أضحت تركيا أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة أكثر قربا مناي وقت مضى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وإعادة تحديد علاقاتها مع المنطقة العربية والإسلامية، وقدمت مساهمات ايجابية تجاه القضية الفلسطينية، وقد أثارت هذه الانجازات جدلا واسعا داخل تركيا وخارجها حول دورها في المنطقة وطبيعة السياسات التي تنتهجها تجاه العديد من القضايا المهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنها موقفها من التحولات السياسية التي تحدث في المنطقة العربية فيما اصطلح على تسميته (الربيع العربي)، وامتازت السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بسمتين مهمتين هما(النعيمي،2014 :9-11):

1- ان تركيا انتهجت في عهد حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد الأبعاد، التي تعني ان تركيا تنتمي إلى عوالم متعددة ومتناقضة، بلقانية وأوروبية وغربية وأطلسية وسلافية وتركية وشرق أوسطية وإسلامية وأسيوية، وهذه العوالم التي تحاول تركيا التوفيق بينها، تقتضي سياسات قد تبدو للوهلة الأولى أنها متناقضة أيضا، ولا يمكن التوفيق بينها بسبب انه لا يمكن لدولة ان تكون في الوقت نفسه أطلسية صديقة لإيران او مؤيدة للتغيير في بلد أخر، ولكن تركيا استطاعت وبنجاح في البداية التوفيق بين هذه السياسات المتناقضة تجاه هذه العوالم، عبر نماذج تطبيقية فريدة بالاعتماد على الحفاظ على المصالح الوطنية أولا ، وتعزيز مجالات التعاون المشترك مع الكثير من الدول والقوى الإقليمية والعالمية ثانيا، وتصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي ثالثا، دون ان يعني ذلك ان السياسة لا يمكن ان تحمل معها توترات مع بعض الشركاء لتركيا، كما حدث في علاقاتها مع إسرائيل،ودون ان ينسب للسياسة التركية صفات وخصائص خالية من أية قواعد مبدئية، تتصل بالحق والعدالة، حتى لو كانت الشعارات عالية.

2- سياسة التركية الجديدة لا تنطلق من المعايير نفسها في التعامل مع كل القضايا ، إذ يرى منظروا السياسة الخارجية التركية، وعلى رأسهم وزير الخارجية التركي الحالي احمد داوود اوغلو، ان لكل قضية ظروفها التي توجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن أخرى، ذلك ان إبداء الدعم مثلا لحركة حماس حالة قائمة بذاتها، وتوثيق التعاون مع إسرائيل في المجال العسكري والاقتصادي وتقديم مساعدات إنسانية لها لإطفاء حرائق جبل الكرمل حالة أخرى مستقلة، صحيح ان علم السياسة إذ يعترف نظريا بهذه الواقعية في التعامل مع قضايا متنوعة ومختلفة ومتناقضة أحيانا، قد لا يعطي علامة ايجابية عندما يضع كل هذه السياسات على مشرحة موحدة المعايير، لكن النماذج التطبيقية للسياسة التركية على ارض الواقع تجاه هذه العوالم والقضايا المتناقضة تؤكد نجاحها بشكل كبير، ويعتقد ان رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان قد اختصر هذه السياسات بكل صراحة عندما سئل عن سبب مطالبته الزعيم الليبي معمر القذافي بالرحيل، كما طالب حسني مبارك بالتنحي، فأجاب قائلا:" ان سياسة تركيا لا تمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية"(التميمي، 2011: 3).

ثانياً : اثر السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية العربية : يمكن لنا ان نحدد اثر السياسة الخارجية على العلاقات التركية العربية من خلال وضع تصور حول العوامل الخارجية المؤثرة على هذه العلاقات ، ودورها في الأحداث الراهنة وطريقة معالجتها لها

ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على مستقبل العلاقات التركية العربية إلى ثلاثة أقسام الأول عوامل نابعة من البيئة الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والثاني عوامل نابعة من البيئة الإقليمية وثالثا العوامل النابعة من البيئة الداخلية لتركيا وهي كالتالي :

أ- **عوامل نابعة من البيئة الدولية** : يمكن حصر العوامل النابعة من البيئة الدولية والتي أثرت على السياسة الخارجية لتركيا في اتجاهين : الأول ، تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والثاني ، الاتحاد الأوروبي ومحاولات تركيا الانضمام إليه ، وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

- **الولايات المتحدة الأمريكية** : بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في إثناء حقبة الحرب الباردة ، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز ، الواقع على مفترق جغرافي مميز بين القوقاء والبلقان والشرق الأوسط كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل ، وعلية يمكن القول إن الموقع إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية ، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية ، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة ، وقد بدا ذلك واضحا جداً بالنسبة إلى الدور التركي في محيطة الإقليمي أيام سنوات التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، خصوصا خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط ، لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وتزايدت مخاوف تركيا من فقدانا السيادة نتيجة تأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة ، والتي تقع خارج نطاق السيطرة التركية ، وقلقها العميق من إهمال الولايات المتحدة الأمريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي ، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها ، وخسارتها لخياراتها السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الأمريكي ، فضلا عن تشككها في موثوقية الالتزامات

الأمنية الأمريكية خصوصاً عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة (فولر ، 2009-208)، وبرغم هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية ، إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل ، فأولا وقبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت فيه حرب إدارة بوش المتهورة والقاتلة في العراق ، والتي خلفت استياء عميقا عبر العالم العربي ، ولطخت صورة الولايات المتحدة وقوة إيران وزادتها جرأة ، يضاف إلى ذلك فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل الدموية الأربع ضد لبنان (2006) والفلسطينيين (الضفة الغربية في 2002 ، وغزة في 2006 و2009) ، والتي لم تؤد إلا إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة ، وأخيرا ، ورغم نية اوباما تغيير الاتجاه ، فإن التصلب الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في واشنطن كانا يحبطان جهوده مراراً وتكراراً ، كما ان علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل قد قلصت من قدرتها على لعب دور مهم في المنطقة العربية ، وفي إثر اندلاع ثورات الربيع العربي وتساقط حلفاء الولايات المتحدة واحدا تلو الآخر ، ورغم حديث الولايات المتحدة عن دعم الانتفاضات الشعبية إلا أنها ارتادت أنه إذا ما كتب لهذه الانتفاضات النجاح ، فإن التحول الذي سينتج عن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد وضع الولايات المتحدة الصعب أصلا في الشرق الأوسط أكثر ، فلم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة (زغبي 2011: 6/12) .

في ذكرى أحداث 11 سبتمبر من العام 2014 أعلن الرئيس الأمريكي اوباما الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ، وطالب اوباما الدول الحليف هان تقوم بدورها تجاه التنظيم الذي بشكل خطرا على الكثير من مصالح الدول الغربية والإقليمية حيث أكد مصدر حكومي تركي ان بلادة لن تشارك في العمليات العسكرية المسلحة المتوقعة ضد التنظيم في سوريا والعراق ، ضمن التحالف الدولي التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيلة ، ويتزامن ذلك مع زيارة وزير الخارجية التركي الجديد " مولود جاويش اوغلو " إلى قطر ، قبيل توجهه إلى جدة للمشاركة في مؤتمر جدة برفقة وزراء خارجية 12 دولة الخميس ، لبحث سبل التصدي للتنظيمات المتشددة وعلى رأسها تنظيم " داعش " (القدس العربي 9/2014:12).

- الاتحاد الأوروبي : لقد منيت محاولات ومساعي تركيا الدءوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل ، حتى بعد قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها ، إلا أن أوروبا قد تبنت معها سياسة الانتظار المفتوحة ، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها ، ولا هي التي رفضتها وكفتها عناء الانتظار ، وربما كان هذا الموقف الأوروبي حتى يأخذ من تركيا اكبر قدر ممكن من التنازلات دون ان يقدم لها نفس القدر من الاعتبارات بحكم جغرافيتها وموقعها وإمكانية انضمامها ، لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا مثل : حقوق الإنسان ، قبرص ، بحر إيجة والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب ، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا (اوغلو ، 2010: 586)

حري بالذكر ان تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وستتوجه شرقاً لتستفيد من تواجدها العربي وذلك من اجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية ، وهي هدف لن يتحقق إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي والانخراط مباشرة في قضاياه من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي المقبول والمرغوب

ب- **عوامل نابعة من البيئة الإقليمية** : يمكن تقسيم العوامل الدافعة لدور تركي مستقبلي في المنطقة والنابعة من البيئة الإقليمية إلى الآتي :

1- حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي ، وحالة التفكك التردي اللذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 (كوش ، 2010 :6/20)

2- تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع والجيوبوليتيكي العالمي ، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانه موارد الطاقة من نفط وغاز ، فالدول العربية تطل على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية غربا ، أي في مضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق ، وتشكل هذه المضايق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي ، تأسيساً على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغز فقط بل ان جغرافيتها السياسية لا تقل الأهمية

الجيوبوليتيكيـة لكـل مـن إيـران وتركيـا فـي حسـم الصـراعات الكونيـة (اللبـاد ، 5/2010:20)

3- تتمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حالة الشرق الأوسط ، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني ، الذي استثمرت فيه إيران مالياً وأيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً (اللباد ، 2010 : 20 /5)

4- ان الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها في لعب دور : إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية ، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي ، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى .

5- الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة ، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923 ، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن " النموذج التركي " وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها ، مثل التناوب السلمي على السلطة ، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية ، والفصل بين الحزب والدولة ، وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد السبب الموضوعي السادس لدور تركيا الإقليمي يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب ، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية ، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرا وفدا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور .

ج- **عوامل نابعة من البيئة الداخلية** : ويمكن أجمال تلك العوامل فيما يلي :

1- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002 ، وحرص قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تريا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة ، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية ، وعزز من هذا الاهتمام ما شهته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة ولا سيما في أبعادها الاقتصادية ، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي (معوض ،2009) وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من

القضايا المحورية في المنطقة ، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة ، او أزمة البرنامج النووي الإيراني ن او طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة ، وغيرها من القضايا وفي مقابل ذلك ، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجيهات المتعددة للسياسة التركية ، وتتمثل عناصرها الأساسية في 0(اوغلو ، 2010 : 446)

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة .
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ، ورفض سياسات الحصار والعزل ، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي .
- الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات ، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة .
- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي .
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع ، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية ، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية .

جسدت هذه الرؤية جنبا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة،محاولة حكومة العدالة الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة ن وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى ، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى .

يمكن القول بأن هناك ثلاث رؤى إستراتيجية حاكمة لسياسة تركيا الخارجية وهي كالآتي (تسبنيار ، 2014 : 7/2) :

أ. العثمانية الجديدة : وتحدد هذه الرؤية التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بالأساس ، حيث يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي والتراث الإسلامي في الداخل والخارج ، من منطلق الإيمان بأن تركيا تمثل قوة إقليمية كبرى ، ودون أن يعني ذلك تدشين إمبراطورية عثمانية جديدة في ا لشرق الأوسط وما وراءها ، ولا السعي لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة ولكن إرساء نموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل ، وتبني سياسة أكثر نشاطاً في الخارج .

ب. الكمالية : تلك الرؤية التي يتبناها العلمانيون في تركيا ، والتي ارتبطت بمؤسس الجمهورية في البلاد ، تختلف بصورة واضحة عن توجيه العثمانية الجديدة ، ففي حيث ان العثمانية تفضل تبني سياسة اقليمية طموح في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها ، فإن الكمالية لا تفضل الانخراط في العالم العربي ، وفي حيث تحبذ العثمانية الجديدة التعددية الثقافية ، ونسخة أكثر اعتدالاً من العلمانية .

ج. الديغولية التركية : والتي يمكن تسميتها بالطريق الثالث داخل تركيا ، وهي آخر الرؤى الإستراتيجية التركية تطوراً ، وفيها تتلاقى العثمانية الجديدة والكمالية ، فعلى الرغم من الخلافات بين الرؤيتين السابق الإشارة إليهما ، فأنهما معا لديهما شعور قوي بالوطنية والانتماء للدولة التركية ، فلا تشكك العثمانية الجديدة ولا ترفض الانجازات التي حققتها الجمهورية الحديثة ، وهي تلتقي مع التوجيه الكمالي في الإعلاء من مصالح تركيا القومية ، والنظر إلى بلدهم كدولة مركزية في المنطقة ، بل وفي العالم، الأمر الذي يدفع بالساسة الأتراك إلى تعظيم مكانة البلاد الدولية على النحو الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في الستينيات ، بما يعني ان تركيا قد تبحث في تعظيم مصادر قوتها الذاتية ن وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية بل أنها قد تفكر في الاستقلال عن الهيكل العسكري لحلف الناتو ، وذلك كما فعلت فرنسا تحت حكم ديغول ، ولكن من دون ان يعني ذل الانفصال التام عن المنظمة .

2- المصالح الوطنية التركية ، حيث تشكل الدول العربية سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظي في المنطقة بتنافسية لا تحظي بها بالضرورة في السوق الأوروبية . ثانيا ، تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطيات للطاقة ، عامل جذب وأهمية استثنائية لتركيا ، التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين ، هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي ، وطموح تركيا لكي تصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية .

3- المصالح الأمنية التركية ، لأن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية ، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية ن التي كانت تاريخياً ضحية لعمليات إرهابية ، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمينية ، أو على خلفية أيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي .

المطلب الثاني : تطورت السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تصاعداً مطرداً وملحوظا في الدور التركي ، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي ، وكان أبرز هذه الأدوار ، هو الدور التركي في القضية الفلسطينية ، وهو الدور الذي أثار الكثير من التكهنات والتساؤلات خاصة في ظل سيرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم ، بالإضافة إلى أن تركيا كانت أول دولة مسلمة ، وشبه الوحيدة على امتداد عقود ، تعترف بإسرائيل عام 1949 ، إلا أن تركيا كانت دائما تقف إلى جانب الدول العربية في طرح المسالة الفلسطينية في الأمم المتحدة وباقي الحافل الدولية ، وشهدت السياسة الخارجية التركية تطورات عدة إزاء الأحداث العربية ، سواء تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، أو القضايا الأخرى التي اهتمت بها الخارجية التركية خلال السنوات الماضية وما زالت عالقة حتى يومنا هذا كقضيتي الموصل الاسكندرون ، وسنتناول القضية الفلسطينية وقضيتي الموصل الاسكندرون كما يلي :

أولا القضية الفلسطينية : تعتبر تركيا من أكثر الدول الإسلامية دفاعاً عن القضية الفلسطينية ، بل وأكثر من الدول العربية التي عانت من الاحتلال الإسرائيلي في أواسط القرن العشرين ، ويظهر ذلك جلياً في مواقفها ، ففي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين أيدت تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل ن وعارضت القرار 181 الداعي إلى التقسيم ، وكانت من بين الدول ال13 التي صوتت ضده (نوفل 1993: 118) وقد عزا الكثير موقف تركيا هذا خشية أن تكون إسرائيل صنيعة الاتحاد السوفيتي ، لكن عندما بدأت إسرائيل بالابتعاد عن الاتحاد السوفيتي ، واتخاذ مواقف مؤيدة بوضح للولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، وجدت تركيا في الحالة الإسرائيلية الجديدة عنصر استقرار وتوازن في المنطقة ، تجاه الاتحاد السوفيتي ، فبادرت إلى القيام ببعض الخطوات التي اعتبرها العرب غير ودية نحوهم ، وتوج هذا التباعد العربي التركي ، بالحدث التاريخي المتمثل باعتراف تركيا بالدولة العبرية في 28 آذار 1949 (نوفل 1993 : 119) ، بالمقابل رفضت تركيا العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 فقد

وجدت في العدوان مناسبة مواتية لترسل إلى الدول العربية إشارة إلى ان اعترافها بإسرائيل بم يكن موجها ضدهم ، بل لاعتبارات متصلة بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي حيث أصدرت وزارة الخارجية التركية في 26 تشرين الثاني 1956 بيانات تعلن فيه سحب سفيرها في تل أبيب ، كما قامت برفض نتائج حرب يونيو 1967 ، وأيدت الموقف العربي رغم الخلافات التي كانت مع العرب حينها ، وكانت أشد رفضاً لضم إسرائيل للقدس ، عام 1967 او الاعتراف بها كعاصمة موحدة عام 1980 ، كما رفضت أن تكون جسراً للمساعدات العسكرية الأمريكية لمساعدة إسرائيل في حرب أكتوبر 1973 ، في المقابل فقد اعترفت تركيا بمنطقة التحرير الفلسطينية عام 1975 ، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، ثم سمحت للمنظمة بافتتاح مكتب لها في تركيا عام 1979 ، ثم اعترفت إعلان الدولة الفلسطينية عام 1988 (نوفل ، 1993 :120) ، ومع ظهور المشكلة القبرصية والنزاع التركي اليوناني حول الجزيرة ن كانت تركيا بحاجة إلى كسب تأييد الدول العربية والإسلامية ، حيث استغلت العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن عام 1967 ، كمناسبة لتأكيد هذا التحسن من خلال التنديد بالعدوان (نور الدين ، 1993 : 127) وأعلنت أن القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي الموجودة على أراضيها لن تستخدم في أي عمليات حربية ضد الدول العربية ، وفي الأمم المتحدة وقفت تركيا ضد الاحتلال الإسرائيلي للدول العربية ، كما إن الموقف التركي المعارض لاحتلال إسرائيل الأراضي العربية عام 1967 لم يكن خروجاً كبيراً عن سياستها التقليدية المؤيدة لإسرائيل ، وان التحسن في العلاقات العربية التركية إنما بدأت بعد الاعتراف العربي بالقرار 242 الذي يعترف بموجود إسرائيل كدولة ، أي أن التحول الفعلي كان من الجانب العربي لا التركي (ابو حمدي ،2007 :130) وحافظت تركيا منذ اعترافها بإسرائيل على علاقات جيدة مع تل أبيب ، ولم ينقطع التعاون بينهما على مختلف الصعد ، ولم يؤثر في هذا التعاون مواقف أنقرة الايجابية في العديد من القضايا المتصلة بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي ، مع ذلك اعتبرت هذه المواقف خطوات متقدمة على طريق تعزيز التقارب بين الطرفين العربي والتركي وإرساء قاعدة من الثقة بينهما وما يميز بعض الخطوات أنها كانت ذات طابع إسلامي ، وتميزت هذه المرحلة خاصة بعد حرب 1973 بين العرب وإسرائيل باعتدال المواقف العربية وظهور الدول العربية كقوة اقتصادية نفطية ذاتن تأثير عالمي حيث ساعد ذلك في ازدياد رغبة تركيا بكسب التأييد العربي تكلل بتصويت تركيا إلى جانب قرار الأمم المتحدة رقم (3379) في تشرين الثاني 1975 الذي يعد الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، بالإضافة إلى خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب عام

1980 ، وإغلاق قنصليتها في القدس كرد فعل على ضم القدس الشرقية لإسرائيل ، وإعلان القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل ، ويرجع هذا التغير إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به تركيا ، وفي عام 1986 رفعت أنقرة درجة تمثيلها الدبلوماسي في تل أبيب من سكرتير إلى مدير عام مفوض حيث نشطت العلاقات الاقتصادية والتعاون العسكري والاستخباراتي والتنسيق السياسي بين تركيا وإسرائيل ن وفي عام 1991 أظهرت السلطات التركية تعاطفاً مع الانتفاضة في الأراضي المقدسة من خلال إرسال مساعدات غذائية ، كل ذلك يدل أن تركيا عاودت في الثمانينات ومطلع التسعينيات إلى انتهاج سياسة التوازن بين العرب وإسرائيل ، حيث كانت وجهه النظر التركية تقول انه لا يمكن تأسيس سلام عادل وبناء ودائم دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة عام 1967، ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني بما فيها تأسيس دولة فلسطينية ، مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة (أبو حمدي 2007/ 132-133) .

اما في فترة حكم حزب العدالة والتنمية فقد اندهشوا العرب والمسلمون من جملة المواقف التي سارعت تركيا لاتخاذها تجاه ملفات المنطقة الساخنة وتحديداً القضية الفلسطينية ، الأمر الذي دفع الكثير من المحللين للاعتقاد بأن ساسة تركيا الجدد قاموا بانقلاب ابيض على أسس السياسة التركية الخارجية ، وغمرت كثيرين في العالمين العربي والإسلامي في تلك الفترة فرحة عارمة نتيجة لما فهم انه عودة تركيا للعب دور محوري في قضايا المنطقة ، على الرغم من اعتقاد آخرين بان تركيا لم تغادر حتى تعود ، فحقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ وتطلعات الشعب التركي كانت وما زالت تؤكد صدق انتماء هذا البلد لعالمة الإسلامي ، لكنها خيارات النخب السياسية في لحظة تاريخية معينة ، وضمن موازين قوى من النوع الذي ساد في النصف الأول من القرن الماضي ، هي ما انتزع تركيا من الحضن الدافئ واجبرها على ترك دورها المحوري الذي مارسته على مدى مئات السنين ، واستند الخطاب التركي الرسمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على فكرة رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، ومناصرة الفلسطينيين في نضالهم المشروع من اجل نيل الاستقلال ، والدعوة لتوفير الأجواء المناسبة لإنجاح المسيرة السلمية ، وضرورة تطبيق العدالة في التعامل مع الشعب الفلسطيني ، وفي ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الفلسطينيين هيمنة روح النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي منذ 2002 م وقد استخدم الأتراك مفردات قاسية ، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ، من قبيل الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمد والإبادة ، في حين تصاعدت اللهجة المنددة بالممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

إبان انتفاضة الأقصى ، ووصلت ذروتها عندما وصف رجب طيب أردوغان إسرائيل بالدولة الإرهابية في معرض تعليقه على استشهاد الشيخ أحمد ياسين ، كما استمرت القيادة التركية في توجيه الانتقادات لإسرائيل سواء في داخل تركيا أو في المحافل الدولية خصوصاً بعد رفض الاحتلال لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة ، وفرض الحصار على قطاع غزة ، وشن حرب عدوانية عليه ، وقد أكدت تركيا على لسان مسئوليها وفي أكثر من مناسبة من أنها ستستمر في انتقاد الموقف الإسرائيلي ، كان آخرها ما صرح به كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي أشاد هورموزلو ، حينما سئل عن الموقف التركي من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ، حيث قال بأن تركيا تصارح وتجاهل بموقفها المعارض لأية مسالة تمس مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية ، وما يقال بالسر يقال بالعلن وهذا في مصلحة المنطقة وينسجم مع الرأي العام التركي ن وهنا لا بد من التأكيد على أن الرأي العام التركي يتبنى خطابا أكثر وتشدداً تجاه إسرائيل ، ويمكن ملاحظة ذلك من لهجة الشارع التركي الذي يطالب بإجراءات تركية رسمية أكثر جرأة ، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين ووقف كافة أشكال التعاون بين تركيا وإسرائيل (الجزيرة القطرية ، 11/11/2009).

وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين ، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصاً القضية الفلسطينية ، بينما يشعر بالحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل مثل المؤسسة العسكرية التركية ، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا ودخول الاتحاد الأوروبي وعدم إغضاب الولايات المتحدة ، ثم إن التكوين العلماني الصارم والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى ، تعوق تبني سياسات أكثر وضوحا وانفتاحاً للحزب (ممدوح 2009 /29)بالرغم من ذلك فإن حكومة حزب العدالة والتنمية أيدت في 12 آب 2003 مشروع قرار يدين إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري ، كما انتقد اردوغان السياسة الإسرائيلية خلال عملية " قوس قزح " العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة ، والتي رفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول الدعوة لزيارة تل أبيب ن وأعلنا عن استدعاء السفير التركي في إسرائيل والقنصل العام في القدس للتشاور ، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير ، الأمر الذي أثار قلق إسرائيلي في علاقتها مع تركيا ، والذي شكل لها انقلاب على ثوابت وأسس وتفاهمات الدولتين والتي بدت وكأنها تتعرض لاهتزاز شديد ، كما زار وزير خارجية تركيا عبد الله جول مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله عام 2007 في محاولة لتوثيق العلاقات

التركيـة الفلسـطينية (ممـدوح 2009 : 71) ، وعلـى الـرغم مـن كـل هـذا الميـل فـي السياسـة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية إلا أن هذا لا يعنـي إنهـا قطعت علاقاتهـا مـع إسـرائيل فالتعاون التركي الإسرائيلي على جميع الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والأمنيـة والاجتماعـات الثنائيـة لساسـة مـن كـلا البـدين مسـتمرة ، فحكومـة حـزب العدالـة والتنميـة واصـلت الالتـزام بالاتفاقيـات العسـكرية الموقعـة مـع إسـرائيل ن كمـا حضـرت الاجتماعـات الأمنيـة الثنائيـة أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكيـة وبريطانيـا وغيرهمـا ، وتفسير ذلك يكمـن فـي أن تركيا أخذت بعين الاعتبار تطورات تتصل بالمصالح التركية علـى السعيد الخـارجي ومتطلبـات الاستحقاقات الداخلية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006: 184)

جاء موقف الحكومة التركية قويا وشكل استمراراً لمواقفها السابقة الداعمة للقضية الفلسطينية ، فقد وصـف رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان الوضـع فـي غزة بأنـة مأسـاة إنسـانية ، وانـه لا يمكن قبول أيـة ممارسـات تـأتي كمعاقبـة لمليـوني نسـمة بذريعـة هجمـات الصـواريخ ، وقد أثـار اردوغـان انتقـادا إسـرائيليا شـديداً (التقريـر الاسـتراتيجي الفلسـطيني ، 2008 ،172) وأبـان العدوان الإسـرائيلي علـى قطـاع غـزة فـي 2008 كانـت ردة الفعـل التركيـة غاضـبة جـداً ، فقـد وصـف وزيـر العـدل التركـي محمـد علـي شـاهين إسـرائيل بأنهـا المحضـرة الأولـى للإرهـاب العـالمي، وحـافظ الموقـف التركـي علـى خطوطـه العريضـة التـي تمثلـت فـي مسـاندة القضـية الفلسطينية، ومحاولة التوفيق بين حركتي فتح وحماس (التقرير الاسـتراتيجي الفلسـطيني،2008 : 175-178)، وأثـار هـذا الموقـف غضـب الساسـة الإسـرائيليين ، وانتقد انتقـادا شـديدا مـن قبـل إسرائيل، حيث تم استدعاء السفير التركي في إسرائيل نمق طـان، وقد تم إبلاغه استياء إسـرائيل مـن الموقـف التركـي وردود الفعـل التركيـة (التقريـر الاسـتراتيجي الفلسـطيني، 2008 :172)، وبلـغ موقـف الحكومـة التركيـة ذروتـه فـي الوقفـة الشـهيرة ل اردوغـان فـي منتـدى دافـوس 2009/1/29 حيث احتج على طريقة إدارة الجلسة التي جمعته مع الرئيس الإسـرائيلي شـمعون بيريز وأمين عام الأمم المتحدة بان كـي مـون وأمـين عـام جامعـة الـدول العربيـة عمـرو موسـى، وقال اردوغان "يـا سيد بيريـز أنـت اكبـر منـي فـي العمـر لكـن صـوتك كـان مرتفعـا كثيـرا"، أنـا اعرف ان ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متهم ، وفيما يخص القتل فأنت تعـرف جيـدا جدا، وأنا اعرف جدا، كيف قتلتم الأطفال عند الشاطئ، ويوجد رؤسـاء حكومـة عنـدكم يتبـاهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة، وأنا أعيـب علـى مـن يصـفقون لهـذه المظـالم" (في إشارة إلى تصفيق الحضور إلى كلمة بيريز) وما لبث ان ترك الجلسة ، إلا ان الأمين العـام لجامعـة الـدول العربيـة بقـي جالسـا ، وقوبـل موقـف اردوغـان بموجـات مـن التأييـد فـي فلسـطين

والعالم العربي، وباستياء لدى الجانب الإسرائيلي وأوساط مختلفة في الغرب، وفي موقف أخر امتنع الرئيس التركي عبد الله غول عن مرافقة زعماء الدول الأوروبية إلى تل أبيب عندما انعقد مؤتمر شرم الشيخ بعيد منتصف كانون الثاني 2009 قائلا :"ان تركيا غير معنية به"، وتساءل قائلا:"لماذا يذهب زعماء الاتحاد الأوروبي إلى تل أبيب؟ هناك اتفاق إسرائيل والولايات المتحدة من اجل مراقبة الأنفاق والمعابر، وقد تطوعت بعض الدول الأوروبية لتقديم المساعدة بهذا الخصوص، ولقد ذهبوا لإسرائيل من اجل إظهار دعمهم لها، نحن لا علاقة لنا بهذا الموضوع" (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2009 : 194)، وخاطب اردوغان الجالية التركية في بروكسل موجها كلامه لإسرائيل قائلا: "هل غزة أرضكم ؟ ماطا تفعلون هناك؟" وانتقد ازدواجية المعايير التي يطبقها الغرب " لا حقوق إنسان ولا الحق ولا القوانين لها اي مكان منذ ثلاثة أسابيع، مجلس الأمن يتخذ قرار بوقف إطلاق النار لكن إسرائيل لا تطبقه، فهل اتخذت أية عقوبات"، وقال أيضا : ان إسرائيل تقول أنها حققت أهدافها، ما هي هذه الأهداف؟ هل هي قتال الأطفال والمدنيين؟ ان مشاعري مع هؤلاء الأطفال ليس لأنني مسلم بل لأنني إنسان"(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2009 : 195).

في 12 كانون الثاني 2010 استدعى مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي السفير التركي في إسرائيل اوغوز تشيليك كول ليبلغه الاحتجاج على مسلسلات تركية تصور إسرائيل على أنها دولة إرهابية مجرمة، وتعمد المسؤول الإسرائيلي إجلاس السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضا كما لم يمد له يده للمصافحة وكان ذلك أمام عدسات المصورين، حيث أثارت ردود فعل ساخطة لدى الجانب التركي فقد وصفه اردوغان ب "العيب الدبلوماسي"، كما نددت وزارة الخارجية التركية بالسلوك الإسرائيلي مطالبة إياها بالاعتذار (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2010 : 172).

لقد قامت تركيا من خلال محاولاتها لكسر الحصار عن قطاع غزة بإرسال أسطول من المساعدات الإنسانية عرف باسم أسطول الحرية، وأبحر من اسطنبول متجها الى غزة بتنظيم العديد من الجمعيات المدنية من دول مختلفة، إلا ان إسرائيل قامت بالاعتداء على سفن أسطول الحرية فجر 31 أيار 2010 مما أدى إلى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متنها، وشكل الاعتداء على أسطول الحرية الاحتكاك الدموي الأول بين تركيا وإسرائيل عبر تاريخهما، وطالبت الحكومة التركية إسرائيل بإعادة السفن وإطلاق سراح الركاب المعتقلين والاعتذار رسميا

بالإضافة إلى التعويض على الضحايا وتشكيل لجنة تحقيق دولية وكسر الحصار على غزة(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2010 : 173-174).

لقد قامت تركيا بإعادة تعريف دورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي، مما جعل من سياسة "صفر مشاكل " غير موجودة في قاموسها السياسي الحالي، خصوصا مع استمرار الثورة السورية ومفاعليها ، وفي هذه الأجواء، شهدت العلاقات التركية الفلسطينية خلال سنتي 2012-2013، تقدما ملحوظا خصوصا مع حركة حماس، التي اتخذ بعض قياداتها من تركيا مقرا لهم بعد خروجهم من سورية، واستمرت حكومة اردوغان في التعامل الرسمي مع حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في قطاع غزة، واستمرت تركيا في الدفاع غن حماس كحركة سياسية غير إرهابية، كما تواصلت السياسة التركية الايجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله، من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة، والدعم الدبلوماسي لتحركات السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية، وعلى صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية، اضطرت "إسرائيل"للاعتذار لتركيا عن الهجوم الذي شنته على سفينة(مافي مرمره)التركية، وبالرغم من قبول تركيا للاعتذار،إلا أنها مازالت ترى بان تطبيع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي يواجه عائقا متعلقا برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، اما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية، فانه من الواضح بان الحكومة التركية أدارت علاقاتها التجارية مع "إسرائيل"، غالى درجة كبيرة، بمعزل عن مواقفها وإجراءاتها السياسية، وهنا تجدر الإشارة غالى ان سنة 2013 قد شهدت تقدما ملحوظا في حجم التبادل التجاري، آذ قدر بنحو 25% عن سنة 2012، بعد ان كانت سنة 2012 قد سجلت تراجعا قدره نحو 9% عن سنة 2011(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2012: 19)، وشهدت علاقات حماس بتركيا تطورا ملحوظا خلال سنتي 2012 و2013 وتعددت اللقاءات بين الطرفين، فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة 2012، وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو يقول فيه ان زيارة هنية دليل على ان "طريق فلسطين تمر بتركيا"، كما زار كل من خالد مشعل وإسماعيل هنية تركيا على رأس وفد من حماس للقاء رئيس الوزراء التركي اردوغان في 2013/6/18 (الجزيرة نت،2014 :4/21).

ثانيا: الموصل الاسكندرون

أ- **لواء الاسكندرون**: يقع لواء الاسكندرون في أقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية، وتبلغ مساحته نحو 800كم2، وقاعدته مدينة الاسكندرون الواقعة على الخليج المعروف باسمها "خليج الاسكندرون" (الموسوعة العربية،2: 331).

لا تزال مسالة لواء الاسكندرون إحدى بؤر التوتر التي تطفو على السطح من وقت إلى أخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين تركيا وسوريا، وكان هذا اللواء يتبع إداريا ولاية حلب حتى عام 1920، وفي 1 أيلول من نفس العام ألحق اللواء بحكومة حلب، مع منحه استقلالا تاما في الشؤون الإدارية، وفي عام 1924 اعبد ربط اللواء برئيس الدولة السوري مع استمرار احتفاظه بالاستقلال الإداري، وقد أقرت هذا الوضع اتفاقية أيار 1926 بين سوريا وتركيا، كما ان نظام اللواء الأساسي في 14 أيار 1930 يربط اللواء بصورة واضحة بسوريا، وعندما قسمت سوريا عام 1936 إلى تسع محافظات كان الاسكندرون أحداها، إلا ان تركيا طالبت بضم اللواء لوجود كتلة كبيرة من الأتراك فيه، وأحيلت المسالة إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1937 (نوفل، 1993 :127)، حيث تم فصل اللواء عن سوريا حسب عصبة الأمم المتحدة في نفس العام وكان حينها عدد سكانه 220 ألف نسمة، 105 آلاف من العرب وتوزع الباقون حينها على العرق التركي 85 ألفا، والكردي 25 ألفا، والارمني 5 آلاف(القدرة، 2013 :127)، وفي الثالث والعشرين من حزيران عام 1939 وقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي ادخل اللواء بموجبه في الاراضي التركية، مما أدى إلى اعتراض سوريا على هذا الضم والإلحاق، ورفضت الاعتراف بشرعيته، وتضامنت معها سائر الدول العربية،ولكن دون جدوى، وفي الثالث والعشرين من تموز 1939، تسلمت تركيا فعليا لواء الاسكندرون، وتم إجراء انتخابات نيابية في 27 تموز 1938 أسفرت عن فوز الأتراك بـ 22مقعدا مقابل 18مقعدا للعرب والأرمن، وقد أطلق المجلس النيابي الجديد على اللواء اسم "جمهورية هاتاي" وانتخب طيفور سوكن رئيسا، واتخذت انطاكية عاصمة لها، ويعود السبب من وراء الموقف الفرنسي المؤيد لتركيا، هو رغبتها في كسب حلفاء لها في مواجهة ألمانيا، عدوة فرنسا التقليدية، التي أخذت بالبروز في أواخر الثلاثينيات، واكتساب تركيا إلى جانب فرنسا له أهمية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي وإشرافها على المضائق،ولم تقبل سوريا بضم اللواء إلى تركيا ولا تعتبر قضية اللواء انتهت، فحتى الآن لا يزال موقع اسكندرون يظهر على الطوابع والخرائط السورية، إلا ان ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سوريا في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة

جعلها تؤجل الملف، وإذا ما توصلت سورية إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فانه يتوقع ان تبدأ سورية بفتح ملف اللواء مع تركيا(نوفل، 1993 : 128).

لم يستشر السوريون في موضوع تخطيط الحدود مع تركيا، ولذلك فهم يعتبرون أنها حدود مفروضة وغير شرعية(المعلم، 1988 : 229)، لكنهم في الوقت نفسه لا يطرحون ذلك باعتباره مشكلة ملحة بين الدولتين، من ناحية أخرى فان الخطاب السياسي في تركيا ينطوي على اتجاهين: الأول هو خطاب عام محلي سياسي او إعلامي يعتبر ان المؤشرات السورية (الداخلية9 عن لواء الاسكندرون، هي دلائل على أطماع سوريا بالأرض التركية، وطموح لتكوين سوريا الكبرى على حساب تركيا، اما الثاني فهو خطاب السياسة الخارجية والمنطقة السياسية العليا والمؤسسة العسكرية، وهو يتضمن معنى الخطاب الأول، لكنه لا يفصح عنه دوما، او انه يفصح عنه ولكن بكيفية اقل حدة، لكن الغالب هو خطاب تركيا ألاتهامي والتآمري على سوريا خاصة في فترات التأزم البيني خلال التسعينيات، الذي شهد موجات من التصعيد تارة والتهدئة تارة أخرى (محفوظ، 2009 : 265-267)، ففي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994، وشارك فيه خبراء من سورية وتركيا والولايات المتحدة، أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء الاسكندرون عن طريق الأمم المتحدة وقد ابد تركيا ردودا غاضبة تجاه الإعلان السوري، بل أعلنت تركيا مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو مترا على طول الحدود بين البلدين، وطلبت تركيا من سوريا التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء ففي 19 تشرين الأول 1998 وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل خطابا من لواء الاسكندرون حذر فيه سورية من أي مطالبة للواء الاسكندرون، وذكرت مصادر تركية آنذاك ان تركيا تسعى الى الحصول على تعهد سوري باعترافها بالسيادة التركية على اللواء(الحياة اللندنية، 1998: 6/18).

في عهد اردوغان وتحديدا بعد الثورة السورية تم تحويل اللواء إلى مناطق عسكرية ضد سوريا، لذلك لم ينتظر أهالي إقليم اللواء طويلا لمعاقبة اردوغان على خياراته السورية حيث فقد الأخير سيطرته على الإقليم في الانتخابات الأخيرة لمصلحة "حزب الشعب الجمهوري"، ما يجيب عن السؤال حول علاقة أهالي الإقليم بالأزمة السورية، وتشكل مؤشرا واضحا على عدم رضا السكان على تحويل رئيس الوزراء مدنهم وقراهم إلى مناطق عمليات عسكرية ضد سوريا، لا مناطق إغاثة وإيواء كما كان يدعي دائما وزير خارجيته احمد داود اوغلو، رجل الكواليس والعقل المدبر للكثير من السياسات التركية، خاصة بعدما فضحته التسريبات الأخيرة عن دور خطير تقوم تركيا بمحاولة لعبه في سوريا، كانت هده النتائج المباشرة تتويجا للفشل الاردوغاني

في سوريا، فبعد خسارة اردوغان رهانه على إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وضم سوريا التي تشكل بوابة العبور الأساسية إلى العالم العربي، إلى منطقة نفوذه(الثورة اونلاين، 2014: 4/12).

نلاحظ انه في كثير من الأحيان كانت سوريا تغض الطرف عن مطالبتها بلواء الاسكندرون حيث كانت تعي ان المطالبة به ستفقدها الكثير ، فقضية اللواء مرتبطة بالمياه من ناحية وبقضية الأكراد من ناحية أخرى فالتهديدات التركية بقطع المياه كانت كثيرا ما تثير قلق للجانب السوري كما حدث عام 1998 في قضية عبد الله أوجلان ، زعيم حزب العمال الكردستاني عندما هددت تركيا السوريون بقطع المياه عنهم حال عدم تسليمهم أوجلان ، وبالفعل رضخ السوريين للمطالب التركية ، ومن هنا نلاحظ ان المطالب السورية للواء الاسكندرون تظهر على استحياء وبالتالي فإن الجانب التركي غير آبه بالمطالب السورية ، لأنه يعلم أنها لم ولن تصل إلى التهديد او حتى المطالبة العلنية بحقهم في استرجاع اللواء لأحضان سوريا من جديد وحتى الآن فإن الجانب التركي يرفض رفضا قاطعاً مجرد الحديث عن لواء الاسكندرون باعتباره ارض سورية ويعتبره أرضا تركية خالصة (القدرة ، 2013 : 129)

أ--الموصل : لم تكن بريطانيا وتركيا من التوصل إلى إيجاد حل لما عرفت بمشكلة ولاية الموصل خلال اللقاءات والمداولات الكثيرة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وفشل الطرفان في وضع نهاية لهذه المعضلة أثناء مؤتمر لوزان (1922-1923) ولم يسفر مؤتمر اسطنبول الذي عقد للغرض نفسه في 19 آذار 1924 عن نتيجة تذكر في هذا المجال ، عند ذلك قرر الطرفان المتنازعان بموجب المادتين الثانية والثالثة من معاهدة لوزان رفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم لاتخاذ تحقيق خاصة بالمشكلة وإرسالها إلى المنطقة المعنية لجمع المعلومات الضرورية عن المشكلة ورفع تقرير شامل عن نتائج تحقيقاتها إلى المجلس التي قررت عائديه الموصل إلى العراق وتثبيت الحدود بين الدولتين وفق خط بروكسل حسب قرار مجلس العصبة في 29 تشرين الأول 924 ، وتثار المطامع التركية في ولاية الموصل من قبل المسؤولين الأتراك أو الصحافة التركية ، كلما تعرض أمن العراق لتهديدات أو مخاطر داخلية وخارجية ، وقد أثارت الصحافة التركية ، عدة حملات صحفية عن مسألة الموصل وكركوك ، ففي شهر تشرين الأول من عام 1986 ، وبعد ترويج إيران عن تحقيقها لمكاسب عسكرية في القاطع الشمالي في أثناء الحرب العراقية الإيرانية دعت الصحافة التركية إلى ضرورة التدخل العسكري التركي واستثمار الضعف العسكري العراقي للسيطرة على الموصل وكركوك ، وبدأت الحملة الصحفية بالإشارة إلى خلفية النزاع التركي – العراقي حول ولاية الموصل

والمضايقات التي يتعرض لها التركمان ، وأصدر مجلس الأمة التركي (البرلمان)بيانا أكد فيه ، أن تركيا لن تبقى دون اهتمام بمسألة كركوك ، وشهد مطلع عام 1987 ، وبعد تناقل وكالات الأنباء العالمية أخبارا عن احتمال قيام القوات الإيرانية بهجوم على مدينة البصرة ، قامت الصحافة التركية بحملة إعلامية أخرى شاركت فيها معظم الصحف ، وتميزت تلك الحملة الإعلامية في الصحافة التركية عن سابقتها ، بأنها كانت ذات اتجاهين :

الأول : يطالب بضرورة تدخل تركيا ، وضم الموصل وكركوك إليها بدعوى أن منطقتي الموصل وكركوك بقيتا خارج الميثاق الوطني التركي لعام 1920 ، وان لتركيا مصالح اقتصادية كبيرة هناك ويجب أخذ الموصل وكركوك

الثاني : كان يدعو إلى عدم التدخل في الموصل وكركوك لأن المسألة قد حلت وفقا لمعادة لوزان ، وان ترويج مثل هذه الادعاءات لا يخدم مصالح تركيا ، وفي الخامس عشر من كانون الثاني 1991 أي قبل شهر ونصف من بدء الحرب على العراق عرض رئيس الوزراء أوزال على رئيس الأركان التركي الفريق أول نجيب تورمتاي دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك ، مع بدء قوات التحالف بدخول الأراضي العراقية بهدف وضع أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني تحت إشراف تركيا ، وللمطالبة من جديد بحقوق تركيا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك ، ومنذ آب 1991 ولغاية عام 2003 كانت القوات التركية تقوم بعمليات عسكرية متكررة وقبل يوم واحد من انسحاب القوات التركية التي نفذت عملية (فولاذ 1995) في شمال العراق ، نشرت معظم الصحف التركية تصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل في الثالث ن مارس 1995 التي شكلت سابقة خطيرة من قبل أعلى المسئولين الأتراك ، تدل على الأطماع الرسمية التركية في الأراضي العراقية ، إذ طالب ديميريل بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق ، لأن منطقتي الموصل وكركوك ما زالتا تابعتين لتركيا ، وكجزء من إقليم تركيا بموجب الميثاق الوطني التركي لعام 1920 (بلادي اليوم العراقية 2014 : 5/29) واظهر الأتراك بعد عام 1991 أطماعهم الإقليمية في منطقة الموصل ونشطت تركيا بالقيام بحلة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأوضاع تجاه استعادة الموصل التي ما تزال تعدها تركيا جزء من أراضيها (نور الدين ، 1997 :244) وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي توركت أوزال التي تقضي تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (عربية – كردية _تركمانية) في اتحاد فدرالي وبعد حرب الخليج الثانية أكد أوزال لعدد من الصحفيين " إن على الغرب ان لا ينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم ان تكون لنا حصة عظيمة " ومن

الأمور المهمة التي تؤكد أطماع تركيا في الموصل هو ما نشر في كتاب عام 1994 أصدرته رئاسة الوزراء التركية وأنجزته المديرية العامة للدولة ، بعنوان " المعلومات الأرشيفية المتعلقة بالموصل وكركوك " (السبعاوي 1999 : 42) ويعد هذا الكتاب دليلا واضحا على الاطماح التركية في المنطقة ، أما الرئيس التركي سليمان ديميريل فقد أكد بعد تسلمه رئاسة الجمهورية التركية : " إن إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان " وأضاف " لقد ابلغنا الأمريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي (السبعاوي 1999 :45).

لم تتغير التوجهات السياسية التركية إزاء الأطماع في الموصل وكركوك ، بعد الاجتياح الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003 ، فقد قال وزير الخارجية عبد الله غول خلال لقاء صحفي اجري معه " سنأخذ حق تركيا من البترول هناك (الموصل وكركوك) سنأخذه ضمن إطار حقوقي " (جريدة ملليت التركية 2003 : 8/22) وبعد مرور شهر على تصريحه السابق ، أكد وزير الخارجية عبد الله جول بأن بلاده ستطالب السلطات العراقية بحقها من النفط العراقي بحسب الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام 1951 مشيراً إلى أنه من المحتمل أن تتم المطالبة بالكمية التي لم تحصل عليها من حقها في النفط العراقي ، وقال ان تركيا لن تتنازل عن حقها بهذا الموضوع موضحا انه بحسب اتفاقية لوزان واتفاقية أنقرة عام 1926 فأن تركيا ستحصل على نسبة 10% من النفط العراقي لمدة 25 عاماً 1959 (جريدة جريت التركية ، 2003 : 9/25) .

إبان الحرب على العراق قامت تركيا بمراقبة التقدم الذي تحققه القوات الأمريكية والكردية نحو مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين العراقيتين ،وتعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت بألا يطالب الأكراد بالمدينتين ،وقال رئيس الوزراء التركي طيب اردوغان انه راض عن الضمانات التي قدمت عندما زار وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أنقرة ، وقال اردوغان للصحفيين " تحدثنا في هذا الشأن أثناء زيارة باول ، وأعربنا عن الحساسيات التي لدينا ، لا يوجد انحراف عن ذلك وقال ان تركيا لا تعتزم استخدام قوة مدرعة تتمركز بالقرب من الحدود إذا تزداد المخاطر ، وأضاف " ما دام لا توجد مشكلة بشأن سلامة أراضي العراق ، وما دام لا يوجد تحرك لاجئين إلى تركيا أو هجوم على الحدود من منظمات إرهابية وما دام لا يوجد ما يشير إلى سيادة مجموعات عرقية هناك فانه لن يكون هناك زحف تركي نحو شمال العراق " وذكرت بعض الصحف التركية أن تركيا قلقة من تقدم ا لبشمركة (المقاتلون الأكراد) نحو الموصل وكركوك في شمال العراق ن مجددة تحذيراتها بشان التدخل المحتمل للقوات التركية في المنطقة (الدستور الأردنية 2003 : 4/8) .

المبحث الثاني : العلاقات التركية العربية

إن مسار العلاقات بين العرب وتركيا طرأ علية بعض التغير بفعل تطورات وظروف متعددة ، منها تراجع التيار العربي الوحدوي ، وبروز أهمية النفط العربي في العالم ، وتدهور الوضع الاقتصادي التركي ، والحاجة إلى اسواق قريبة واستثمارات كثيرة ، وحصول الأزمة القبرصية في العام 1974 بعد التدخل التركي في شمال قبرص ، وضعف مكانة تركيا داخل التالف الغربي والمماطلة في قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي (الوسط 2007 :8/25)، من جهة أخرى فأن مستقبل العلاقات العربية التركية مستقبل واعد ، لأن المواطن التركي يحب المواطن العربي الذي يرى فيه ممثلا لشخص مقدس بالنسبة إلية ن هو شخص (النبي الكريم) بالإضافة إلى تعلق الشعب التركية بقضية فلسطين عموماً ،وقضية القدس خصوصا ، كما أن مستقبل العلاقات التركية العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالسمات المشتركة بين الشعبين ، وبقدرة تركيا على لعب دورها في القضايا الإقليمية بشكل يجعل منها الدولة الأكثر اعتدالاً من بين دول المنطقة ، بحيث تكون هي المرجعية للدول الغربية الكبرى في حل قضايا المنطقة ، وفي نفس الوقت يكون لها تأثير ملموس على الأنظمة العربية ،وعلى شعوب المنطقة ، وهذا ما نحسه في وقتنا الحالي ، حيث أصبح اردوغان بالنسبة للعرب أنموذجا لرأس النظام المعتدل والمحبوب وانطلاقا من ضرورة مناقشة العوامل المؤثرة على مستقبل العلاقات التركية ، فقد طرح الكثير من الباحثين التوصيات المقترحة من خلال دراساتهم كتصور لما قد تكون عليه هذه العلاقات وعند طرحها تم بحث العوامل التي تؤثر في مستقبل هذه العلاقات ، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

كان الإسلام والإسلاميون السلاح الأقوى في يد مصطفى كمال أتاتورك في حربة ضد القوى الاستعمارية التي احتلت الأناضول ، إلا أن هذه الحرب العالمية الأولى أثر هزيمة الدولة العثمانية الإستراتيجية سرعان ما تحولت إلى العكس ، إذ أصبح الإسلاميون يشكلون الهدف

الأول في حرب أتاتورك ضد مناهضيه وأعدائه في الداخل بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923 بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد ن وعلى اثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي تشكل المؤسسة العسكرية رأس حريته ، نتيجة لهذا الصراع تبلورت ظاهرة الإسلام السياسي في الحياة السياسية التركية عبر مراحل نتيجة لهذا الصراع تبلورت ظاهرة الإسلام السياسي في الحياة السياسية التركية عبر مراحل ونتج عن ذلك ظهور الأحزاب الإسلامية بقوة في السنوات الأخيرة حتى وصل الأمر إلى ان تصل هذه الأحزاب وتكون هي رأس النظام السياسي في الدولة التركية ، حيث وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 بعد نجاحه في الانتخابات التي اجريت في ذلك العام ، وواصل الحزب انجازاته حتى يومنا هذا وكان لذلك الأثر الكبير في تطور العلاقات العربية التركية ، وانطلاقا من ذلك فإننا سنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية :

أولا: سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية : - في آب 2001 قدم السيد رجب طيب اردوغان رئيس بلدية اسطنبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم " حزب العدالة والتنمية " ، ضمت الهيأة التأسيسية للحزب (13) امرأة بينهن محجبات ومنهن مطربه وممثلة وطبيبة ومعلمة ، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظره وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية (مسلط 2008 : 5)

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، قررت حكومة بولند اجويد الائتلافية (2002 -1999) ، إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002 إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبد الله غول بسبب الحظر المفروض على اردوغان منذ عام 1998 ، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (29 ،34 %) من أصوات الناخبين محتلا بذلك (363) مقعداً من أصل (550) وبذلك حاز على ثلثي الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني ، بينما صل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (4،19%) من أصوات الناخبين وإشغاله 178 مقعداً ، ويعزو الكثيرون هذا ا لانتصار الكبير الذي أحرزه الحزب ن إلى رغبة الناخب في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا ، إضافة إلى توجه الكثير من قواعد الأحزاب الأخرى لصالح العدالة والتنمية أثناء الانتخابات لا سيما الحركة القومية والوطن الأم والطريق الصحيح وأخرى من اليسار (مسلط 2008 :8) وأخذت مسالة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب

اردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبد الله غول، إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على اردوغان ليتسنى له الترشيح للانتخابات التكميلية إذ فاز اردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشيحه كنائب من مدينة سعرت ودخل المجلس الوطني ، فبادر عبد الله غول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام اردوغان ترأس الحكومة الجديدة في 12 آذار 2003(مسلط، 2008 :9).

في 18 آذار 2003 قدم اردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني، الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الاتاتوركية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية (مسلط، 2008 :10).

على صعيد المشروع السياسي للحزب ، تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق او الجنس او المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك لا بد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ، ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، اما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة أولويات الحكومة، وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد، في إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف التالية في إدارة دفة الحكم(مسلط، 2008 :11):

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
2. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
3. تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
4. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.
5. السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

في سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية والهادف أيضا لتحقيق برنامج الإصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المعلن كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة اردوغان، لتنفيذ مشروعه الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث انقلاب 12 أيلول 1980 ودستوره الذي وضع بإدارة العسكر ، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث وجد حزب العدالة والتنمية ان دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك، ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ، والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي، لقد استفاد اردوغان كثيرا من التجارب السابقة ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الأوروبي ، وحاول في الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوروبا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنبا إثارة القوى العلمانية ضده، وكان ذلك من خلال عدة أمور من أهمها (مسلط، 2008: 12):

- إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته.
- استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي الذي كانت حكومة أجاويد السابقة قد بدأته ، من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بتاريخ، إذ نصت هذه الرزمة على العديد من المحاور أهمها (مسلط، 2008 :13-15):

1. في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون، وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم امن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي و(وجريمة الزنا)، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة، والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء.
2. المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات.

3. تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم، وفتح بعض المدارس الكردية، وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي (TRT)، وإطلاق سراح البرلمانية التركية ليلى زانا وثلاثة من رفاقها.
4. المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي والقوات المسلحة والذي نص على:

- تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية (اللاديمقراطية).
- إعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية.
- تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش.
- تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين وإسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.
- إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية.

يعد هذا المشروع وخاصة تذرع حزب العدالة والتنمية التزام شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سياسة ذكية لفرض الحزب نهجه وخطه العام، وربما تكون لدى اردوغان نفسه أجندة الانتقام وتصفية حساباته مع القوى الأخرى وعلى وجه الخصوص العلمانية بسبب تجربته السابقة أثناء إشغاله منصب مدير بلدية اسطنبول، يضاف إلى ذلك ان هذا المشروع السياسي الإصلاحي يعد مبادرة جريئة رسمتها الحكومة ذات الاغلبية داخل المجلس الوطني التركي الكبير، الهدف منها جس نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صنع القرار السياسي الرئيسية، كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية، فضلا عن المؤسسة العسكرية، في ضوء ذلك فسرت القوى العلمانية هذا المشروع، بأنها خطوة من قبل الحزب الحاكم لتوسيع البنية التحتية للفكر الديني، حيث يعطي لخريجي المعاهد الدينية إمكانية التغلغل في الوظائف العليا، في الوقت نفسه اعتبرت هذه الخطوة بمثابة مناورة تستهدف جس النبض من اجل فتح الباب أمام تعديلات جوهرية أخرى كالحجاب على سبيل المثال، او اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية بدلا من يوم الأحد(مسلط، 2008: 15).

جرت في آب 2014 الانتخابات التركية وكانت نتائجها فوز اردوغان بـ 53.2 بالمائة من إجمالي عدد الأصوات، وبذلك يشغل اردوغان منصب رئيس الوزراء منذ عام 2003 ، حيث تمكن من تحديث المجتمع التركي إلا انه يواجه أيضا اتهامات بمحاولة "أسلمة" المجتمع مع التفريط في الحقوق المدنية(بي بي سي ،2014 :8/10).

اهتمت الصحف الأربع الفلسطينية اليومية ، الصادرة في أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة)، بتغطية أنباء فوز رئيس الوزراء"رجب طيب اردوغان" بالانتخابات الرئاسية، بعد حصوله على الاغلبية المطلقة ، ونشرت الصحف، خبر فوز اردوغان على صدر صفحاتها الأولى ، وأفردت له مساحات كبيرة من التغطية والتحليل (الرأي اليوم،2014: 8/11)، كما هنأت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بفوزه في الانتخابات الرئاسية التركية، واصفة ذلك الفوز بأنه"انتصار لغزة وفوز لكل فلسطين"، وقالت الحركة في بيان لها ،: ان الحركة تهنئ ، ومن القلب السيد رجب طيب اردوغان بفوزه في الانتخابات الرئاسية التركية ، ووصفت الحركة فوز اردوغان " بأنه فوز لكل فلسطين، وانتصار لغزة والقدس ورام الله" وثمنت حركة حماس مواقف اردوغان من القضية الفلسطينية، واصفة إياها "بالأصيلة"، ان الترحيب الذي لاقى فوز اردوغان بالانتخابات عام 2014 يدل على ان النظرة العربية للحكم في تركيا في تطور وتقدم دائم، وهذا دليل على ان السياسة الخارجية التركية ما زالت في طريقها الصحيح نحو تصويب العلاقات مع الدول العربية، بغض النظر عن الأهداف التي لا زال الكثير يشكك فيها(موقع مفكرة الإسلام، 2014 :8/11).

ثانيا: اثر وصول حزب العدالة والتنمية على العلاقات العربية التركية: كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم منذ عام 2002 إلى اليوم، الأثر الكبير في تطور العلاقات العربية التركية، وما ترتب عليه من دخول تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، قوامها الدبلوماسية المندفعة، والانفتاح ، وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع وتصفير المشاكل مع الخارج والداخل، فضلا عن تعدد أوجه وأبعاد هذه السياسة، بما سهل عليها احتمالات لعب ادوار سياسية أفضل، كما ان تركيا تحتفظ بموقع جغرافي متميز فهي مندمجة في الهوية الأوروبية والأسيوية في الوقت ذاته، وتؤهلها جغرافيتها لان تكون في قلب الحدث في الغرب والشرق، كما ان لبعدها التاريخي والمقصود هنا هو الإرث العثماني، الذي انعكس على واقع الجمهورية التركية بكون سكانها خليطا من قوميات وأعراق متنوعة ، وهي عناصر تلتقي تحت مظلة الدولة التركية، وبالمحصلة النهائية فان تركيا تجمع بين الجغرافيا والعمق التاريخي، وبالتالي فان تركيا تتميز عن غيرها من دول العالم بانتمائها إلى مناطق جغرافية متنوعة منها منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الواسع بما فيها الخليج العربي، والبلقان، والقوقاز، واسيا الوسطى وأيضا بحر قزوين، والبحر الأسود، والبحر المتوسط، أي أنها دولة ذات هويات إقليمية متعددة ولا يمكن حصرها في هوية واحدة ، وهنا يعتبر احمد داود اوغلو ان خفض

الخلافات مع دول الجوار الجغرافي إلى حد الصفر، من أهم متطلبات الدور الإقليمي التركي في محيطها الجيو-استراتيجي، باعتبار ان أي سياسة فاعلة تتطلب بيئة سليمة حاضنة لها تدعم مبادراتها ولا تتخوف من طموحاتها، وتحقق مصالحها بصورة لا تؤثر في المصالح القومية للأطراف الأخرى، وهذا سيخرج تركيا من كونها بلدا طرفا له مشكلات متواصلة مع جيرانه، ويمكن إبراز أهم الأحداث السياسية التي كان لها الأثر الأكبر على مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وهي كالتالي(حسين، 2011):

1- رفض الحكومة التركية سنة 2003 إعطاء الولايات المتحدة تسهيلات لوجيستية لغزو العراق، حيث قام اردوغان بعرض قرار نشر قوات أمريكية على الحدود مع العراق على البرلمان التركي وتمت الموافقة عليه بأغلبية، إلا ان الجيش التركي انقسم على بعضه رافضا التدخل او السماح للجيش الأمريكي بغزو العراق من خلال الاراضي التركية(الجزيرة،2003 :3/8).
2- عدم استجابتها للضغوط من اجل عزل سوريا سنة 2005، حيث رفضت تركيا دعم الاقتراح الأمريكي التحريضي لاحتمال تغيير النظام في سوريا نتيجة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وأخذت تركيا تطور علاقاتها مع النظام السوري آنذاك عبر إقامة علاقات تسمح بان تكون منطلقا لتكوين سوقا للشركات التركية، حيث اندفعت الرأسمالية التركية لتعزيز دور اردوغان وسياساته، وكانت سوريا هي المخل الضروري ، لأنها أولا هي السوق الأقرب ، وثانيا هي المدخل لسوق السعودية والخليج، حيث أنها طريق الترانزيت إلى هناك، الأمر الذي أفضى إلى توقيع الاتفاق الاستراتيجي سنة 2006، وهو ما سمح بفتح السوق السورية كاملة أمام السلع والشركات، وجعل تركيا "شريكا عائليا" للسلطة السورية(الجزيرة، 2013 :6/8).
3- الموقف التركي الحاسم تجاه المجازر الصهيونية على قطاع غزة ، توجت بتصدي رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ، في مؤتمر دافوس، لشمعون بيريز رئيس الكيان الإسرائيلي ، والاحتجاج على سلوك منظمي المناظرة المنحاز بيريز على حسابه ثم تركه القاعة غاضبا ، هذا يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه تركيا من اجل نصرة الشعب الفلسطيني، والوقوف أمام الأراجيف والأضاليل الكثيرة والمتعددة التي أطلقها بيريز في المنتدى، والتي رد السيد اردوغان على بعض منها بعد ان منعه رئيس الجلسة المتصهين من إبداء وجهة نظره التي تدلل على ان الرئيس الإسرائيلي هدفه

فقط الدفاع عما ارتكبته القوات الإسرائيلية من ممارسات واعتداءات بربرية وهمجية ضد الأطفال والنساء والشيوخ في قطاع غزة(الدستور، 2007: 2/2)، ان التحرك التركي جراء موقف اردوغان الوطني والقومي في هذا المنتدى ، وفي ممارسته الضغط على إسرائيل لقبول بمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره يؤكد ان زمنا عربيا وإسلاميا سيشرق، الأمر الذي يتوجب توحيد الصف الفلسطيني وإزالة الخلافات في هذه المرحلة التي هي أحوج الى التضامن لتحقيق رؤى هذا الزعيم الإسلامي الكبير اردوغان.

4- تبنى أسطول الحرية المتجه الى قطاع غزة لكسر الحصار، حيث قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتذارا الى تركيا عن مقتل تسعة أتراك خلال تفتيش مجموعة من السفن كانت تنقل مساعدات إنسانية مرسلة الى غزة في 2010، ودفع تعويضات لأهالي القتلى بعد ان قامت تركيا باستدعاء السفير التركي في تل أبيب للتشاور بشأن ما حدث وتحريك دعوى قانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي(الرياض، 2013 : 3/22).

5- موقف تركيا من أحداث الربيع العربي في البلاد العربية ، حيث تميز الموقف التركي بالاضطراب والازدواجية، فقد سارع الى تقديم النصيحة للرئيس المصري مبارك بالتنحي عن السلطة بعد أيام قلائل من بدء الثورة المصرية ، إلا ان تركيا كانت مترددة باتخاذ موقف حاسم إزاء الأحداث في ليبيا، وذلك لان تركيا خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية الذي قد أقام شبكة مصالح اقتصادية واسعة تقدر بمليارات الدولارات مع نظام العقيد معمر القذافي، ولم يتم حدوث انعطاف إلا بعد فترة متأخرة نسبيا من الزمن ، اما بالنسبة الى سوريا فهي أرادت ان تمسك العصا من المنتصف من خلال فتحها المنافذ الحدودية للفارين من فوضى الأحداث، واحتضان عدة مؤتمرات للمعارضة من جهة، ومن جهة أخرى التواصل مع الحكومة السورية بعدة طرق،ويبدو ان لدى تركيا عدة هواجس من الآثار الناجمة عن أي عملية لأي تغيير في سوريا، لا سيما بالنسبة للقضية الكردية واحتمال انتقال عدواها داخل الاراضي التركية (حسين، 2011).

ان جميع ما سبق يمكن إدراجه تحت مسمى العوامل التي أثرت إيجابا على مستقبل العلاقات التركية-العربية وساهمت بشكل كبير على تطورها وزيادة فاعلية دور الدولة التركية وتأثيرها

على الدول العربية، إلا انه لا يمكن إخفاء بعض الأحداث التي أثرت سلبا على مستقبل العلاقات التركية-العربية والتي يمكن حصرها بما يلي:

1- موقف تركيا تجاه الثورة السورية: كان لاندلاع الثورة السورية منذ ما يقرب من العامين، وما ترتب عليه من تصاعد عمليات العنف والاقتتال بين النظام السوري ومسلحي المعارضة، وتداعيات عدة، ليس على الداخل السوري فحسب ، بل على مجمل الأوضاع بدول الجوار الإقليمي، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والأمني، خاصة بعد تردي الوضع الإنساني ، وتدفق مئات الألوف من اللاجئين السوريين على حدود تلك الدول، ومنها تركيا، والتي لم تقتصر انعكاسات الأزمة عليها على هذين الصعيدين فحسب، تختطهما لتلقي بظلالها على الصعيد السياسي أيضا،وهو ما بات واضحا في تحول دفة العلاقات بين أنقرة ودمشق من سياسة الوفاق الى مرحلة الشقاق والتأزم، واظهر موقف تركيا من الثورة السورية ان هناك تخبطا في السياسة الإقليمية التركية، معتبرا ان الوضع السوري احدث حالة من الارتباك لدى رئيس الحكومة، رجب طيب اردوغان، ووزير الخارجية ، احمد داود اوغلو، إلا إنهما يحاولان إظهار تماسك السياسة الخارجية،لدرجة ان اردوغان صرح في حديث عن الأزمة السورية ومخاطرها على تركيا ،"ان الحياة مليئة بالمجازفات"، ونتج عن الثورة السورية متغيران مهمان، أولهما بروز الأهمية الإستراتيجية للملف الكردي كأحد انعكاسات الأزمة السورية، حيث زاد التوتر والشك بين أنقرة والأكراد، بفعل عودة الارتباط الأمني بين حزب "العمال الكردستاني" والأجهزة الأمنية السورية،وتكثيف الحزب هجماته في جنوب شرق الأناضول، وثانيهما انهيار علاقة أنقرة مع المركز الشيعي في العراق، في الوقت الذي ظلت فيه العلاقة مع الإقليم الكردي العراقي رهن قادة الإقليم، كما ان الأكراد يرون ما يجري في المنطقة وسوريا يشكل فرصة تاريخية لتأسيس "كيان ذاتي" لهم، لافتا الى ان "تركيا اكتشفت ان دخولها في الملف السوري أدى الى دفع القوة الكردية الى الداخل التركي بدلا من إضعافها وتشتيت جهودها نحو الخارج"(القدرة،2013 :125-128).

2- موقف تركيا من ثورة 30 يوليو (الانقلاب العسكري على حكم الإخوان المسلمين في مصر 2013 :قامت الثورة ضد حكم الإخوان المسلمين واعتراضا على سياستهم في حكم البلاد، وانتهت هذه الثورة بانقلاب قام به الجيش المصري على الرئيس آنذاك محمد مرسي، وقد لاقى هذا الانقلاب رفضا من قبل الكثير من الدول والقيادات

والمؤسسات الدولية، ومن ضمنها موقف رئيس الوزراء التركي اردوغان، حيث انه صرح عقب الانقلاب" ان موقف بلاده الرافض لعزل مرسي ليس بسبب انتمائه السياسي، ولكنه موقف ثابت بصرف النظر عن انتمائه لجماعة الإخوان، مؤكدا رفضه الانقلاب على أي سلطة ما دامت منتخبة، كما رفض اردوغان طلب مقابلة تقدم به الدكتور محمد البرادعي، نائب رئيس الجمهورية المؤقت للعلاقات الدولية، أكد فيها ان البرادعي طلب اللقاء معه، إلا انه رفض اللقاء، وقال ان السلطة الجديدة في مصر تريد استخدامنا لإضفاء الشرعية على عزل الرئيس محمد مرسي(الشروق المصرية، 2013: 11/24)،وأثرت هذه التصريحات على العلاقات التركية المصرية حيث دشن عدد من نشطاء القوى والتيارات السياسية بدمياط حملة مقاطعة المنتجات التركية بجميع أنواعها وخاصة الملابس ومنتجات صناعة الأثاث التركي، وذلك ردا على موقف رئيس وزراء تركيا اردوغان المعارض لثورة 30 يونيو ، وطالب النشطاء بوقف استيراد هذه المنتجات لحماية السوق الحلي اعتراضا على مؤتمر التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، والذي احتضنته تركيا متحدية إرادة المجتمع المصري بأكمله(المصريون المصرية،2013 :7/16).

مما سبق نجد ان مستقبل العلاقات التركية-العربية يتبع المتغيرات الدولية والإقليمية المتوقعة خلال عملية إرساء قواعد النظام العالمي الجديد، وما يرافقها من تطورات، وما يمكن ان يلازمها من معادلات وتوازنات جديدة، أي ان قبول تركيا كلاعب أساسي في المنطقة العربية يتبع سياسة تعاملها مع هذه المتغيرات وسوريا اكبر دليل، حيث أنها قفزت فجأة من نذر الحرب قبل عدة سنوات، الى فتح الحدود وإلغاء التأشيرات وتوقيع أكثر من عشرين اتفاقية، ثم عادت توترت بسبب الموقف التركي من الثورة الشعبية في سوريا(اللوبيد، 2010 : 29)، كما ان العلاقات التركية-العربية هي اليوم أفضل مما كانت عليه قبل سنوات خلت، ولا يشمل هذا القول التطور الملحوظ في حجم التعاون الاقتصادي والتجاري فحسب، بل كذلك المناخ السياسي الايجابي الذي يسود علاقة العرب بجيرانهم الأتراك، وتفرض الحقائق الجغرافية ومعطيات التاريخ ومسلمات التطورات الاقتصادية والسياسية المعاصرة على العرب والأتراك التقارب والتفاهم وضرورة حل القضايا العالقة بينهم، والعرب معنيين بدعم مسيرة الروابط المشتركة مع جيرانهم الأتراك لما في ذلك خدمة لقضاياهم ومصالحهم بقدر ما هو خير لمصالح تركيا الوطنية،والمطلوب هو علاقات عربية تركية فاعلة ترتكز جوهريا الى المصالح

المشتركة للجانبين العربي والتركي، وتبتعد عن الأفكار والمقولات العتيقة الجامدة، أيضا يجب النظر الى تركيا كجار إسلامي تتجاوز نسبة المسلمين فيه 92% من إجمالي سكانه(الحزينة، 2012 :75-79).

المطلب الثاني: موقف تركيا من القضايا العربية الراهنة

تثير القضايا العربية الراهنة التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة العديد من التساؤلات حول ادوار مختلف الفاعلين فيها، وخاصة تركيا بحكم البعدين التاريخي والجغرافي الذين تشترك فيهما مع الدول العربية، في هذا السياق تزداد أهمية تحليل كيف تتعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة، حيث شهدت السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة وخاصة بعد عام 2002، أي منذ تسلم الحكومة لحزب العدالة والتنمية بواسطة الانتخابات تزايدا للاهتمام التركي في منطقة الدول العربية، وعزز هذا الدور الكثير من النجاحات في كثير من المجالات التي شهدتها السياسة التركية وخاصة الاقتصادية، حيث تعد الاقتصاد الأقوى في دول المنطقة واحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، كما ان وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام 2002م احدث تحولا كبيرا في السياسة التركية الخارجية في التوجه نحو محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني، لذلك فإن صناع القرار السياسي التركي الحالي يتطلعون الى ان تتبنى تركيا سياسة خارجية مبنية على مبادئ إستراتيجية قائمة على أساس مبدأ العمق الاستراتيجي، وانطلاقا من ذلك فإننا سنتناول دور تركيا في القضايا العربية الراهنة من خلال تعاملها مع ملف الحرب على العراق وتنامي القوة الإيرانية في المنطقة حتى وصلت الى حد تنافس دور الدول الكبرى في المنطقة ومنها تركيا، وأيضا الربيع العربي وما رافقه من أحداث في الدول التي حدث فيها الثورات العربية الأخيرة بعد عام 2011.

أولا: الحرب على العراق وتنامي القوة الإيرانية: لم تكن العلاقات العراقية التركية السياسية حسنة في عقد الثمانينات، وذلك لوجود مشاكل ترتبط أساسا بالعلاقات التركية المتميزة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فضلا عن العلاقات المائية، فالمعروفان دجلة والفرات ينبعان من تركيا، والموقف التركي من هذين النهرين يتناقض مع الموقف القانوني الدولي، والمشكلة الكردية كذلك كانت في صميم العلاقات العراقية التركية بحكم الوجود القومي الكردي في كلا البلدين، ولذلك يحاول كل من الطرفين الاستفادة منها طبقا لمصالحه وأولوياته، وجاءت حرب الخليج الثانية في مطلع عقد التسعينات لتضع حدا لعلاقتهما التجارية النشيطة، وإعلان تركيا التزامها بقرار مجلس الأمن 661 في 6 أب 1990 والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية، وهو

دور مهم بحكم جواز تركيا للعراق وبحكم العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الطرفين وبحكم أهمية تركيا جغرافيا واستراتيجيا والحدود المشتركة تركيا مع العراق، والتي يبلغ طولها (221)كيلو مترا، إذ يصدر العراق عبر تركيا نصف صادراته البترولية، ويتلقى العراق من خلالها جزءا كبيرا من وارداته من المواد الأولية والخدمات(غدير، 2009 : 27).

شكل ضعف العراق واضطراب وحدته اثر حرب الخليج الثانية الفرصة المناسبة لبدء بعض الأوساط التركية بالحديث عن مصالح حيوية لتركيا في شمال العراق، وعلى الرغم من نفي أنقرة الرسمي وجود أطماع تركيا في هذه المنطقة، إلا ان جملة من المواقف التي تبنتها أنقرة والتصريحات الغامضة للمسؤولين الأتراك بشأنها تؤكد غير ذلك، حيث كان هناك خطة تبناها أوزال تهدف الى تقسيم العراق الى ثلاثة أقسام: عربية وكردية وتركمانية، وطالب سليمان ديميريل صراحة بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق واسترداد إقليم الموصل، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وفشل العقوبات الاقتصادية على بغداد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمنها القومي، وفي هذا التطور أكدت تركيا قلقها على لسان رئيس وزرائها في قوله:"ان أية عملية عسكرية ضد العراق لن تؤثر على الشعب الأمريكي بشكل مباشر، ولكنها ستلحق أذى أكيدا بالاقتصاد التركي، وانه لا يرى ان العراق يمثل أي خطر على المنطقة، وانه ليست هناك ضرورة لعملية عسكرية ضد العراق"(غدير، 2009 : 33-34)، وأضاف "لقد أبلغناهم(أي الأمريكيين)إننا نتوقع منهم العمل في إطار حوار وثيق معنا إذا ما قرروا شن عملية ضد العراق"، وأضاف أيضا: "العراق جار لنا ، ولدينا علاقات جيدة معه، وابلغنا الأمريكيين إننا نتوقع منهم ان يظهروا الحذر الضروري لكي لا نعاني من أي ضرر"، ان هذه التصريحات ان أرادت ان تدل فإنها تدل فإنها تدل على الضغط الأمريكي الكبير على أنقرة لتقديم تسهيلات لوجيستية في حربها على العراق المترقبة، كما ان الحرب على العراق ستشكل عبئا اقتصاديا وسياسيا كبيرا على أنقرة، وفي تصريحات أخرى أكد مسؤول تركي ان تركيا لن توافق على أي عمل عسكري أحادي الجانب قد يقوم الأمريكيون به لاستهداف العراق، وحث واشنطن على اخذ التأثيرات السلبية المحتملة لضربة من هذا النوع على الاقتصاد التركي الذي يعاني أصلا من الضعف(غدير، 2009 :35).

بقيت تركيا تحاول الحد من التصعيد الأمريكي تجاه العراق إلا أنها كانت على يقين ان العملية العسكرية حادثة لا محال، لذلك حاولت المساومة للحصول على مكاسب مالية واقتصادية تتناسب وعضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، واستضافتها قواعد عسكرية تستخدمها

الطائرات الأمريكية والبريطانية في مراقبة الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه، وأهمها قاعدة انجرليك، وبسبب الموقع الجغرافي التركي واشتراكها مع العراق بحدود مشتركة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالطلب من تركيا تقديم تسهيلات لوجيستية للقوات الأمريكية في حال هاجمت العراق، حيث ان تركيا لم ترد بالإيجاب او القبول مبدئيا، وحاولت الوصول الى حل سلمي من خلال عقد أكثر من قمة من ضمنها قمة عربية من خمسة دول في المنطقة الشرق الأوسط في إطار المساعي التركية المتواصلة لتفادي حرب أمريكية محتملة على العراق(غدير، 2009: 36-37).

في الوقت نفسه ومع طرح تركيا فكرة انتشار مجموعة من الجنود الأمريكيون في الاراضي التركية، شارك عشرات الآلاف من الأتراك من مختلف الفئات في مظاهرات رافضة للحرب وردد المتظاهرون شعارات "لا للحرب"، و"لا نريد ان نكون جنودا لأمريكا"، ويبدوا ان حزب العدالة والتنمية الحاكم آنذاك اجل الاقتراع بعد ظهور مؤشرات على ان الحكومة تواجه صعوبة شديدة في إقناع نواب البرلمان بمساندة قرارها السماح بنشر قوات أمريكية، وفي جلسة البرلمان للتصويت على القرار التركي صوت 264 عضوا بالموافقة على نشر القوات الأمريكية، ولكن العدد يقل أربعة أصوات عن الاغلبية اللازمة من النواب، وبذلك تكون تركيا قد رفضت الاقتراح الأمريكي بنشر قوات عسكرية أمريكية وبريطانية في أراضيها(غدير، 2009: 38).

لقد لاقى هذا الموقف لتركيا الترحيب من قبل الشعوب العربية أفرادا وسياسيين ومفكرين وقادة، وبقي محفوظا، وركزت الدراسات ووسائل الإعلام العربية على هذا الموقف عند مناقشتها للعلاقات العربية التركية، حيث كان تحولا كبيرا فيها، حيث شكل نقطة البداية بالنسبة للكثير من العرب في تحول الرؤية التركية تجاه المنطقة، وتعلم الشعوب العربية ان تركيا ان رفضت المشاركة في الحرب على العراق، فهي رفضت مساعدات وتسهيلات مالية واقتصادية ضخمة، وعلى الرغم من ذلك تحملت تركيا نتيجة قرارها.

ظهر في الآونة الأخيرة تناميا واضحا للدور الإيراني في المنطقة مما يعني الحاجة الى قوة أخرى متوازنة لها دور واضح لتقف بوجه هذا النمو وزيادة نفوذه، وهو ما يعتبره الكثيرون انه احد العوامل الرئيسية في واقع ومستقبل العلاقات التركية العربية، حيث ان الواقع يفرض تركيا ان تلعب دور هذه القوة، كان ذلك واضحا من خلال زيارة ولي العهد السعودي يوم 20 أيار 2013 الى تركيا، حيث أجرى مباحثات تناولت عدة ملفات كان من أهمها الثورة السورية والنفوذ الإيراني، ويرى مراقبون ان التقارب السعودي-التركي يأتي للتصدي لتزايد النفوذ

الإيراني في المنطقة وخاصة في سورية، عقب ورود أنباء عن مشاركة مقاتلين من حزب الله والحرس الثوري الإيراني الى جانب القوات النظامية بالمعارك ضد مسلحي المعارضة بعدة ناطق في سورية، ويقول دبلوماسيون ان السعودية تأمل في ان تقربها الزيارة من تشكيل حلف استراتيجي مع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي لمواجهة النفوذ المتزايد لإيران في المنطقة(القدس العربي المصرية، 2013 :6/21)، كما ان تل أبيب تعمل بجهد مكثف على الانضمام الى ما يسمى بالحلف الدفاعي ضد إيران مع عدد من الدول العربية المعتدلة، وتسعى إسرائيل للانضمام الى كل من الدول الآتية تركيا، الأردن، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، وذلك بهدف خلق شرق أوسط جديد معتدل او هلال معتدل ، لمواجهة الهلال الشيعي(صنداي تايمز، 2013: 10/13).

لم تنجح تركيا في الدخول الى المنطقة العربية إلا من خلال التعاون مع القوى الخارجية التي تسعى او تكتسب دورا إقليميا في المنطقة العربية، واللاعب الإقليمي الأكثر تأثيرا في منطقة الدول العربية هي إيران، وبذلك فان الثورات العربية في تونس ومصر وتغير النظام في ليبيا بقوة الأطلسي ووصول الإسلاميين، ضغط في اتجاه تغير التكتيك التركي من التعاون مع إيران الى التفرد بزعامة المنطقة، لتكون اللاعب الأقوى، وليست مجرد لاعب قوي بين لاعبين أقوياء، ويتطابق هدف كسر المحور الشيعي(إيران، سوريا، العراق، لبنان) مع هدف واشنطن في كسر المحور المعادي لسياستها، وفي هذا مصلحة إسرائيلية أكيدة، لكن الأخطر، ان أي كسر لهذا المحور هو كسر تلقائي أيضا لتوازنات مذهبية، ويترجم ذلك من خلال المحور التركي الغربي الذي له طابع سني بامتياز، وحيث ارتفع الصوت التركي مباشرة في الحالة السورية،ومهددا إيران في حالتي لبنان والعراق إذا استمر في مقاومة التغير بأنها ستواجه اندفاعا سنيا عدائيا وفقا لتعبير حرفي من داوود اوغلو مباشرة في أعقاب زيارته التي سبقت بأيام قليلة زيارته الى لبنان(نور الدين،2012: 152-153).

ثانيا: الربيع العربي : تبنت تركيا مواقف مختلفة تجاه الثورات العربية ففي البداية التزمت تركيا موقف المتابع الحذر للأوضاع في تونس، بعد ذلك أصبح الموقف التركي أكثر وضوحا في الثورة المصرية، من خلال دعوته للنظام القائم الى القيام بمجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يطالب بها الشعب، ثم القيام بنقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، وفي بداية شهر شباط عام 2011 ألقى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان خطابا أمام البرلمان التركي اعتبره محللون تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون

الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بالأمن الوطني لتركيا، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت السياسة التركية متحفظة بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض عقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، اما البحرين فكان الموقف التركي أكثر حذرا، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس والدعوة الى الإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني الشيعي في المنطقة، اما في الثورة اليمنية فتراجع بروز الموقف التركي، حيث تجنبت التدخل المباشر واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية، وأخيرا تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الاراضي التركية، وتدرج الموقف التركي من النظام في سوريا من المطالبة بالتغيير والإصلاح بقيادة الرئيس الأسد نفسه، وعدم استخدام القوة في مواجهة المحتجين، وإطلاق عملية إصلاح ديمقراطي شاملة، الى تحذيرات بأن أنقرة لن تستطيع الوقوف أمام أي قرار دولي بالتدخل في سوريا، على غرار الحالة الليبية وبين هذين الحدين، كانت تركيا دون غيرها من الدول التي كانت تتحرك فيها المعارضة السورية بحرية كاملة ، حيث تم عقد مؤتمرين في اسطنبول وانتاليا، وهو ما جعل من تركيا ، بنظر الكثيرين، حاضنة لقوى المعارضة لنظام الأسد بل طرفا في الصراع الداخلي، وتعتبر هذه سابقة في العلاقات التركية السورية ، وأثرت بشكل كبير على الارتباط الوثيق الذي كان يربط البلدين(نور الدين، 2011: 115-116)،كما مارس جميع المسؤولين الأتراك اكبر عملية ضغط نفسي على دمشق من خلال التصريحات اليومية الإملائية المحذرة والمنذرة، كما كانت ملاحظات كثير على طريقة تعاطي تركيا لموضوع نزوح الآلاف من السوريين الى مناطق الاسكندرون، هربا من الاشتباكات في الداخل السوري، بحيث بدا ان ثمة اتجاها لإعطائه بعدا دوليا، وخطورة أخرى في مسار تشديد الضغوط على النظام في دمشق(نور الدين، 2011: 116).

اتبعت تركيا سياسات مركبة وذات أوجه عديدة تجاه الثورات العربية، كل بلد مستقلة عن الأخرى، والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في العالم العربي ، ان تركيا تر في نفسها لاعبا من حقه ان يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، من منطلق ان استقرارها يهم

تركيا ، وإنها تسدي النصح لا الإملاء، لعل إحساس تركي موجود، بوجود فائض قوة يجعلها تمارس سياسة اللعب على توازنات القوة بين الدول العربية، ما اعتبر أحيانا انه تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو ما ستكون له أثار سلبية على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية، لذا لم تمارس تركيا إزاء الحركات الشعبية العربية دورا متوازنا (نور الدين، 2012 : 150).

ان سياسة تركيا الخارجية في السنوات التي تلت وصول حزب العدالة والتنمية، لم تخرج من دائرة الشك حول وجودها تحت الوصاية الأمريكية، حيث تم تجسيد ذلك من خلال كلام داوود اوغلو، ان تركيا جزء من الحلف الغربي، وكلام الرئيس عبد الله غول ان العلاقات التركية الأمريكية ممتازة، كذلك ساهمت تركيا مع قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وكذلك عدم فرض الفيتو على انضمام إسرائيل الى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، لذلك وكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى في العالم، فان تركيا أحيانا لن تخرج مواقفها عن المواقف الأمريكية بما يحقق مصالحها(نور الدين، 2012 : 152).

المبحث الثالث : اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية ـ العربية

تكمن قوة تركيا الجيواستراتيجية في أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكنها ان تتواصل مع جميع الأطراف، فيمكنها ان تتواصل مع إسرائيل ومع العرب ومع إيران ومع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت،والجميع مستعد للاستماع إليها وقبول وساطتها، وهذا يشير الى ان القيادة التركية استطاعت فهم التطورات السياسية وإنها لا تقف الى جانب طرف من الأطراف على حساب الطرف الآخر، لان من مصلحة تركيا ان يكون لديها خطوط اتصال مع كافة الدول والمنظمات في المنطقة العربية، ولتحليل تداعيات وانعكاسات توجهات حزب العدالة والتنمية على علاقاتها مع الدول العربية في ظل الثورات العربية فسيتم تقسيم المبحث الى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: : تقييم التحولات الرئيسة في العلاقات العربية التركية بعد 2002

يمكن متابعة تطور العلاقات التركية العربية من خلال التسلسل الزمني للأحداث بين عامي (2000-2010). ففي العام 2000 كانت المملكة العربية السعودية من اشد المناوئين لتركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي ثم تغير هذا الموقف رأسا على عقب لتصبح في العام 2004 مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي من اشد الداعمين لتركيا في منصب الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الأمين العام حاليا حيث فاز الدكتور أكمل الدين إحسان اوغلو بهذا المنصب كما دعمت دول مجلس التعاون الخليجي لعضوية مراقب في جامعة الدول العربية وفي المقابل بذلت تركيا جهودا واضحة في تعزيز العلاقات الخليجية مع حلف الناتو حيث طرحت تركيا مبادرة سميت لاحقا بالمبادرة التركية للتعاون والتي أطلقت في مؤتمر حلف الأطلسي في تركيا والذي عقد في يونيو من عام 2004 بهدف المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي من خلال منح دول منطقة الشرق الأوسط علاقات تعاون ثنائية في المجال الأمني مع الناتو. وكان للدبلوماسية التركية دورا متميزا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والأزمة السياسية التي طفت على الساحة السياسية اللبنانية عام 2009 والعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 وذلك بالتنسيق مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي وقد حصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في عام 2010 على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام ليبرز ذلك مدى تحسن العلاقات التركية الخليجية.(الحمد، 3:2001)

ان التقارب التركي العربي تطور في الآونة الأخيرة بعد إحساس تركيا ان مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي ستبوء بالفشل الذريع بسبب معارضة كل من فرنسا وألمانيا والذي أعلن صراحة في مؤتمر الاتحاد الأوروبي عام 2006 رفضه انضمام تركيا الى الاتحاد لذا لجأت تركيا الى بعدها الاستراتيجي البديل والانجح من الانفتاح على العالم العربي والإسلامي وتبني سياسة اقتصادية مفادها ان الجميع رابح في هذه العلاقة" WIN_WIN STRATEGY وفي احد المؤتمرات الرسمية عام 2007 صرح وزير المالية التركي كمال اونكتان لوزير التجارة الكويتي السابق فلاح محمد الهاجري بهذه الكلمات " يجب ان لا نبذل الكثير من الاهتمام بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فالأمريكان لا يرحمون أحدا وقد يستولون على كل شئ لديك حتى حذاءك الذي تلبسه ان الأفضل لكم ولنا ان نعمل سويا وان تستثمروا في تركيا فهي الأقرب دائما". وقد نجح التقارب التركي العربي سياسيا واقتصاديا فوفقا لإحصائيات الحكومة التركية نمت الاستثمارات الخليجية خلال الفترة من العام وقد نجح التقارب التركي

العربي سياسيا واقتصاديا فوفقا لإحصائيات الحكومة التركية نمت الاستثمارات الخليجية خلال الفترة من العام 2003 الى العام 2008 لتصل الى ملياري دولار أمريكي تقريبا. كما نمت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا من 17 مليار دولار عام 1998 الى 166 مليار دولار عام 2008 .وبرغم هذا التقارب إلا ان هناك الكثير من العراقيل والتحديات التي تواجه العلاقات التركية العربية ومن أهمها: (الحمد، 2011-4)

أولا:الموازنة مابين المصالح التركية الإيرانية : من ناحية والمصالح التركية الخليجية من ناحية أخرى والتضارب المتوقع حصوله بينهما.ان الدبلوماسية التركية انتهجت سياسة ZERO-PROBLEM POLICY وبالتزام تركيا بسياسات حسن الجوار فقد رفضت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لجر المنطقة الى مواجهة عسكرية مع إيران وإشعال فتنة طائفية ومناطق توتر دائمة فالتحدي الكبير يكمن في قدرتها على موازنة مواقفها بين المعسكر الأمريكي وحلفائه في المنطقة وهو ما يسمى بمعسكر (6+2+1) ويقصد به دول مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ومصر اما الرقم 1 فيرمز الى إسرائيل اما المعسكر المقابل فهو الإيراني السوري والتنظيمات الجهادية العربية المناوئة للتطبيع الأمريكي في المنطقة كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. وستكون عقدة التحدي التي تواجه الدبلوماسية التركية هي حالة نشوب الحرب بين المعسكرين فان وقفت مع المعسكر الإيراني خسرت الخليج بكل دعمه المالي واستثماراته وسوقه وان وقفت مع المعسكر الأمريكي استعدت المعسكر الإيراني ودخلت في نطاق عدم الاستقرار نتيجة لدعم إيران لبعض التنظيمات المناوئة لتركيا كحزب الله التركي والمتمردين الأكراد فما هي الإستراتيجية التركية المتوقعة لمواجهة مثل هذا التحدي؟(الحمد،5:2011)

والتحدي الاقتصادي والمتمثل بالموازنة بين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية عامة ومجلس التعاون الخليجي خاصة من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

التطور الذي طرأ على مستوى التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي لم يصل الى مستوى التبادل التجاري مع دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي فالتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي يمثل ما نسبته 48% من إجمالي التجارة التركية عام 2008 وفي نفس العام تمثل استثمارات الاتحاد الأوروبي في تركيا ستة أضعاف ما تمثله استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة كما ان دول مجلس التعاون الخليجي لن يكون لديها القدرة على اتخاذ قرار بسحب سيولتها المالية او تحويل استثماراتها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول

الاتحاد الأوروبي وتركيزها في الاقتصاد التركي. ان العلاقة الاقتصادية العربية التركية علاقة مستقبلية وضرورة إستراتيجية لدول المنطقة اما علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي فهي ضرورة اقتصادية آنية في ظل حالة الضعف والوهن العربي.(الحمد،2011)

ثانيا: الارتباط الأمني والسياسي والثقافي : بين تركيا ودول حلف الناتو له بعد زمني وجذور سياسية واقتصادية حاضرة في ذهن السياسيين الأتراك وليس من السهولة ان تستغني او ان تستبدل حلف دولي قوي ولسنوات طويلة مع دول مشتتة وخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كما ان النشاط السياسي التركي في المنطقة والتحول الإيديولوجي وتغير الفلسفة التركية التي أخذت منحى وبعد إسلامي ومحاولة بناء منظومة سياسية إقليمية تمثل تحديا صارخا للأجندة الأمريكية في المنطقة وهذا من المحظورات الأمريكية الخطيرة التي تمثل تدخلا سافرا في أهم مراكز نفوذها العالمية فهل تستطيع تركيا فعلا مواجهة القوة الأمريكية الأوروبية او الاستمرار في هذا التوجه، وفي ظل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية وتراجع المواقف الرسمية واستمرار مسلسل الانهزامات السياسية والعسكرية والانكشاف الأمني فان الإستراتيجية التركية يجب ان تقوم في الوقت الراهن على تحقيق مصالحها في المنطقة العربية عن طريق إستراتيجية التأثير وليس التفاعل في القضايا الإقليمية خاصة وانه الوضع الراهن لا يسمح بدخول تركيا طرفا فاعلا في المنطقة العربية، وذلك لانبطاح الأنظمة السياسية العربية وفقدانها للقدرة على اتخاذ القرار السياسي فهي تدور بفاعلية ضمن الفلك الأمريكي ولا يمكنها ان تتصور حتى في الأحلام الخروج من هذه العبودية السياسية وبالتالي فالمراهنة على مثل هذه الأنظمة سيكون انتحارا سياسيا وقصر نظر من الصعب ان يقع به السياسيون الأتراك مع عمق تجاربهم السياسية ومن هنا نجد ان السياسة التركية تتعامل مع المنطقة العربية بحرص وفي حدود واقعها السياسي ومصالحها الإستراتيجية طويلة الأمد. كما ان الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم الدور التركي في المنطقة ولذلك فإنها تسمح بمساحة كافية للدبلوماسية التركية في المنطقة مما يسهم في توفير حالة من الاستقرار في العراق وتقنين السعي الإيراني نحو امتلاك تكنولوجيا نووية وبذل مزيد من الجهد لتسوية الصراع العربي –الإسرائيلي. (الحمد، 8:2011)

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في 2002 ، أكدت تركيا على سياسة العمق الاستراتيجي المتعددة الأبعاد بسلسلة زيارات تركية للعواصم العربية، في 2004 ضغطت أنقرة لتولي التركي أكمل إحسان اوغلو رئاسة سكرتارية منظمة القمة الإسلامية، وفي 2006 ألقى رئيس

الوزراء اردوغان كلمة في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، وما ان اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان حتى أظهرت أنقرة تعاطفا واضحا مع اللبنانيين وبادرت بالتالي بترحيب لبناني الى المساهمة في قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان، وقد تسارعت عجلة التبادل الاقتصادي بين تركيا واغلب الدول العربية.

وطبقا لتقرير مجموعة اوكسفورد اناليتيكا، فان حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي انخفض في 2008 للمرة الأولى عقود الى ما دون (50%) من حجم الصادرات التركية ودون (40%) من الواردات، وفي الفترة ما بين (1999 و 2007)، كان (58%) من صادرات تركيا يذهب لدول الاتحاد الأوروبي، بينما كان حجم واردات تركيا في 1996 من دول الاتحاد 56% من مجموع وارداتها، بالمقارنة ، أصبح الشرقان الأوسط والأدنى في 2008 مصدر (8.7%)من جملة الواردات التركية، وسوقا لــ (19.3%) من صادراتها، وفي خطوة بالغة الدلالة، بدأت أنقرة في تنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سوريا بطول 450 ميلا منذ 1952، واتفقت مع دمشق على تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين، ومنذ 2009 بدأت اتفاقية الوحدة الجمركية في العمل بين تركيا ومصر، وأعلن في القاهرة عن بدء عشرات من الشركات التركية في نقل جزء من عملياتها الى منطقة غرب القاهرة الصناعية.

ان نظرية العمق الاستراتيجي والتي تحرك السياسة الخارجية للعدالة والتنمية تواجهها انتقادات من كافة الاتجاهات. فعلى مستوى الداخل التركي هناك انقسام سياسي حزبي عقائدي حتى بين الكثير من القوى بالاتجاهات والتيارات والتي ترفض ما يطرحه حزب العدالة داخل تركيا، وقد اتضح ذلك خلال أزمة دافوس الأخيرة، وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة.(نافع، 2009:6)

1. **الإسلاميون الأتراك:** لا سيما دوائر حزب الفضيلة يصفون السياسة التركية الخارجية في عهد العدالة والتنمية بأنها مجرد محاولة تجهيلية للسياسة التركية منذ ما بعد الحرب الثالثة التي وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأمريكية على وجه الخصوص، مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية.
2. **الدوائر القومية:** من جهة أخرى بما في ذلك تعبيراتها العلمانية التي وضعت أسس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية في توجهها نحو الغرب وسعيها للحفاظ على الوضع الراهن تهتم سياسة العدالة والتنمية الخارجية بالانحياز المفرط للولايات المتحدة

الأمريكية وأوروبا الغربية، الانحياز الذي يكاد يمس سلامة الجمهورية ومصالحها الأولوية.

كلا هذين الانتقادين يحملان دوافع سياسية وانتخابية بحتة، ويعكسان ملامح الصراع على السلطة والحكم ، بعد فوز العدالة والتنمية 3 دورات متتالية، دون ان تبدو على وضعه الشعبي ملامح تراجع وضعف ملموسة.

ان ابرز ما في السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد وفكرة العمق الاستراتيجي أنها تستجيب لمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة،في حين يرفض منتقدوها اخذ هذه المتغيرات في الاعتبار. اما خارج تركيا، فهناك قلق عربي كبير من الدور التركي المتزايد، على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو_ إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي اثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا بوصفها لاعبا أساسيا ورئيسيا يمتلك خطوط الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين بحيث تطمح الى ان ترسخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا الى ثقلها الذاتي من جهة والى حاجة الآخرين الى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى.

ان الاقتصاد التركي وبعد ان شارف على الانهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الاقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز الـ15 عالميا، علما ان تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكل الأخير عبئا كبيرا عليها لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006، اظهر الاقتصاد التركي ان الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات. فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقاما قياسية في كافة المجالات معتمدا على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الاقتصاديات الإسلامية الريعية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار او ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي 107 مليار دولار فيما يبلغ معدل دخل الفرد السنوي ما

بين 9 و10 ألاف دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ان عدد سكان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون.(باكير،13:2011)

المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية لتركيا بعد عام 2002 على العلاقات التركية-العربية

بتغير السياسة الخارجية لتركيا والتزامها بسياسة حسن الجوار فقد اتجهت الى تعميق علاقاتها مع الدول العربية وبدأت العلاقات التركية – العربية تسجل تقدما كبيرا وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، ومنها: (ايشلر،9:2011)

أولا: المجال السياسي

ارتكزت السياسة الخارجية التركية في القرن الماضي على المبادئ التالية : الحفاظ على وحدة تركيا وحدود الجمهورية التي استشعرت النخبة التركية العسكرية والمدنية دائما على وحدة تركيا وحدود الجمهورية إلي استشعرت النخبة التركية العسكرية والمدنية دائما أنها محل تهديد والتوجه الغربي ، أو استمرار عملية التحضير بمعناها الغربي والعضوية التركية في حلف الناتو ، وفي مجلس أوروبا وفي اتحاد أوروبا الغربية وفي السوق الأوروبية المشتركة فهذه عوامل ساهمت في الحفاظ على الجمهورية وحماية حدودها ، إن الجدل الذي شهدته تركيا في الثلاثينيات لم يخرج عن هذين المبدأين وحتى عندما بدأت الشكوك التركية في مصداقية الالتزام الغربي بأمن تركيا في الستينيات لم ينجم عن هذه الشكوك تحول جذري في السياسة الخارجية التركية وظل الانفتاح التركي على الاتحاد السوفيتي سابقا في حدود الدائرة الأمنية ولكن هذه الانعطافة لا يمكن التقليل من أهميتها على أيه حال ولا من دورها في تبلور مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد الذي انتهجته حكومة العدالة والتنمية حيث فرضت العوامل الموضوعية أعادة النظر في السياسة الخارجية التركية في منتصف الستينات فمنذ منتصف الثمانينات تطورت السوق الأوروبية المشتركة من مشروع اقتصادي إلى مشروع سياسي وأصبح على تركيا الاستجابة لمطالب أوروبية إصلاحية واسعة النطاق في بنية الدول والمجتمع قبل ان تتقدم بعضويتها الأوربية (نافع 2009 :9)

مثل هذه الإصلاحات لم يكن من الممكن للطبقة العلمانية القومية التركية الحاكمة أن تستجيب لها وهو ما أدى إلى أن تقف هذه النخبة التي قادت سياسة التوجه غربا طوال القرن العشرين

موقف المعارضة من الشروط الأوروبية وما أن تحولت السوق إلى اتحاد أوروبي حتى أصبح من الواضح انه حتى أن استجابت تركيا للمطالب الأوروبية فان عضويتها في الاتحاد ليست مؤكده اخرى جاءت نهاية الحرب الباردة لتضعف إلى حد كبير من الموقع الاستراتيجي الذي احتلته تركيا خلال حقبة المواجهة بين القطبين حلف الأطلسي وحلف وارسو)

بدأت تركيا منذ النصف الثاني من الستينيات ، تعيد النظر في سياسة الانحياز المطلق للكتلة الغربية تحت تأثير قيام الولايات المتحدة بسحب صواريخ جيوبتر النووية من تركيا كجزء من الصفقة التي وضعت نهاية للازمة الكوبية وبفعل رسالة لندون جونسون لأنقرة في 1964 التي عبر فيها الرئيس الأمريكي عن رفضه دعم الموقف التركي تجاه قبرص وهذا دفع تركيا إلى إعادة النظر في العلاقات الدولية وأنها مجرد ورقة في التدافع السوفيتي الغربي وعمقت من الشكوك التركية في درجة الالتزام الغربي بأمن تركيا وسلامتها فقد أخذت أنقرة في استكشاف إمكانية إعادة بناء العلاقات بالاتحاد السوفيتي على أسس جديدة وتلمس إمكانيات انفتاح جزئي على الجوار العربي وفي 1967 قطعت العلاقات التركية الإسرائيلية لفترة وجيزة بعد حرب حزيران من العام نفسه وفي 1979 سمح بتأسيس مكتب لمنطقة التحرير في العاصمة التركية أنقرة.

استفادت تركيا استراتيجيا من انحسار حدود روسيا إلى أعلى شمال القوقاز ، وأقامت علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع أذربيجان وجورجيا بل ان العلاقات التركية الاذرية تكاد تصل إلى حد التحالف ، وبالنظر إلى الروابط العرقية بين تركيا وشعوب الجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط أسيا فقد عززت تركيا علاقاتها بهذه الجمهوريات . حيث أن هذه العلاقات تبلور لان تصبح تركيا منفذا لأنابيب النفط والغز في هذه الدول إلى البحر الأبيض المتوسط والتي تعد بدورها المنافس الرئيس لروسيا في مجال التحكم بإمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين .

ولم تغفل تركيا عن علاقاتها بدول البلقان ، لا سيما بعد انحسار نفوذ موسكو عن المنطقة وانفجار الصراعات القومية، فإلى جانب النشاطات التركية الاقتصادية الواسعة في بلغاريا ورومانيا ، ترتبط تركيا بعلاقات وثيقة بمسلمي البوسنة، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو ، ورغم التنافس الإيراني التركي التقليدي تجاوزت حكومة العدالة والتنمية مخاوف الطبقة التركية الحاكمة منذ انقلاب 1980 وبادرت إلى تعزيز العلاقات بإيران سواء على الصعيد الاقتصادي والتبادل التجاري أو على صعيد إمدادات الطاقة

وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو الوطن العربي منذ عام 1964 وذلك نتيجة للازمة القبرصية ولأسباب اقتصادية وانتخابية داخلية مع الوطن العربي إذ أدرك القادة الأتراك أن في توطيد أواصر العلاقة مع الوطن العربي خدمة لمصالح تركيا القومية إلا أن تركيا من جانب آخر ، قدمت كل التسهيلات الدفاعية للتحالف الأطلسي - الأمريكي ضد العراق بعد حوادث أغسطس 1990 وبذلك تكون تركيا فقدت مصدرا اقتصاديا مهما نتيجة الحصار على العراق ، وفي الوقت نفسه اتجهت تركيا نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى للتعويض من الضرر الذي لحقها أبان العدوان على العراق فضلا عن ذلك فان تركيا منهمكة في قضايا دولية أخرى ، مثل قبرص وبلغاريا (الكيلاني 12:2006)

تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا وذلك للأهمية الاقتصادية العربية بالنسبة لتركيا ، ولاعتبارات أمنية وإستراتيجية وفي ضوء هذا الإطار يمكن تحديد خمسة عوامل أساسية تفسر أهمية المنطقة العربية لأمن تركيا وبخاصة منطقة الخليج العربي وهذه العوامل هي : المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة مصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي للغرب عودة الإسلام كقوة مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية التركية مشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتيها العربيتين سوريا والعراق . تضم تركيا أكثر من 70 مليون مسلم مما يجعلها سوقاً كبيراً متناميا للبضائع الغربية إلى جانب كونها حلقة وصل ثقافي بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي كما أنها تساهم في إمداد أوروبا باليد العاملة التي هي في أمس الحاجة إليها ولعل الوضع في ألمانيا يمثل أفضل مثال على ذلك بالعديد من مصادر القوة التي تؤهلها للعب دور عالمي مؤثر وليس إقليمي فقط وهو ما حدث فعلا في عهد الخلافة العثمانية ويعتبر احد أهم مصادر القوة لدى تركيا هو ذلك الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا إذ تقع بين ثلاث قارات وهي آسيا ، و أوروبا وإفريقيا وتربطها بالعديد من المناطق روابط مختلفة فهي ترتبط بمنطقتي الشرق الأوسط والبلقان بروابط تاريخية وثقافية ، وترتبط بالقوقاز والبحر الأسود وآسيا الوسطى بروابط ثقافية واقتصادية كما أنها تتحكم في مضائق البوسفور والدردنيل ومداخل البحر المتوسط والبحر الأسود ووفق فكرة الدولة المركزية هذه فأن بوسع تركيا أن تكون دولة محورية في كل من الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا ا لوسطى والبحر المتوسط والخليج العربي والبحر الأسود بل يمكنها أن تكون دولة " قائدة " في كل هذه الأماكن في نفس الوقت .

وتتمتع تركيا بالقبول لدى جميع دول المنطقة حيث ليس لها حسابات للسيطرة السياسية أو العقائدية مثلما هو الحال لدى إيران كما أن نظامها العلماني منذ إسقاط دولة الخلافة يجعل لها

قبول لدى الدول الغربية ولدى الأنظمة العربية إلا انه يقف أمام تلك القوة التركية للقيام بدورها الإقليمي مشروعان وهما المشروع الفارسي والمشروع الصهيو أمريكي .

وبالنسبة للمشروع الأول وهو المشروع الفارسي فمن الصعب أن يكون بينهما صدام في الأجل القريب لاشتراك المصالح في تلك الفترة وإحساسهم بخطر المشروع الثاني ويتضح ذلك من التنسيق بين الدولتين في العديد من القضايا وأبرزها العراق وملف الأكراد كما أن الاتجاه العام في كلتا الدولتين اتجاه تقاربي فإيران تحاول كسر الطوق المضروب عليها وتقوية علاقاتها الإقليمية كما أن تركيا لا ترى في إيران عدو حالي أو حتى في الأجل القريب بل على العكس من المرجع أن يكون هناك تحالف بينهما (الربيعي 2001:76)

أما بالنسبة للمشروع الثاني وهو المشروع الصهيو أمريكي فتوجد بؤرتان للتوتر بين المشروع التركي وهذا المشروع أولاها ملف الأكراد والتواجد الإسرائيلي الكبر في منطقة كردستان العراق والتي يوجد بها اكبر مركز تنصت في العالم فالموساد ينشط جدا في تلك المنطقة كما أن كثير من رجال الأعمال الإسرائيليين يقومون بمشروعات في تلك المنطقة هذا بخلاف الدعم الأمريكي الهائل للأكراد الانفصاليين وتبني المطالب الكردية بإعلان حكم ذاتي ومطالبتهم بإقليم كركوك الغني بالنفط كل ذلك يثير عصب تركيا وذلك لتأثيره على الوضع كردستان تركيا واتضح ذلك جليا أثناء الهجمات التركية على كردستان العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني وهذا يخلق نو من التقارب مع بعض البلدان العربية .

يمكن لهذه الدول الاستعانة بخبرة متعهدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من 3 ألاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من 70 دولة خاصة أن هناك 22 شركة تعهدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين إذ تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضا في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين (باكير 2008:7)

-ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود بين الجانبين. حيث أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، وهذا يعكس مستوى التطور في العلاقات التركية العربية. وانتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة، الهاتفية، بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء.

- تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في البلاد العربية او في البلدان الأخرى وتجرى أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.

- أصبحت مدينة اسطنبول مركزا للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى الى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.

- بذلت تركيا جهودا في حل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين والعراق.

- توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.

- تطورت العلاقات مع قارة إفريقيا ودولها، حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 عام إفريقيا، واستضافت تركيا في الفترة ما بين 18-21 أب 2008 "قمة التعاون التركي الإفريقي" بحضور 49 دولة افريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها.

- تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

- تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسورية.

- ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق وسورية وليبيا والأردن ولبنان.

- أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان منطقة حرة للأفراد ونقل البضائع.

- تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك.

- جاءت آلية الحوار الاستراتيجي التي تشكلت سنة 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود المباركة. وتهدف هذه الآلية الى تطوير العلاقات على أساس مؤسسي، ولا شك ان هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.

ثانيا: المجال الاقتصادي:

كان للولايات العربية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية علاقات اقتصادية وثيقة فيما بينها وبين المراكز وفق ما تسمح به الظروف والطبيعة الاقتصادية المكونة في ذلك الوقت ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر بدأت هذه العلاقات تضعف نتيجة تغلغل رأس المال الأوروبي والنفوذ الأوروبي في المنطقة مع تنامي ضعف الإمبراطورية العثمانية وبداية تفككها فأصبحت الولايات العثمانية تخضع للاستعمار الأوروبي بحيث أدى ذلك إلى تخصيص اقتصاديات الإمبراطورية في ولاياتها المختلفة بإنتاج المواد الأولية بحيث تظل سوقا للمنتجات الأوروبية الصناعية في إطار مصالحها وبما يخدم هذه المصالح وأدى ذلك على نتيجتين هامتين ؟

الأول: أضعاف التكامل الاقتصادي بين الولايات العثمانية المختلفة بما في ذلك علاقاتها مع المركز العثماني .

الثانية : ارتباط اقتصاديات الولايات العثمانية بما فيها دولة المركز بالدول الأوروبية بشكل فردي .

وبعد تفكك الإمبراطورية العثمانية سعت الجمهورية التركية إلى إتباع سياسة اقتصادية تقوم على الاكتفاء الذاتي في حين زاد ارتباط البلدان العربية بحكم وقوعها تحت الاستعمار بالاقتصاد الفرنسي والاقتصاد العراقي وبالاقتصاد البريطاني وبعد الحرب العالمية الثانية نالت البلدان العربية استقلالها السياسي تباعا ولكنها بقيت على ارتباطاتها الاقتصادية مع الغرب ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ولم تتمكن البدلان العربية من تحقيق ا لتكامل الاقتصادي فضلا علن إخفاقها في تحقيق التنمية مما زاد من تبعيتها الاقتصادية للأسواق الخارجية التي تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة وبقيت العلاقات الاقتصادية العربية التركية في أدنى المستويات حتى مطلع السبعينات من القرن الماضي حيث طرأت بعض المتغيرات التي لعبتن دورا في دفع تلك العلاقات وقد تمثلت هذه ا لمغيرات في ارتفاع الحاصل في أسعار النفط وارتفاع قيمة الفاتورة النفطية التركية فظهرت الحاجة التركية على زيادة صادراتها إلى البلدان العربية عموماً والى البلدان العربية المنتجة للنفط على وجه الخصوص بهدف السيطرة على العجز التجاري التركي مع هذه البلدان خاصة ان المنتجات التركية كانت تعاني صعوبات في الأسواق الأوروبية .

.

نتيجة لتطوير العلاقات السياسية التركية العربية بعد 2002 فقد انعكس هذا التطور على مستوى التبادل التجاري بين الجانبين مما يشير إلى أهمية العامل الاقتصادي في تحسين مستوى العلاقات وكمرتكز يساعد على المساهمة في حل بعض المشكلات التي تواجه الجانبين ومن اهم العوامل التي ساعدت على رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين :

- يشكل الاقتصاد التركي وحدة واحدة في حين ان العرب في المقابل لا يملكون اقتصادا موحداً بل يملكون مجموعة من الاقتصاديات المتباعدة وأحيانا المتنافرة وهذا ساعد تركيا على تطوير علاقاتها مع بعض الدول العربية والاستثمار في بعضها الآخر .
- لعب الموقع الجغرافي دوراً مهما في تطوير العلاقات العربية التركية من خلال استغلال موقع تركيا في نقل البضائع إلى أوروبا وكذلك استغلال الموقع العربي في نقل البضائع التركية إلى الدول المجاورة يضاف على ذلك أن التجاور الجغرافي يقلل من تكاليف النقل لتبادل البضائع .
- حاولت تركيا استثمار مواردها الطبيعية خصوصاً المياه ووفره المياه المتجددة في تركيا وتضاريسها الطبيعية مما يجعل بالإمكان إقامة العديد من السدود المائية المتراكمة وهذا يعطي لتركيا ميزه نسبية في المنطقة فمعظم دول المنطقة تعاني من نقص المياه وتحتاج إليها فالصراع في المنطقة مستقبلا هو صراع على الموارد المائية وهذا يمنح تركيا الفرصة لاستثمارها في علاقاتها مع الدول العربية .
- وقد انعكس تطور العلاقات العربية التركية من خلال إقامة بعض مشاريع البنية التحتية بين الجانبين ومن أهمها (نافع 2009:5)

المشروع الأول : مشروع الربط الكهربائي السباعي وذلك في إطار التخطيط والتنفيذ لربط شبكات كهرباء الدول الأعضاء بمجلس الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء فقد تمت صياغة هذا المشروع المتضمن ربط شبكات الكهرباء في مصر والعراق والأردن وسورية وتركيا ثم انضمت إليه لبنان عن طريق ربطها بسورية بخطط نقل ليصبح سداسياً ثم انضمت إليه ليبيا بعد ذلك ليصبح سباعيا وتتمثل أهم الدول المشتركة فيه نتيجة الربط حيث يمكن لمصر توفير قدرات توليد تبلغ حوالي 500 ميغا واط (م.و.) هذا فضلا عن أن العراق وسوريا وتركيا والأردن ولبنان سوف تتمكن من توفير قدرات توليد إضافية مجموعها 1600م (م.و)

المشروع الثاني :

مشروع شبكات الغاز فهناك عدد من الشبكات لنقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية ومنها على الدول الأوروبية عبر تركيا واهم هذه الشبكات خط الغز العربي الذي يبدأ في مصر وستخدم لتزويد الأردن وسورية تركيا وقد اكتملت مراحل تقريبا حتى الحدود التركية شمال سورية .

إلى جانب خط الغاز العربي هناك مشاريع عديدة تدرس لمد خطوط نقل النفط والغاز العربيين عبر تركيا إلى أوروبا وكذلك نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى سورية ، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين السورية والتركية بتاريخ 2009/8/20 تنص على الإسراع في انجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين حتى يتحقق الربط مع الشبكة العربية ويتم من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربية عبر سورية والى أوروبا عبر تركيا ، وتضمنت المذكرة التي حددت مدتها بخمس سنوات بدا من عام 2011 ، قابلة للتمديد والإسراع في انجاز الجزء الطبيعي إلى سوريا بكميات تبلغ نحو مليون متر مكعب سنويا ولمدة خمس سنوات 0 ايشلر(2011:3).

ان استكمال شبكة نقل الغاز من شانه الإسهام في تطوير العلاقات بين الشركات السورية والتركية كما أن استكمالها سيفتح المجال لتعاون شامل على مستوى المنطقة ويشير رصد واقع ا لتبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية وتركيا إلى مدى نجاح سياسة التجارية الخارجية التركية في تحويل الفائض المحقق لصالح الدولة العربية في ميزان التجارة بينهما في كل من العراق والإمارات والسعودية والجزائر ومصر وقد حققت الصادرات التركية إلى هذه الدول متوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو (83%) (54%)(14%)(18%)(41%)على النحو التالي خلال الفترة (2003-2005)(ازمشلي 2:2009).

- عملت تركيا من اجل التوصل الى اتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية، فوقعت اتفاقيات مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية في 2004، وتونس ومصر في 2005، والأردن في 2009، ولبنان في تشرين الثاني 2010. (نركيزان، 2011)

- تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن ، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسورية، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وقطر.
- تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، وسورية، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعمان، والسعودية، والسودان، واليمن، والإمارات العربية المتحدة.
- ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير. وقد ازدادت الاستثمارات الخليجية في تركيا من مستويات لا تذكر عام 2003 الى حوالي ملياري دولار عام 2008، ونمت التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من اقل من ملياري دولار عام 1998 الى أكثر من ثمانية مليارات دولار عام 2009.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المحددات الجيوسياسية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية وأثرها على دورها الإقليمي في المنطقة العربي في الفترة الممتدة ما بين 2002- 2014 وكانت ا لنتيجة أنها نجحت إلى حد كبير في تعزيز علاقاتها الثانية مع جميع دول المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية فضلاً عن إن تلك السياسة جنبتها التورط في المشكلات المعقدة الموجودة في المنطقة ومكنتها من اتخاذ دور الوسيط لحل بعض المشكلات والقضايا التي عانت منها المنطقة العربية ، مما عكس وزنها وتأثيرها الإقليمي في المنطقة بحيث أصبح القوه الأكثر تأثيراً في الشعوب العربية بالدرجة الأولى ومن ثم المفكرين والمحللين والقادة وأصحاب الرأي العرب .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية يمكن عرضها حسب أسئلة الدراسة وفرضياتها

ما اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية ، وما هي العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات التركية العربية ؟

ويتفرع عن السؤال المحوري التساؤلات الآتية :

السؤال الأول : وما هو الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية؟

أظهرت الدراسة بان موقع تركيا تفرض عليها عمل علاقات متكاملة مع كافة الأطراف الإقليمية منها الدولية وبالتالي علاقات قوية مع جوارها العربي حيث أن تركيا استمرت بتوطيد وتقوية العلاقات مع العرب إبان الحرب الباردة حيث أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها بان تهتم بالاعتبارات الإقليمية ليعود عليها بالبعد الأمني ومنافع اقتصادية مختلفة ، الأمر الذي دفعها أيضا للوقوف إلى جانب الكثير من القضايا العربية ، كموقفها من الحرب على غزة وموفقها الايجابي من الثورات العربية وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية " البيئة الإقليمية الجيوسياسية أثرت بشكل ايجابي على العلاقات التركية العربية ".

السؤال الثاني : ما هي توجهات السياسة الخارجية التركية في ضل حزب العدالة والتنمية ؟

أظهرت الدراسة أن حزب العدالة والتنمية أسهم في تجديد وتقويه العلاقات التركية العربية في العديد من المجالات بالإضافة إلى مواقف الايجابية تجاه القضايا العربية حيث كان لهذه الإسهامات الوقع الكبير في نفوس العرب واتساع شريحة الاحترام التركي لدى الشارع العربي

بالإضافة إلى إتباعه سياسة " تصفير المشاكل " مع الدول الإقليمية والدولية وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة " هناك علاقة ارتباطيه ايجابية بين طبيعة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا والعلاقات التركية العربية .

وقد أوصت الدراسة بما يلي :

1. تطوير العلاقات العربية التركية بناء على ما تبديه تركيا من مرونة تجاه الأحداث العربية

2. أن تقوم الدول العربية بتحسين علاقاتها مع تركيا في مختلف المجالات ، وليس على حساب العلاقات العربية ، فيجب أن تعمل الدول العربية على أكثر من مستوى في تحسين علاقاتها مع تركيا ومع بعضها البعض .

3. أن يكون الدور التركي في المنطقة العربية مكملا للأدوار العربية وليس بديلا عنها فلا يمكن استغناء عن الأدوار والمبادرات العربية في مقابل تدعيمها بالدور التركي النشط .

4. يجب أن لا تكون العلاقات التركية العربية مبنية على أساس المصلحة الخاصة من الطرفين ، والتي سرعان ما تنتهي ويظهر من خلفها الوجه الحقيقي لكل منهما وبالتالي يجب أن تكون هذه العلاقات مبنية على أسس التعاون والمتانة القائمة على التبادل النفعي .

5. يجب أن لا تستغل تركيا الأحداث العربية الراهنة كمحاوله لإرجاع أمجاد الدولة العثمانية ويجب أن يكون دورها نابعا من إيمانها في أهمية وضرورة تحقيق الأمن والسلام في المنطقة .

6. عدم السماح للأراضي التركية أن تكون منطلقا لأي عمل إرهابي أو عسكري للمناطق العربية المجاورة وخاصة سوريا والعراق .

7. على الدول العربية أن تأخذ العبر من التجربة التركية في الحكم فتركيا استطاعت خلال سنوات قليلة ان تعتمد على نفسها وتعمل على أقامة تجربة ديمقراطية متكاملة ، وبالتالي يجب على الدول العربية الاستفادة من هذه التجربة من خلال أقامة مراكز بحثية لدراستها والعمل على تطبيقها في الدول العربية .

8. تعزيز سبل التواصل فيما بين الدول العربية والتركية والعمل على تقويتها وخصوصا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لما أظهره الحزب من مواقف ايجابية تجاه القضايا العربية .

المراجع :

الكتب :

- أبو حمدي ، أكرم نصر خالد(2007) " اثر الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي ، " رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة .
- اوغلو ، احمد داوود (2010) ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر .
- البدور بكر محمد رشيد (2012)المكانية الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 م دراسة إقليمية جامعة اليرموك
- بوبوش محمد 2011 الدور التركي الإقليمي المتصاعد إلى أين ؟ جامعة محمد الخامس الرياض 24تشرين الثاني
- تركماني ، عبد الله (2010)"تعاظم الدور الإقليمي لتركيا : مقوماته ، وأبعاده ومظاهرة ، وحدوده " دار نقوش ، تونس ، ط(1) .
- تسبنيار ، عمير ، 2014 من العثمانية إلى الديجولية : الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، 2 تموز .
- تغيان ، شريف ،(2011): التحرك التركي في زمن الربيع العربي : الدوافع والدلالات " تحليلات سياسية ، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية ، 28 أيلول
- خليل ، محمد عبد القادر ، 2013 مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية 29 آب ص 1
- خورشيد ، 1988 ، المناورات التركية - الإسرائيلية ، مجلة الأوج العدد 7
- دسوق ، عيسى السيد 2008 ، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، القاهرة ، دار الأحمدي للنشر .
- دياب ، محمد زهير ، 1996 ، العلاقات السورية - التركية : حسن جوار أم عداء ؟ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 28

- السبعاوي ، عوني عبد الرحمن 1988 ، إسرائيل ومشاريع المياه التركية ، مستقبل الجوار المائي العربي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي .
- السبعاوي عوني عبد الرحمن 2008 ، " العلاقات العربية التركية : معطيات الواقع وتوازنات المستقبل " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 10 ابو ظبي
- السمان ، نبيل ، 1994 ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، الباحث العربي العدد 27 لندن كانون الثاني .
- السيد ، محمد سليم 1998 " تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 مكتبة النهضة المصرية القاهرة
- السيد ، محمد سليم 2011 ، تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم ملف العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 29 تموز
- السيد ، محمد سليم 2912 ، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي البديل والنموذج الاستراتيجي في : العيطة وآخرون ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات
- عبد الفتاح ، فكرت نامق، 1988، الخلاف المائي التركي - السوري العراقي خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 5
- عبد القادر ، محمد 2012 ، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد الحزب والعدالة والتنمية بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية
- فرغل احمد (1998) اسرائيل وتركيا من التعاون العسكري إلى الشراكة الاستراتيجية مجلة اوروبا والغرب العدد(77)تشرين الثاني ص24
- العلاف ، إبراهيم خليل ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق ، مركز قلقامش للدراسات والبحوث الكردية ، العراق 2003
- غدير ، غازي فيصل 2009 ، " سياسة تركيا اتجاه العراق 1991 - 2003 / مجلة المأمون الجامعة العدد الرابع عشر .

- أراس , يوليم (2009) حرب غزة والتدخل التركي ترجمة شرين فهمي مركز اللجزيرة للدراسات 2009
- فولر ، غراهام 2009 ، الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- القاعود ، حلمي محمد 2008 ، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة اسطنبول 555 سنه وجهات نظر العدد 117
- القدرة ، محمد خليل يوسف 2013 ، تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوى المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر غزة ،
- اللباد ، مصطفى 2010 أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية ، السياسة الدولية ، تشرين الأول
- عودة (2003) تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة ص320 بيروت
- بشير نافع (2009) السياسة الخارجية لتركيا وأسئلتها ما بعد الحرب على غزة - مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 5
- بشير نافع (2010) السياسة الخارجية لتركيا وأسئلتها ما بعد الحرب على غزة – مركز دراسات الوحدة العربية تشرين الاول
- بشير نافع (2011) السياسة الخارجية لتركيا وأسئلتها ما بعد الحرب على غزة -
- الكيلاني (2006) العلاقات التركية العربية - ، دار طلاس دمشق
- الربيعي (2001) العلاقات التركية العربية - مركز دراسات الشرق الأوسط
- أزمشلي سمر (2009) دمشق وانقره تسرعان ربط الغاز والنفط - لبنان بيروت
- نركيزان آرام (2011) تركيا والعرب التعاون الاقتصادي والعسكري - ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، تشرين الأول
- الزغبي خيام محمد (2011) السياسة الخارجية السورية الثابتة والمتغيرة
- الحمد غادة (2011) العلاقات التركية العربية طموحها وتحدياتها ص16
- البخيت معروف (2011) كلمة ختام في مؤتمر العلاقات التركية العربية

- ماركو , خان (1997).تركيا واوروبا , مجلة السياسة الدولية
- معوض جلال عبد الله (1998) صانع القرار في تركيا والعلاقات العربية
- جودة حنين (1984) جغرافية العالم الاسلامي
- احجازي محمد وفاء (1998) صانع القرار في تركيا حلقة نقاش
- الحظرمي (2010) العلاقات العربية التركية تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها
- الحمصي عوني (2003) العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاسها على المنطقة العربية
- سعيد عبد المنعم (1987) العرب ودول الجوار الجغرافي
- سيدوره جمال الدين (2010) العلاقات التركية الأمريكية
- الشخاترة احمد عبد المهدي (2009) إستراتيجية تركيا للانضمام للاتحاد الاوروبي
- صالحه سمير (1995) الومية في العلاقات العربية - التركية
- طهري سيد سر الله (2008) ايران والعلاقات التركية – الاسرائيلية –
- عبد المنعم شيماء (2011) زيارة اردوغان إلى مصر تسويق النموذج التركي على موقع www.Moheet.com
- القطواني ياسيين (2009) الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط في ضل أحادية القطبين
- اللباد ، مصطفى 2011 ، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية : خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية ؟ مجلة الشرق ، العدد السابع
- اللوبيد ، اشرف 2010 العلاقات العربية - التركية والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط 2001-2009 رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت
- محفوظ، عقيل سعيد 2009 ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

- محفوظ ، عقيل 2012 ، تركيا والأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، آذار
- المختار ، مطيع ، 1991 ، ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي مجلة الوحدة السنة 7 العد 76 كانون الثاني
- مسلط ، سعد عبد العزيز 2008 ، المشروع السياسي لحزب العدالة : كلية العلوم الإسلامية جامعة الموصل ، دراسات إقليمية.
- المعلم ، وليد ، 1988 ، سوريا 1916-1946 الطريق إلى الحرية ، دار طلاس دمشق
- معوض ، جلال عبد الله 1998 ، التعاون العسكري التركي - إسرائيلي ، المستقبل العربي السنة 21 العدد 237 تشرين الثاني
- معوض ، جلال عبد الله 1998 ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
- الشمري (2012) تركيا الدولة والمجتمع الدوحة , مركز الجزيرة للدراسات مركز دراسات الشرق الأوسط .
- معوض ، على جلال 2009 ، العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ، سلسلة قضايا القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، تشرين الأول
- معوض ، على جلال 2011 ، الدور الإقليمي لتركيا : 135 -204 انظر أيضا صلاح سالم ، اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية ، شئون عربية عدد 145
- مكي ، لقاء ، 2012 ، التعريف بالمشروع الإيراني ومكوناته ، أدواته ، أهدافه ، مصادر قوته ، في بركات ، نظام تحرير ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط
- ممدوح ، احمد 2009 ،السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل 1996 -2006 المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، مصر

- نبيل حيدري ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945 ، دار صبر للطباعة والنشر ، دمشق 1981 / \.
- النعيمي لقمان عمر محمود2014 ، تركيا والثورات العربية ، تونس ، مصر ، ليبيا ، مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل .
- نور الدين ، محمد 1992 ، اليهود في تركيا أرقام ومعطيات شؤون تركيا ، بيروت ، العدد 3 تشرين الثاني
- نور الدين ، محمد 1993 ، الشرق ا لأوسط في السياسة الخارجية التركية : في العرب في عالم متغير ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق .
- نور الدين ، محمد ، 1997 ، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت .
- فولاذ (1995) العلاقات التركية العربية ص4 بيروت
- نور الدين ، محمد 1998 ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات العدد 169 السنة 43 ،حزيران .
- نور الدين ، محمد 2007 ، تركيا والعالم العربي .. علاقات محسوبة ، مجلة السياسة الدولية 169 السنة 43 حزيران
- نور الدين ، محمد 2007 الدور التركي في الشرق الأوسط / الهواجس والضوابط ، القاهرة ، مجلة شؤون عربية العدد 129 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- نور الدين ، محمد 2008 ، تركيا الصيغة والدور ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، لبنان بيروت
- نور الدين ، محمد 2011 تركيا وسوريا .. نهاية العمق الاستراتيجي ، السفير ، 17 حزيران 2011 ، و إبراهيم البيومي غانم ، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها ، موقع السبيل ، 8 حزيران .
- نور الدين ، محمد 2012 " الأتراك والعرب : حسابات مركبة وملتبسة ، مجلة حمورابي للدراسات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية العدد 2 السنة الأولى آذار .

- نوفل ، ميشال وآخرون 1993 العرب والأتراك في عالم متغير وجهة النظر العربية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ط 1 تشرين الثاني
- هياجنه ، عدنان 2011 التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية عمان مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 56 مركز دراسات الشرق الأوسط .

مؤتمرات :

- المعايطة ، صالح لافي 2008 تركيا الماضي والحاضر والدور القادم مركز الرأي للدراسات آب .

كتب مترجمة

- أراس , يوليم (2009) حرب غزة والتدخل التركي ترجمة شرين فهمي مركز اللجزيرة للدراسات 2009

ندوات :

- أمر الله ايشلر ، 2011 مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الأردن 5 كانون الثاني
- د.حسين ، باسل 2011 : ندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية 23 تموز .

مواقع الكترونية

- موقع الجزيرة نت 2010 موقع الجزيرة ، تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط عمر كوش 20 حزيران
- الجزيرة نت ، 2013 تركيا نحو حل المشكلة الكردية 16 أيار للاطلاع **http://aljazeera.net /opinions/pages/6bf352b6-0ef1-4af49b49.5da6c4cc9519**
- الجزيرة نت 2014 " تفجير المعالم الدينية بالموصل وقضية النازحين بالعراق 31 تموز
- موقع الجزيرة نت 2014 محددات الساسة التركية تجاه حماس 21 نيسان **http:/ www.aljazeera.net/opinions/pages/1557a35e1868-45cf-b0d0-8e371cb7a699**
- الموقع الالكتروني: **http;//www.thawraonline.sy/index.php/selected-articles-list/385572014-12-11-03-10** الثورة اونلاين 2014 إلى أين يمضي اردوغان بتركيا ؟ ما هو المأزق التالي 12نيسان
- وكالة عمون الإخبارية 2010 الطيب اردوغان ضيف العرب اليوم 28تموز للمزيد: **http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=65948**
- خليل ، محمد عبد القادر ، 2012 حزبي " العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية ، مجلة رؤية تركية ، العدد 4 للاطلاع . **http://ruoyaturkiyyah.com**
- عبد المنعم شيماء (2011) زيارة اردوغان إلى مصر تسويق النموذج التركي على موقع www.Moheet.com
- الجزيرة القطرية (talk) (2014) . تركيا من الداخل الديموغرافية , 17 تموز
- جاغايتاي ، سونر وخانا باراغ ، 2013 ، إعادة تشكيل الشرق الأوسط تركيا ضد إيران معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 13 أيلول لمزيد من المعلومات :_ **http// www.washingtoninstitute.org/ar/policy-**

analysis/view/middle-east-reconfigured-turkey-vs-iran-vs.saudi-arabia

- **http://www.aleqt.com/2012/04/16/article_647428.html**
- موقع مفكرة الإسلام الالكتروني 2014 حماس / فوز اردوغان برئاسة تركيا " انتصار لغزة وفوز لكل فلسطين " 11 آب .
- أخورشيد دلي . جدل التعديل والإصلاحات في تركيا .2022 على الموقع **http://aljazeera.ne**

رسائل جامعية :

- أبو حمدي ، أكرم نصر خالد 2007 " اثر الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي ، " رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة , 2007 .
- أبو داير ، رائد مصباح 2012 إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل من 2000-2011 م رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجنان ، لبنان
- الشخاترة ، احمد عبد المهدي 2009 الإستراتيجية التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة ، الأردن
- العدوان ، طايل يوسف عبد الله 2013 الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نخو الشرق الأوسط 2002-2013 رسالة ماجستير غر منشورة ، جامعة الشرق الأوسط .

صحف

- صحيفة بلادي اليوم العراقية 2014 الصحافة التركية والعوامل المؤثرة في العلاقات العراقية - التركية السنة الثانية ، العدد 555 الصادرة بتاريخ 29 أيار .
- بي بي سي ، 2014 ، اردوغان يفوز بالانتخابات الرئاسية في تركيا " 10 آب .
- جريدة البيان الإماراتية ، 2009 " مقومات الدور التركي الجديد في المنطقة " 19 كانون الثاني

- جريدة اليوم الالكترونية (2012) هل كشف الربيع العربي الموقف التركي , عبد الله الشـــــمري 14 /شـــــباط / الموقـــــع الالكترونـــــي
www.alyaum.com/news/art/43355.htmi
- أوسي , هوشنيك (2011) العلاقات الايرانية – التركية صحيفة الحياء بيروت
- صحيفة الحياة اللبنانية 2011 الدور التركي والمتغيرات الإقليمية جيمس زغبي الصادر بتاريخ 12 حزيران .
- صحيفة ميلت التركية (2003) موقف تركيا تجاه نشر القوات الامريكية والحرب على العراق الصادرة بتاريخ 8 آذار
- جريدة الدستور الأردنية 2003 اردوغان : تدخل الجيش التركي مرهون بالمخاطر ... أنقرة تراقب تقدم الأكراد الأميركيين باتجاه الموصل وكركوك " الصادرة بتاريخ 8 نيسان
- جريدة الدستور الأردنية 2007 ا
-
-
- ردوغان وبيريز في دافوس الصادرة بتاريخ 2 شباط
- صحيفة الرياض اليومية 2013 إسرائيل تعتذر لسوريا عن قتل أسطول الحرية الصادرة بتاريخ 22 آذار .
- صحيفة الرأي اليوم الالكترونية 2014 فوز اردوغان برئاسة تركيا يثير اهتمام الصحف الفلسطينية ، 11 آب .
- صحيفة الزوراء العراقية 1997 سد الاتاتورك الحق صرر كبيرا في الاقتصاد العراقي العدد 6 الصادرة بتاريخ 17 تموز
- صحيفة السفير اللبنانية 2010 اردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتي الصادرة بتاريخ 29 كانون الأول .
- صحيفة السومرية العراقية 2013: اليسو يهدد بابتلاع نصف دجلة في 2014 ، الصادرة بتاريخ 7 كانون الأول
- جريدة الشروق المصرية ، 2013 ، 4+1 خطة أمريكيا لمواجهة إيران في المنطقة الصادرة بتاريخ 13 تشرين الأول .
- صحيفة القدس العربي 2013 أنباء عن حلف سعودي تركي لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة . الصادرة بتاريخ 21 /9.

- صحيفة المصريون المصرية 2013 حملة بدمياط لمقاطعة المنتجات التركية بسبب موقف اردوغان ، الصادرة بتاريخ 16 تموز

التقارير

- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط 1 بيروت لبنان .
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط 1 بيروت لبنان .
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط 1 بيروت لبنان .
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط 1 بيروت لبنان .
- الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2012 ، 2013) 2014 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ط 1 بيروت لبنان .
- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء العراقي 2007 إحصاءات المياه في العراق ، تقرير مقدم لمنظمه الاسكوا للمؤتمر المقام في القاهرة للفترة من 5-7 حزيران 2007 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي جمهورية العراق .

مقالات:

- النعيمي، زياد عبد الوهاب، 2009، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي مؤسسة الحوار المتمدن العدد 2660 ، 28 حزيران .

أبحاث ودراسات :

- بوديسة ، محمد وعسلي نور الدين ، 2012 نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لتجربة تركيا ، جامعة المسيلة ، الجزائر .

المراجع الأجنبية

- **Ayoob , Mohammed K 2011 beyond the democratic wave in the Arab world : the middle East's turko – persian future, s insight turkey , vol13 no 2 (June 2011)**